

دراسات قومية  
العدد الخامس عشر

## مصر والمسألة الاقتصادية

« بقلم »  
للأستاذ محمد الرزقي

**إهداء ٢٠٠٦**

ورثة الكيميائي/ محمد فاروق الفران  
الإسكندرية

جمهورية مصر العربية  
الهيئة العامة للمقاولات

## مصر والمسألة الاقتصادية

بقلم : محمود المراهي



## هذا الكتاب

يبدو أنه قد أصبح ممثدا أن تعيد مصر النظر في سياستها الاقتصادية .. مرة كل عشر سنوات !

حدث ذلك في بداية الخمسينيات .

حينذاك كان أبرز شعار للمجتمع : القضاء على الفقر والجهل والمرض .. وهي أمور ثلاثة تدخل في الاقتصاد أو تمت له بصلة . وكان تشخيص الاقتصاد المصري في ذلك الوقت : أنه اقتصاد متخلف ، تابع .. يسيطر عليه نشاط واحد هو الزراعة .. ومحصول واحد هو القطن .. وبلد واحد هو بريطانيا ..

وعندما اذاعت الثورة وثيقتها الأولى ، أعنى المبادئ الستة ، حاولت أن تواجه ذلك .. فالقضاء على الاستعمار يعنى الاستقلال السياسى والاقتصادى فى وقت واحد .. والقضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم يعنى : علاقات انتاجية واقتصادية وسياسية جديدة داخل المجتمع .. واقامة عدالة اجتماعية ، كانت تعنى فى فهم الثورة : زيادة الانتاج وعدالة التوزيع .. مرورا باستصلاح الارض ، وبناء الصناعة ، وتمصير الاقتصاد ، وتحريره من المرضين معا : التخلف والتبعية .. فكلاهما كان قيداً على النمو ..

ولكن ..

وما أن بدأت الستينات حتى جاء التحول الثانى . كان قد برز عجز القطاع الخاص عن أن يتبنى هدف التنمية الطموح ، وهو

مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات .. بما يحتاجه ذلك من استثمارات ضخمة يذهب الجزء الأكبر منها لمشروعات ذات عائد بطيء .. و .. بالفعل ، من يستطيع أن يبني سدا ، أو يقيم مجمعا ضخما للصلب ، أو يستصلح أرضا تقترب مساحتها من المليون فدان ، أو يمد خطوط الكهرباء في كل مكان ؟ .. لا أحد غير الدولة . ومن هنا - كسبيب رئيسي - كان التساميم ، وكان الاتجاه الى الاشتراكية . لم تكن قضية التوزيع فقط هي التي تؤرق الثورة ، لكنها كانت قضية التنمية كذلك .

و .. مرة ثانية في بداية السبعينيات بدأ الحديث عن تحول اقتصادي جديد ، وبدأت الدعوة لقدر أكبر من الحرية الاقتصادية الكفيلة بتعبئة المدخرات وتحريك حوافز القطاع الخاص .. ثم امتد الحديث لازمة في التنمية .. لا مخرج منها بغير جرعات انسانية من تمويل عربي واجنبي .. فلما جاءت حرب أكتوبر .

واسفرت عن تحالفات ومداقات وواقع جديد .. وبسر عنصر البترول بشقيه : ارتفاع في أسعار البترول زاد عوائد دول النفط وزاد قدرتها على الاستثمار الخارجى .. وارتفاع في أسعار السلع الصناعية مما زاد من تدهور موقف الدول النامية وزاد من حاجتها لتدفقات مالية خارجية تسد بها عجزها الناشئ عن الأمرين معا .. عندما حدث ذلك ، وتضافر مع عوامل محلية أخرى في مصر .. تقرر أن تتبنى مصر سياسة جديدة تحت اسم « الانفتاح » .

وكالعادة ، لم يأت الانفتاح دفعة واحدة ، لكن ارهاصاته بدأت مع أول السبعينيات ، ثم تأكدت عبر اجراء تلو الاجراء .. فلم يقف الامر عند تشجيع رأس المال الاجنبي ، لكنه امتد لكل جوانب الحياة الاقتصادية .. من تجارة خارجية ، وتجارة داخلية ، ونقد ، وتوزيع للأنشطة بين القطاع العام والخاص . سلسلة طويلة من الاجراءات بنت في النهاية ، سياسة جديدة ، وهيكل تشريعي مختلفا للاقتصاد المصري .

وكما كانت سياسة الستينيات - التي بنيت على قدر كبير من تدخل الدولة وتقدير عنصر العدالة - محل جدل وخلاف بين الاقتصاديين بمدارسهم الفكرية المختلفة .. كانت سياسة

السبعينيات التي بنيت على تقليل تدخل الدولة وإطلاق حرية نسبية للقطاع الخاص .. محل جدل أيضا .. بل وكانت محل اهتمام شديد من الرأى العام والسياسيين فى نفس الوقت .

كان الانفتاح فى حالة مناقشة دائمة ، فلما جاءت الثمانينات كان طبيعيا أن يكون محل نظر ومراجعة .. وكان طبيعيا أن يتفق الجميع - أنصار الاشتراكية وتدخل الدولة وأنصار الاقتصاد الحر وما بينهما - على أن البحث ضرورى بعد ثمانى سنوات من هذه السياسة ، وبعد أن بدت مظاهر صحة ومظاهر مرض .. وفى قائمة مظاهر الصحة : ارتفاع نسب النمو ، وارتفاع حجم الاستثمارات .. وفى القائمة الثانية : تزايد القروض الخارجية والداخلية وتزايد الاعتماد على الخارج وتخلف قطاع الانتاج عن الوفاء بالاحتاجات .

كان الأمر يحتاج الى بحث ، وبينما كان النقاش الوطنى يدور - وحتى منتصف ١٩٨١ تقريبا - فى نطاق سياسة حكومية ثابتة .. ونقد لهذه السياسة ، فانه وقبل نهاية العام كان رئيس الدولة يفتح الباب لنقاش عام يواجه المسألة الاقتصادية ، بل ويدعو لمؤتمر يناقش الأمر .

المراجعة اذن ضرورية ، ولكن .. فى أى حدود ؟ .. تلك هى القضية .

أنها قضية مصر والعالم المتغير فى الثمانينات .. قضية السياسة التى تستطيع أن تبني فى الداخل ، وأن تحمى فى الخارج .. ضد رياح عاتية من كل الاتجاهات .

لذا ، كان هذا الكتاب الذى يحاول أن يحدد :

● أين يقف الاقتصاد المصرى فى بداية الثمانينات ؟

● ماهى آفاق المستقبل أمام هذا الاقتصاد .. بنقاطه المضيئة وغير المضيئة .. وفى ظل أى سياسات يكون هذا التوقع أو ذاك ؟

ومن هنا فهو ليس كتابا يؤرخ حقبة مضت ، وليس كتابا أكاديميا أو نظريا ، كما أنه ليس كتابا شاملا حول الاقتصاد المصرى .. لكنه أشبه بتقرير حول الموقف . صورة فوتوغرافية للمشكلة الاقتصادية

فى لحظة زمنية معينة هى بداية الثمانينات .. وهى صورة يساعد  
فيها التحليل الهادىء على أن تبدو فيها الملامح والظلال على حقيقتها  
دون تزويق أو تزييف ، قد يتطلب الامر - وهذا طبيعى - عودة  
قصيرة للوراء .. أو نظرة سريعة للمستقبل .. لكن الأهم هو  
الموقف فى تلك اللحظة التى تتم فيها - أو ينبغى أن تتم - المراجعة  
والدراسة والفحص لما نسميه « المسألة الاقتصادية »

وأخيرا ، أقول انها كلمات بسيطة تحاول أن تقفز فوق الحواجز  
لتخاطب فريقين فى وقت واحد : المتخصصين وغير المتخصصين  
.. ولكن .. هل هناك تمارض ؟ .. وهل يعجز رجل الاقتصاد أن  
يفسر لرجل الشارع : لماذا يواجه الغلاء .. ولماذا يواجه مشكلة فى  
السكن ؟

لا أعتقد ..

ومن هنا كانت المحاولة .

**محمود الراغى**



## الفصل الأول

### • مقدمات ضرورية



## انسان الثمانينات في مصر

في البدء كان الانسان ، وفي النهاية ، ووفقا لآى نظام ، لا يوجد غير الانسان هدفا للاقتصاد .. والسياسة .. وسائر العلوم والتنظيمات .. او .. هكذا ينبغي أن يكون .

وإذا كان البحث في الاقتصاد ، وإذا كان الاقتصاد هو « علم اشباع الحاجات » فإن السؤال البديهي الأول :

- كيف يعيش الانسان في هذا الجزء أو ذاك من العالم ؟

و .. عندما تأتي الاجابة ، فانها تكون بمثابة البوصلة التي توجه من يريدون أن يحاكموا الاقتصاد ، أو يحكموه . من يريدون النقد والاقتراح والتعديل .. أو من يريدون اتخاذ قرار ، وانتهاج سياسة .. فالاجابة هنا هي التي تحدد الأولويات وتقيس « مدى اشباع الحاجات » .

وله هي القاعدة العامة ..

وفي مصر ، قد لا تتوافر كل الأرقام التي تصف : كيف يعيش الانسان المصري ، سواء كان هذا الانسان في القاهرة أو أسوان أو أطراف الصحراء ، لا توجد أرقام كافية .. ولكن توجد مؤشرات على أى حال ..

هل نقيس بمتوسط الدخل ؟ .. لا مفر من ذلك ، وإن كان مقياسا غير كاف .

نقول أرقام البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١) أن متوسط دخل الفرد في مصر قد بلغ في نهاية السبعينيات ٢٣٦ جنيهاً في العام (٤٨٠ دولاراً) \*

وبالمقارنة بالدول ذات الدخل المتوسط ، وهي المجموعة الدولية التي تنتمي لها مصر فإن ذلك المتوسط يساوي ثلث المتوسط العام والذي يصل إلى ( ١٤٢٠ ) دولاراً ٠٠ كما أنها وبالمقارنة بالدول الصناعية فإن متوسط دخل الفرد المصري يمثل ٥٪ من متوسط دخل زميله في العالم الصناعى ٠ ومعنى ذلك - وإذا اعتبرنا أن أسعار المعيشة قد تقاربت - فإن متوسط دخل الفرد في العالم المتقدم يتيح له مجموعة من السلع والخدمات ، وتتيح له معيشة تعادل معيشة المصري عشرين مرة ٠ فإذا استمر الجدل وقل البعض أن أسعار مصر نصف أسعار أوروبا وأمريكا واليابان ٠٠ فسوف تستمر الفارقة أيضاً ، ويصبح استهلاك الأوروبي أو الأمريكي أو الياباني عشر أضعاف استهلاك المصري ٠

و ٠٠ قد يكون ذلك الفارق مفهوماً ، ولكن قد يكون غير المفهوم أن ترتيب مصر بين ( ١٢٤ ) دولة أجرى البنك الدولي بحثه عليها هو : الدولة رقم ( ٨١ ) أى أن هناك ( ٨٠ ) دولة تضم كل الدول الصناعية والاشتراكية والعربية - عدا السودان والصومال - تسبق مصر من حيث متوسط الدخل ١

و ٠٠ هكذا بدأت الثمانينات في مصر ٠٠

ولكن ٠٠

ولأن النقود ليست كل شيء ، ولأن المنظمات الدولية ذاتها قد اكتشفت خدعة الأرقام فابتكرت مقياساً آخر لمستوى المعيشة ومستوى التقدم أسمته « نظرية الحاجات الأساسية » وادخلت فيه ما يحصل عليه الفرد من مأكلاً ، وملبساً ، ومسكن ، وثقافة . لأن الأمر كذلك فلا بد أن نقف أيضاً أمام انقراض المتاح من أرقام حول

---

(١) البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم - ملحق المؤشرات - أغسطس ١٩٨١ - ومتوسط الدخل عن عام ١٩٧٩

الحياة المادية للمصريين ، ٥٥ كيف يعيشون ؟ ٥٥

● الحالة الصحية في مصر ، وهي نتاج الغذاء والكساء والسكن وكافة ظروف البيئة يلخصها رقم يقول أن العمر المرتقب للمصري عند ولادته هو (٥٧) عاما . ذلك هو المتوسط المتوقع له ٥٥ فن مقابل (٧٤) عاما متوقعة لإنسان العالم الصناعي و (٧٢) عاما في الدول الاشتراكية و (٦١) عاما في الدول انامية ذات الدخل المتوسط . (١)

المصري اذن يعيش أقل . ورحلة العمر بالنسبة له ليست سهلة ، والمتاعب تبدأ مبكرا .

في العام الاول من العمر يموت (٨٥) طفلا من بين كل ألف ( مقابل ١٣ طفلا في الدول المتقدمة ) ٥٥ وفي الأعمار التالية تكون النسبة أقل . (٢)

وعندما يصل الطفل الى سن المدرسة ، يلزمه القانون بدخول المدرسة الابتدائية ، ومع ذلك فان ٢٦٪ من الاطفال - ورغم القانون - لا يذهبون للمدرسة على الاطلاق ٥٥

فاذا زحفنا للكبار وجدنا ٥٦٪ من غير المتعلمين (٣) ٥٥ ووجدنا نسبة الأمية ( لمن تزيد أعمارهم عن عشر سنوات ) : ٤٢٪ من الذكور و ٧١٪ من الاناث ٥٥

و - - وفقا لاحصاء أجرى عام ١٩٧٦ ، فان هناك ملامح أخرى هامة .

لقد أجرى الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء حصرا لثلاث أمور : المساكن وحالتها ، المياه النقية ، الإنارة ٥٥ وهي ثلاث مؤشرات رئيسية في مستوى المعيشة .

هل تبدأ بالقاهرة ، والتي يفترض أنها أحسن حالا من الريف ؟

- 
- (١) نفس المصدر السابق .
  - (٢) نفس المصدر السابق .
  - (٣) نفس المصدر السابق .

تقول الأرقام (١) أن بها (٨١٩) ألف شقة .

وتقول الأرقام أن بها أيضا (٣٢٣) ألف حجرة مستقلة . . . بلا مرافق خاصة ، وفي التفاصيل يتضح أن معظم الحشرات تسكنها أسر كاملة . . . أى أن هناك نحو ثلث مايقون أسرة بمليون أو أكثر من الأفراد تقطن كل منها حجرة واحدة على الأرجح .

فإذا انتقلنا لحالة المياه ( وعلى مستوى القطر كله ) . . . فإننا نجد أن ٣٥٪ فقط من المساكن تتمتع بمياه نقية . . . و ٤٠٪ تحصل على المياه النقية من خارج المسكن . . . و ( ٢٥٪ ) لا تجد مياهها نقية على الإطلاق .

أيضا ، وفي الكهرباء ، يتمتع ٤٩٪ من السكان بالإنارة داخل المسكن . . . وتتراوح النسبة من مدينة الى مدينة أو قرية فتترفع في الاسكندرية الى ٩٠٪ ( وهو مايفوق نسبة القاهرة ) . . . وتهبط في قرى الوجه القبل الى ١٤٪ تقريبا .

وبالطبع ، فقد تحسن الموقف بعض الشيء في السنوات الخمس التالية للتمدد . . . ولكن ، بأي نسبة ، وفي أى القطاعات . . . وهل شمل التحسن قطاع الإسكان ؟

الأمر يحتاج الى بحث جديد . وإن كانت الأرقام السابقة تعطي مؤشرا على أى حال .

وهو مؤشر يقول : التحديات أمام الاقتصاد المصرى ليست قليلة . . . ومدخل اشباع الحاجات الأساسية أحد المداخل الرئيسية للمساهلة الاقتصادية في مصر . ولا يفر من هذه الحقيقة أن شرائع من المجتمع زاد استهلاكها من السلع والخدمات ، وتغيرت أنماط استهلاكها لتضم الفاخر والترلى من المحلى والمستورد . . . نافعاًة تقول : أن مايشمل التحدى هو نصف الكسوب الفسارغ . . . وليس النصف المتلى . . . والمعضلة الاقتصادية : هى النصف الفارغ .

---

(١) النتائج الأولية لتعدد السكان والإسكان لعام ١٩٧٦ - جهاز التبية والإحصاء .

بعد مائة عام :

### يتوقف السباق !

عاما بعد عام ، يواجه العالم ما يسمى بأزمة الموارد .. بمعنى ان العالم لم يعد - أو لن يعود - فيه ما يكفي الإعداد المتزايدة من السكان ..

وبينما عاش الإنسان مئات الآلاف من السنوات وهو يتمتع بحرية كاملة في استخدام الموارد الطبيعية ، لايعده غير القدرة .. فانه الآن قد أصبح مقيدا وعليه أن ينظر للحد : ماذا يصنع ؟ من هنا كانت الدعوة لتنظيم النسل ، كوسيلة ثانية لمواجهة الازمة ، وحتى تخفف حدة السباق بين الأطفال والوارد .

وقد تصورت المنظمات المتخصصة في الامم المتحدة نموذجا يتوقف فيه نمو السكان .. ويصبح نسبة النمو : صفر . ويبدأ النموذج بأن تقل معدلات الخصوبة .. ويقل القادمون الى الحياة .. حتى يصبحوا متساوين تماما مع الذين يفارقون الحياة . حينذاك يصل العالم الى ما أسموه : تثبيت عدد السكان .. و .. حينذاك لفظ يتوقف السباق بين القادمين الجدد والوارد المحدودة .. ويصبح السعي من اجل رفع مستوى المعيشة .

ويقول صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية (١) ان هناك احتمالات عدة للجهود التي تتم من اجل الهبوط بمعدلات السكان .. ولكن ، وبأخذ المعدل المتوسط فان العالم يصل الى التثبيت عام ( ٢١١٠ ) . صحيح ان بعض بلاد الشمال الاوروي قد وصلت بالفعل الى هذا النموذج - غير الضاغطة على الموارد - ولكن الآخرين سوف يصلون تباعا .. تتقدم أوروبا وأمريكا .. ثم تأتي الدول الاخرى بعد ذلك .. وفي النهاية تصل افريقيا .

وحسب التوقعات فان مصر تصل الى هذا المعدل - معدل نبات عدد السكان - في عام ( ٢٠٨٠ ) .. أي بعد مائة عام على وجه التقريب .. و .. حتى يحدث ذلك فسوف يستمر سباق السكان

(١) تقرير الوقت السكاني العالمي - ١٩٨١

مع الموارد : يقل نصيب الفرد من الأرض الزراعية ، ويقل نصيب الفرد من الغذاء ، ويقل نصيبه من كافة الموارد الطبيعية .. بل ومن الناتج القومي .. إلا إذا نشط الاقتصاد في انجاء عكسي لينتج من الموارد الجديدة .. أكثر مما تنتج نساء مصر من أطفال .

وخلال السبعينيات فقد خسرت مصر الجولة ، ونقص نصيب الفرد من الأرض المزروعة ، كما نقص نصيبه من الغذاء .. وحاولت الموارد الجديدة ( كالسنول ومدخرات العاملين في الخارج ) تعويض ذلك لكنها لم تكن لتكفي وحدها .

ووفقا لارقام البنك الدولي (١) فقد أصبح معدل الانتاج الغذائي للفرد الواحد في نهاية السبعينات يعادل ٩٣٪ مما كان عليه في أول السبعينيات .

أيضا ، ووفقا لدراسات المجالس القومية المتخصصة فإن الفجوة بين ما تنتجه مصر من غذاء .. وما تستهلكه تتسع باستمرار ، وأنها سوف تبلغ في نهاية الثمانينات ثلاث أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٦٥ .

وتشير التقديرات الى تدهور سريع في مدى الاعتماد على الذات ..

● فبينما كانت الزراعة المصرية (٢) تغطي ٣٨ ٪ من احتياجاتنا من القمح و ٨٥ ٪ من الذرة الشامية و ٩١ ٪ من الفول عام ١٩٧٥ .. فإن الأرقام سوف تهبط عام ١٩٨٥ الى : ٣٥ ٪ و ٦٨ ٪ و ٦٧ ٪ على التوالي .

● أيضا ، وبينما كانت مصر تنتج ٩٣ ٪ من حاجتها من اللحوم عام ١٩٧٥ و ٦٦ ٪ من حاجتها من زيت الطعام و ٨٦ ٪ من حاجتها من العدس والسمن فان النسب سوف تهبط وباضطراد لتصل عام ١٩٩٠ الى : ٧٧٫٤ ٪ من اللحوم ، و ٤٤٫٣ ٪ من زيت الطعام و ٥٠ ٪ من السمن و ٦٩ ٪ من العدس ..

وبصرف النظر عن التدهور القادم فانه يمكننا القول وحسب احصاءات عام ١٩٨٠ (٣) ان مصر تعتمد على الخارج في ثلثي رغيف

(١) تقرير : التنبيه في العالم - مصدر سابق .

(٢) المجالس القومية المتخصصة ، دراسة استراتيجية الأمن الغذائي - ١٩٨١ .

(٣) نفس المصدر السابق .



القمح وربع رغيف الذرة و ٤٢٪ من زيت الطعام و ١٠٪ من طبق الفول و ١٧٪ من طبق السمس . ووصل المعجز بالفعل الى ما كان مقررا لعام (١٩٩٠) في العديد من أصناف الغذاء مثل : اللحوم .

وبين عامي (٧٠ ، ١٩٨٠) انقلب الموقف للعديد من المحاصيل التي كنا تصدرها للعديد من دول العالم فأصبحنا مستوردين لها ، مثال ذلك : السكر الذي كنا تصدر ٤٠٪ منه عام ١٩٧٠ فأصبحنا نستورد ٣٥٪ من استهلاكنا له عام ( ٧٩ - ٨٠ ) .

وأركز هنا على الغذاء ، حيث تشير الدراسات الى أنه قد اقترب الوقت لان تكون أزمة الغذاء . في توافر ، وليس في ارتفاع اسعاره . أي ان المشكلة الوحيدة لن تكون تدبير مقابل مادي أو مالي . لكن المشكلة الأكبر : البحث عن مورد يعطينا حاجتنا .

لذا ، لم يكن غريبا أن يرتفع في مصر شعار : الأمن الغذائي ، وأن يعود الحديث طويلا حول قضية الزراعة وقضية الارض المستصلحة . وذلك بعد أن انخفض معدل النمو في الزراعة المصرية بمقدار ( ٢٥٪ ) في السبعينات عما كان عليه في الستينات ، كما تقول أرقام البنك الدولي (١) . أيضا وبعد أن انخفض نمو عدد المشتغلين في الزراعة والرى من ( ٢٢٦٪ ) سنويا خلال الخطة الخمسية ( ٦٠-١٩٦٥ ) . الى ثلث النسبة تماما ( ٧٥٪ ) خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من السبعينيات طبقا لأرقام وزارة التخطيط (٢)

سباق الأطفال والموارد اذن لا تسانده نهضة زراعية تجعل مصر في بر الأمان .

وربما كان ذلك على رأس التحديات في حقبة جديدة هي حقبة الثمانينات .

---

(١) جدول رقم (٢) من المؤشرات وتقدير التنمية في العالم - البنك الدولي - ١٩٨٩ ؛ كانت نسبة النمو للزراعة في الستينات ( ٦٠ - ٧٠ ) ٢٢٩٪ سنويا . فأصبحت في السبعينيات ( ٧٠ - ٧٩ ) : ٢٢٢٪ بنسبة تراجع في النمو ٢٥٪ تقريبا .  
(٢) الاقتصاد المصري في عشر سنوات - وزارة التخطيط - ١٩٨٠

## الاقتصاد .. والرأى العام

أصبح الرأى العام طرفا أساسيا فى العملية الاقتصادية ، ليس لأنه يمثل مجتمع المنتجين والمستهلكين .. ولكنه قد أصبح يراقب ، ويتابع ، ويناقش ، ويحتج .

لقد انتهى - رقى معظم الدول النامية - العصر الذى كان الاقتصاد فيه من شئون الصفوة الذين يملكون الأرض أو يملكون أدوات الانتاج المختلفة .

وفى مصر - على سبيل المثال - فإن الشعب فى معظمه - وفيما عدا الاهتمام بالقطن - كان بعيدا قبل الثورة عن متابعة الحياة الاقتصادية . كانت أسعار العملة ، وأحوال الصناعة ، وأخبار التكنولوجيا ، وبورصة الأوراق المالية ، والاتفاقيات الدولية ، وأخبار الميناء .. من شئون قلة مشتغلة بالمال والتجارة والصناعة ومن كبار الزراع .

بعد الثورة ، تغير الأمر وأصبح الرأى العام طرفا أساسيا . لقد أصبحت التنمية هى المعركة ، وأصبح التأميم - تأميم القناة ، سببا للحرب ، وأصبح بناء السد العالى معركة دولية ، كما أصبح زيادة الدخل القومى تحديا يشارك فيه الجميع .

لقد أصبح الاقتصاد هو السياسة .. وأصبحت الصحافة الاقتصادية من أهم ما تقدمه الصحافة العامة .. وأصبح الزواج والانجاب والغذاء وفرصة التعليم مرتبطة بقضايا الاقتصاد المختلفة . من سعر العملة إلى سياسة بناء المساكن .. ومن الدعم لتقلبات السوق العالمية .

أصبح الرجل العادى أكثر اهتماما ووعيا ..

ولكنه - ومع بداية الثمانينات - أصبح أكثر حيرة فى نفس الوقت ، أمام مجموعات من الحقائق الاقتصادية . مجموعة من المعلومات تقول : نجحت سياسة الانفتاح ، وارتفع معدل النمو حتى

وصل الى ٩٨٪ كما ارتفع معدل الاستثمار حتى اقترب من ٢٧٪ .  
وزادت الموارد ، كما زادت ثقة الآخرين التي انعكست في المزيد  
من الاقراص ، ايضا ، فقد زادت كفاءة الجهاز الاقتصادي فأصبح  
قادرا عام ( ٨١ - ٨٢ ) على أن يسحب ٥ مليون دولار يوميا من  
القروض الخارجية .

تقول ذلك المصادر الرسمية ، وهي تشير لاجابيات الانفتاح (١)  
وفي نفس الوقت تبرز أرقام أخرى تقول : لكن «مسلسل العجز»  
مازال مستمرا . عجز بين الانتاج والاستهلاك . بين الموارد القومية  
والاستخدامات القومية . بين مصروفات وإيرادات الموازنة العامة .  
وبين الصادرات والواردات وسائر معاملاتنا مع العالم الخارجي .  
لذا ، فنحن نقترح لنغطي عجزا في الخارج ، أو عجزا في الداخل .  
وتزداد حيرة المواطن حين يقرأ الأرقام التي تشير لتحسن واضح  
في الموارد .

× × . فقد زادت مدخرات المصريين في الخارج والتي ترد في  
شكل نقدي أو عيني من (٩٣) مليون جنيه عام ١٩٧٤ - في أول  
الانفتاح - الى ( ١٨١٢ ) مليون عام ( ٨٠ - ١٩٨١ )

× × . وزادت رسوم المرور في القناة من ( ١٢٦٧ ) مليون جنيه  
عام ١٩٧٦ .٠ الى ( ٥٤٦٣ ) مليون عام ( ٨٠ - ٨١ )

× × . كما زادت إيرادات السياحة من ( ١٩٠ ) مليون جنيه عام  
١٩٧٥ .٠ الى ( ٧٢١ ) مليون عام ٨٠ - ٨١ (٢)

× × . وارتفعت إيرادات البترول الخام ومنتجاته ، وبعد استبعاد  
حصة الشريك الاجنبي وتصيب الاستهلاك المحلي بقي للتصدير عام

(١) الأرقام مأخوذة من بيان د . عبد الرزاق عبد الحميد نائب رئيس الوزراء  
السابق أمام مجلس الشعب عند تقديم الموازنة وخطة ٨١ - ١٩٨٢ .

(٢) التقارير السنوية للبنك المركزي المصري هي مصدر أرقام السياحة والقناة  
ومدخرات المصريين في الخارج .

٨١ - ١٩٨٢ ما قيمته ٢٦٦٦ مليون جنيه بنسبة ٢٦٠٪ من جميع صادراتنا الصناعية والزراعية الأخرى ٠ (١)

جاءت هذه الموارد ، ومع ذلك فقد استمر العجز واقتربت مديونية مصر - من قروض مدنية خارجية تم سحبها بالفعل - ل ١٢٦ مليار دولارا ٠٠ في بداية الثمانينات في مقابل ١٦ مليارا في عام ١٩٧٠ طبقا لأرقام البنك الدولي للانضمام والتميز (٢) ٠

من هنا كانت الحيرة ٠٠

ومن هنا لزم الايضاح : كيف حدث ذلك ؟ ٠٠ وماهو ائتقبيسم الحقيقي لموقف الاقتصاد المصري ؟ ٠٠ ماهو الايجابي وماهو السلبي من خلال ذلك الموقف المعقد ؟

---

(١) مشروع الموازنة التلدية لعام ٨١ - ١٩٨٢ ٠

(٢) تقرير ائئئة في الصائم ١٩٨١ مديونية ١٩٧٠ ، وتقرير التلبيسورات الاقتصادية في مصر ديسمبر ١٩٨٠ لرقيم مديونية يونيو ١٩٨٠ ويمثل الرقم ائديون المديونية التي تم سحبها بئئئاً تئبير ووقفة العمل المئئمة للمؤتمر الاقتصادي الذي عئئئته رئائسه الجمهورية في فبراير ١٩٨٢ أن القروض المتعاقدة عليها ١٨ ائب مليون دولارا حتى يونيو ١٩٨١ -

## التناقض

لكن الحيرة لا تقف عند حد التقييم العام ومحاولة فهم الأرقام  
والتصريحات والمقالات الصحفية .

ان الحيرة تتمتع أمام العديد من مظاهر الحياة اليومية التي تبدو  
متناقضة أشد التناقض .

يحتار المواطن أمام ظاهرة الوفرة والندرة في المساكن الجديدة ،  
فبينما تبحث الملايين عن شقة للإيجار تتوافر وبغزارة شقق للتملك  
.. وبينما يشكو الجميع - بما فيهم الحكومة - من أزمة السكن فإن  
أحياء جديدة كاملة لا تجد من يسكنها ، وتظل عماراتها مغلقة لمدة  
سنوات ، لان أصحابها يصرون على شروط معينة ، أو يطلبون  
« المفروش » في وقت انحسار فيه هذا السوق !

أيضا ، وبينما تعمل السلع الأساسية بالكاد للمواطنين ، وبينما  
تبدل الأجهزة المختصة الكثير للحفاظ على حالة السوق بلا اختناقات  
.. فإن وفرة أخرى من السلع تبدو واضحة في سوق الكمالي  
والمستورد .. وبلا حساب .. أو حدود !

وتؤيد أرقام التجارة الخارجية هذه الحقيقة فبين عامي ١٩٧٣ -  
١٩٨٠ زاد استيراد الأغذية المحفوظة والمشروبات ثلاث مرات ، وزاد  
استيراد وسائل النقل سبع مرات .. وفي ظل نظام الاستيراد  
بدون تحويل عملة تضاعفت الأرقام بين عامي ٧٥ - ٨٠ فقفزت  
واردات الفزل والنسيج - في إطار هذا النظام الى الضعف ، وقفزت  
مستحضرات التجميل الى ثلاث أضعافها ، كما قفزت واردات السجائر  
والادوات المكتبية والمنزلية والملابس الجاهزة والساعات الى عشرة  
أضعاف !

وقد يجد ذلك تفسيره في أن ذلك انعكاس طبيعي لما وصل اليه  
توزيع الدخل .. ولكن ماذا ينسر اضطراب محدودى الدخل لشراء  
السلعة الباهظة الثمن .. من المستورد أو المحل المنتج في شركات  
«الافتتاح» ؟

لقد ساد منطق مقلوب جعل الفقراء يشترون الأغلى ثمنًا ..  
تحت تأثير الحاجة ، أو تحت اغراء السلعة .. !

طردت السجائر المستوردة - في كثير من الأحيان - السجائر المحلية رخيصة الثمن . وطردت مكرونة الانفتاح واليساء الغازية للمشروعات الجديدة الأرخص سعرًا من المصنّعين . وحدث نفس الشيء في العديد من السلع مثل البطاريات . لم يرفض المستهلك الانتاج المحلي الرخيص ، ولم يشك في جودته .. كذلك لم تتوقف وحدات الانتاج أو نقول انها عاجزة .. لكن الامر خضع لمنطق السوق وهو منطق بسيط للغاية : ما يعطي ربحًا أكثر للتاجر ، يجد سبيله للمستهلك . وبالفعل امتنع التجار عن قبول سلع محلية .. من أجل سلع أخرى أغلى ثمنًا وأوفر ربحًا .. و .. كان على المستهلك أن يدفع ، وكان عليه أن يقبل تناقضا جديدا بين شعارات « ربح المعاناة » وملابسات تؤدي للمزيد من المعاناة ! .. وقد امتدت المعاناة هذه المرة لتشمل وحدات الانتاج من القطاعين العام والخاص التي هددتها سبل الواردات .

ولم تكن الدولة بعيدة عن ذلك ، بل كانت تدركه جيدا ، في أغسطس عام ١٩٧٧ ، طرحت وزارة التخطيط .. استراتيجية عامة للتنمية الاقتصادية .. اقترحت فيها عقدا اجتماعيا يحكم خطة ( ٧٨ - ٨٢ ) وما بعدها .. وهو عقد بين الشعب والحكومة حسب تعبير الوثيقة الرسمية وفي التمهيد لفكرة هذا العقد والذي يرتب مسئوليات على الطرفين أشارت الوثيقة الى أن مصر قد أصبحت « دولة استهلاكية » .. وأنه في مجال مصارحة الشعب ينبغي أن نفسر له ( ومع الازمات الاقتصادية حينذاك ) معنى تكديس السلع في المحلات والمخازن والوانى والمطارات ، ومعنى وجود نقود وفيرة تصنع التضخم بينما ينتظر أغلب الناس لقوة شرائية حقيقية .. وقالت الوثيقة .. ان أخطر مضاعفات التضخم هو أن القوة الشرائية لدى الجماهير المريضة قد تم امتصاصها بالفعل وأن توزيع الدخل القومي أصبح لغير صالح هذه الطبقات ، « مما أحدث .. شمورا لدى الطبقة الغالبة بأنها لا تحضر على نصيبها من رخاء المجتمع

التناقضات اذن قائمة ، وتحتاج الى تفسير .

(١) الخطة الخمسية ٧٨ - ٨٢ - المجلد الأول - الفصل الأول .

## مصر وعالم الثمانينات

يقول البعض أن اقتصاد مصر - وطوال أربعين عاما مضت - لم يتوازن أبدا ، وكان يعتمد باستمرار على مورد اضافي • بدأ ذلك بالاعتماد على الارصدة الاسترلينية التي تجمعت لمصر خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم جاءت قوانين اصلاح الزراعى لنقل للحكومة مئات الآلاف من الافدنة •• بحرثها وغرسها ثم جاء التصدير •• فالتأميم فالمساعدات السوفيتية •• فالمساعدات العربية •• ثم المساعدات الامريكية أخيرا •

ورغم أن التحليل على هذا النحو قد لا يعطى الانتاج المصرى حقه ، وقد يبدو وكأنه يقلل من أهمية التطور الاقتصادى الذى نفيىر بموجبه هيكل الاقتصاد ، وأصبحت الصناعة جزءا رئيسيا فيه لأول مرة ، وأضيف مليون فدان من الارض ، وأقيم قطاع عام ضخم •• ورغم ذلك فإن التحليل يبرز العلاقة الوثيقة الدائمة لمصر بالعالم الخارجى •

حقبة السبعينات وقد أبرزت - أكثر من أى وقت سابق - المكان المتميز للعلاقات الاقتصادية الخارجية بمد أن توسعت مصر فى الاقتراض ، وفى التجارة مع الخارج •• حتى أن البنك الدولى - فى تقرير أخير له - يقول أن مصر أصبحت أكثر الدول النامية - التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠ مليونا - تعاملًا مع الخارج • وبالإرقام يقول التقرير أن نسبة واردات مصر من السلع والخدمات قد أصبحت تمثل فى نهاية السبعينات - ونتيجة للانفتاح - ٥٣% من الناتج المحلى • و •• ذلك مقابل ٢١% فقط قبل الانفتاح : عام ٧٢ - ١٩٧٣ •

مصر إذن قد اندمجت فى السوق العالمية ، وسوف تستمر لوقت غير قصير •• حتى لو تعدلت بعض السياسات •• والسؤال : ماذا عن هذه السوق فى الثمانينات •• خاصة فى مجال المساعدة والاقتراض ، وهو ما يتوقع أن تستمر مصر فى الحاجة لهما ، لو استمرت السياسات التى بدأت فى الثمانينات فى ظلها ؟

---

(١) مصر : توافقت النمو والتنمية الواردة فى الثمانينات - البنك الدولى - ديسمبر ١٩٨٠ - جدول - تأثير الانفتاح •

لقد بدأت الثمانينات وهناك موقف في غير صالح الدول  
النامية . .

× × : فقد ارتفعت مديونية الدول النامية غير المصدرة للبترول  
من ( ٥٠٤ ) مليار دولار ٠٠ الى ( ٢٩٤ و ٢٩٤ ) مليار بين عامي ٧٠ ،  
١٩٧٩ ٠٠ وذلك كمقروض رسمية .

× × : وكان ذلك تعبيرا عن العجز الناشئ عن خلل العلاقة بين  
الدول النامية التي تشتري النفط والسلع الصناعية بأضعاف  
أسعارها السابقة أو تصدر منتجاتها بكميات وأسعار منخفضة ٠٠  
حتى أن عجز العمليات الجارية بهذه الدول قد وصل الى ( ٨٢ ) مليار  
دولار عام ( ٧٩ - ٨٠ ) ٠٠ ثم الى ( ٩٧ ) مليارا في العام  
التالي .

في نفس الوقت :

× × : فقد واجهت الدول الصناعية في نهاية حقبة السبعينات  
وبداية حقبة الثمانينات ركودا اقتصاديا ، وانخفاضا في نسب  
النمو ، وبطالة واضحة ، وانخفاضا في سعر العملات الأوروبية في  
مواجهة الدولار .

كل ذلك دفع الدول الصناعية لأن تتخذ اجراءين في وقت واحد  
٠٠ أن تصبح مستقبلية لرؤوس الاموال وليست مصدرة لها - وأن  
تحد من استيرادها من الدول النامية وتضع القيود على تجارتها  
مهما .

هل يتغير الموقف في الثمانينات ٠٠٩ وبما يجعل الدول الصناعية  
راغبة في تمويل عجز الدول النامية ٠٠ سواء بالمنح أو القروض  
أو الاستثمارات .

لا تتوقع التقارير الدولية ذلك ، ويتوقع البنك الدولي للانشاء  
والتعمير قصورا في التمويل للرسمي اللازم لسد عجز الدول  
النامية . سوف تزداد حاجة الدول النامية ، وسوف تقصر المساعدات  
والقروض الميسرة عن التمويل ٠٠ و ٠٠ لا يبقى غير الاعتماد على  
السوق التجارية والقروض قصيرة الاجل باهظة التكلفة .



من هنا كانت توصية المنظمات الدولية بأن تزيد دول البترول  
من مساعداتها ٥٥ ولكن ٥٥ الى أى حد ؟

في حالة مصر ، وإذا أضيف للظرف العام وصعوبات التمويل  
الظرف الخاص الذي بدأت به حقبة الثمانينات لنجد أن الأمر بحاجة  
الى نظر .

إن التقديرات تذهب الى أن مصر بحاجة لاستكمال حاجتها من  
الخارج وبصرف النظر عما قد يتم تأجيل سداده من التزامات  
لما قيمته ( ٢ - ٢.٥ ) مليار دولار سنويا ولمدة سنوات ٥٥

في نفس الوقت فإن ظروف التمويل العربي تخضع لما يسميه  
الاقتصاديون « عدم التأكد » في المدى القصير على الأقل ٥٥ كذلك  
فإن ظروف التمويل الدولية اتجهت للاعتماد على كتلة واحدة ٥٥  
وداخل هذه الكتلة : الاعتماد وبنسبة تزيد عن ٥٠٪ على دولة  
واحدة . والأمر في النهاية خاضع لتغيرات سياسية عدة ٥٥

سياسة الاعتماد على الخارج إذن محفوفة بالمخاطر . ليس لأنها  
تلقى ظلالا على استقلال القرار المصري فقط ٥٥ ولكنها لأنها خاضعة  
لظروف لا نملكها ٥٥ وهي ظروف سياسية واقتصادية مختلفة .

ويحتاج ذلك الى نقاش أطول محوره : مصر والمال العالمي الخارجي ٥٥  
أو : مصر والاعتماد على انذات ، فكلما الاثنان وجهان لعملة واحدة .

---

(١) تقرير التنمية في العالم - البنك الدولي - مصدر سابق .

## الرجوع الى البديهيات

بعض القضايا لا تحتاج الى علم أو علماء .. لانها ببساطة تدخل في باب البديهيات .

x x ومن هذه القضايا : الانتاج .. أو بديهية الانتاج ،  
فبينما كانت الحاجات الاولى للانسان : حاجة للطعام ، وحاجة  
للمأوى .. ثم حاجة للملبس ، وتعددت الحاجات .. بينما كان  
ذلك هو الموقف منذ بدء الخليقة فان الإجابة الطبيعية على كل هذه  
الحاجات هي الانتاج .

يستوى في ذلك الافراد والدول . قديما وحديثا .. فلا استهلاك  
دون انتاج .. والا : ماذا نستهلك ؟

x x البديهية الثانية هي ضرورة التوازن بين طرفي المعادلة  
.. واذا كان هناك فائض فهو في طرف الانتاج ليعطى حاجة  
المستقبل بادخسار واستثمار . أما العكس - وهو نتيجة زيادة  
الاستهلاك وعدم التوازن - فذلك ما يعنى : الاعتماد على الغير ،  
لتغطية النقرة بين ما تنتجه وما نستهلكه .. وهو اعتماد مؤقت  
بالضرورة .

x x أما البديهية الثالثة فانه اذا كنا راعين أو مضطرين  
لزيادة الاستهلاك ، فلابد من جهد متعمد لزيادة الانتاج .. أى :  
لابد من التنمية ، وعدم ترك النمو للتلقائية أو العفوية .

ولان التنمية فعل متعمد فلابد أن تجيب على أسئلة رئيسية :  
التنمية لاي الموارد .. وبأى موارد ؟ .. ان حشد الامكانيات  
المادية والبشرية أمر ضرورى ، وتبديد الموارد .. عكس ذلك ، بل  
هي عاقبة للتنمية .. وعندما تكون الموارد محدودة يكون التدخل  
أكبر ، والتخطيط أدق ، والتوجيه أكثر لزوما ..

---

(١) الاحتياجات الأساسية الخارجية لصمر - تفسير البنك الدولي - ديسمبر  
١٩٨٠ - تقارير سابقة لنفس المصدر

والعكس ، عندما تكون هناك الوفرة يصبح التدخل أقل أهمية ،  
وطررف السوق والعرض والطلب كقيلة بتحريك الموارد التي تشبع  
الحاجات .

واذا كان ذلك هو المعنى النظرى ، فانه من الناحية العملية فقد  
أخذ الجميع ببسداً التخطيط وتدخل الدولة .. وشهدت دول  
رأسمالية - كغرب أوروبا - نظماً للحماية والتوجيه .. كما شهدت  
دول رأسمالية أخرى - كدول البترول - أوسع قطاع عام تملكه  
الدولة .. وشهد الاثنان خططا للتنمية تفاوت مقدار الزامها ..  
من الأزام الكامل .. للاسترشاد والتوجيه العام .

وقد أصبح ذلك بديها .. فلا يوجد الآن اقتصاد اشتراكي  
يتجاهل تأثير السوق ، ولا يوجد اقتصاد رأسمالى يتجاهل أهمية  
التوجيه .

x x أما البديهية الرابعة ، ولان التنمية فعل متعمد ، وعملية  
انتقائية بالضرورة .. فانه لابد أن نحدد : التنمية لمن ؟ ..  
لا يعنى ذلك تجاهل أى الطبقات لكنه يعنى ضرورة تحديد الاحتياجات  
الاساسية ، والتحيزات الاجتماعية التي تخاطبها الخطة .

وأيسا ، فان ذلك يحدث فى المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية  
على السواء .. وما بينهما من مجتمعات «اشتراكية وديمقراطية» .

وتفسير ذلك واضح فالاشتراكيون يخاطبون الكثرة ، والرأسماليون  
يطلبون الامن الاجتماعى ، والذي لا يتحقق بغير قدر من العدالة .

كذلك ، وهو ما اكتشفته الدول الرأسمالية أخيراً لان الطامع  
الطبقات الفقيرة أمر ضرورى لاتساع السوق .. لانها قوة شرائية  
فى النهاية .

على أى حال ، وفى نموذج مصر ، وبصرف النظر عن المفاهيم  
السياسية : هل تكون نظرية « اشباع الحاجات الاساسية » - كما  
قلنا - هى البوصلة فيما نقوم به من خطط للتنمية ؟

لا يتعارض ذلك مع أى طريق نسلكه ، لكنه يمثل العهد الادنى  
المطلوب للتنمية ، وبصرف النظر عن أى نظام اقتصادى نتبع .



## الفصل الثاني

عدم التوازن :

تلك هي المشكلة ..



الامر بديهي ان : الانتاج ضرورى ، وتعادله مع الاستهلاك والاستثمار امر أكثر ضرورة .. وتوازن الثلاثة ما ( انتاج - استهلاك - استثمار ) يضمن مواجهة انتخلف ، ويواجه سباق الاطفال والموارد ، ويؤمن مصر رياح الخارج العاتية .

ما المشكلة إذن ؟ .. وأين موطن الخل ؟ .. وهل كنا عاجزين عن ادراك البديهيات ؟

( ١ )

### حقبة جديدة

### ومشاكل لدية

بدأت الثمانينات وهناك ، كما قلنا ، مجموعتان من الحقائق .. مجموعة تتعلق بنسب النمو فى الاقتصاد ، وزيادة الاستثمارات ، وزيادة فرص العمل .. و .. كلها تبدو ايجابية .

على الجانب الآخر تبدو قائمة المشاكل فى استمرار العجز مع العالم الخارجى ( مما ينتج عنه الاقتراض ) ، والعجز فى موازنة الدولة ( مما ينتج عنه اقتراض من الجهاز المصرفى وارتفاع فى الاسعار حيث يزيد حجم النقود عن حجم السلع ) .

أيضا ، ويبدو فى الصورة مجموعة من التفاصيل الايجابية والسلبية . وفى جانب الايجابيات تأتى الموارد الجديدة غير التقليدية : البترول والقناة والسياحة وعوائد المصريين فى الخارج .. وعلى الجانب الآخر تأتى مشاكل انخفاض الانتاجية ، وتنظيم القطاع العام ، ومشكلة السهم .. الى جوار مجموعة من المشاكل القطاعية .

وإذا أخذنا خطة ١٩٨١ - ١٩٨٢ كنموذج للدراسة ، ووفقا  
لوثائق وزارة التخطيط ٠٠ فإننا نجد :

× × معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي ( الدخل المحلي ) يصل  
إلى ٩,٨٪ ٠

يزيد الإنتاج بالأسعار الثابتة أي بنمو حقيقي أيضا بنسبة  
٩,١٪ ٠

× × تزيد فرص العمل بمقدار ( ٤٦٦ ) ألف مستغل جديد  
٠٠ أي بزيادة يقرب من نصف مليون ٠ وتزيد الاستثمارات إلى  
( ٤٧٠٠ ) مليون جنيه ؟

ولكن ٠٠ وعلى الجانب الآخر :

× × نجد عجزا متوقعا في الميزان التجاري يبلغ مقداره حسب  
الموازنة النقدية ( ٢٩٣٨١ ) مليون جنيه ٠

× × ونجد عجزا إجماليا مع العالم الخارجي مقداره ( ٥٤٠٨ )  
مليون جنيه ٠

× × ونجد عجزا في الموازنة العامة للدولة ، في جانب  
الاستثمار مقداره ( ٣٣٤٨٥ ) مليون جنيه ٠ حيث تعتمد  
ميزانية الاستثمار على ٩٠٪ من مواردها على القروض  
والتسهيلات !

وقد كانت هذه الصورة في معظمها ، مستمرة لعدة سنوات ٠



## الخلل الرئيس

تطرح الأرقام السابقة السؤال على الفور :

— ما هو التقييم الحقيقي اذن لموقف الاقتصاد المصري ؟ .. وما هو التقييم الحقيقي للسياسات التي اتبعت في السبعينات .. وما هي النتائج الايجابية أو السلبية لها والتي نبني سياستنا في الثمانينات على أساسها ؟

وابتداء نقول : ان معظم الأرقام السابقة نتائج وأعراض .. وليست ظواهر وأمراض .. وإذا كنا نريد أن نتمسك بالحلقة الرئيسية فعلياً أن نبحث عن موطن الخلل ، فمع تزايد الموارد القومية ، ومع تزايد نسب النمو ، ومعدلات الاستثمار يصبح الأمر ملفتاً للنظر كيف يستمر العجز اذن ؟

هنا نعود الى ما أسميناه : البديهيات . التوازن بين الانتاج والاستهلاك أمر بديهي .. فهل كنا نفعل ؟

ملخص المشكلة ان مصر ولسنوات طويلة تستخدم من الموارد أكثر مما تملك .. و .. تستكمل حاجياتها من العالم الخارجي .

وبصرف النظر عما اذا كان التمويل الخارجي ( بالقروض أو المعونات أو الاستثمارات ) يأتي للاستهلاك أو للاستثمار فإنه في الحالتين يأتي لسد عجز قومي ولعل ثغرة لم تملأها الموارد المحلية .

وطبقاً لبيانات وزارة التخطيط فقد بدأت السبعينات ( ٦٩ - ٧٠ ) بثغرة في الموارد مقدارها ( ٣٩١ ) مليون جنية .. وبنسبة ١٢٧٪ من الموارد القومية .. وانتهت الحقبة ( عام ٧٩ ) بثغرة مقدارها ( ٢٥٤٠٧ ) مليون جنية وبنسبة ١٧٢٪ . أي أننا كنا نستخدم عام ٦٩-٧٠ : ( ١١٢٧٪ ) من امكانياتنا الذاتية .. فأصبحنا في عام ١٩٧٩ نستخدم ( ١١٧٢٪ ) من هذه الامكانيات .. و .. بين الاثنين كانت الأرقام تتذبذب هبوطاً وصعوداً حتى بلغ العجز القومي في إحدى السنوات - وهو عام ١٩٧٥ - ( ٣٦٧٪ ) .

ووفقا لنفس البيان فقد كان تمويل المعجز من مصادر ثلاثة :

- الدعم العربي .
- الاقتراض الخارجى .
- تاجيل بعض الالتزامات المستحقة .

وقد استمر الدعم العربى فى جميع السنوات ( ٦٩ - ٧٩ ) ٠٠ واستمر الاقتراض طوال الفترة ، ولكن لان الثفرة تتسع ، ولان الاقتراض يرتب أقساما وفوائد مما يساعد على تفاقم المعجز فى السنوات التالية ويرتب اقتراضا جديدا يسد الاقتراض القديم ٠٠ لان الامر كذلك فقد بلغ الاقتراض الخارجى عام ١٩٧٩ : ( ١٩٩٥ ) مليون جنيه مقابل ( ١٤٥٥ ) مليونا عام ( ٦٩ - ٧٠ ) ٠٠. وبينما كانت نسبة الاقتراض اللازم لتمويل المعجز فى أول السبعينات ٣٧٢٪ ٠٠ ارتفعت النسبة فى آخر السبعينات لتصل الى ٧٨٥٪ ( وبقيّة النسبة تغطيها المعونات ) .

و ٠٠ هنا نلاحظ أنه عاما بعد عام يصبح الاقتراض الجديد مجرد وسيلة لسد ديون قديمة ٠٠ ففى عام ١٩٧٩ :

× × كان حجم الالتزامات المستحقة على مصر للعالم الخارجى ( ١٤١٧٧ ) مليون جنيه .

× × وكان حجم الاقتراض الخارجى ( ١٩٩٤٧ )

× × وبعملية مقاصة بين الاثنين لا يبقى بعد سداد الالتزامات سوى ( ٥٧٦٩ ) مليون جنيه ٠٠ أى نحو ربع ما اقترضناه ٠٠. بينما ذهب ثلاثة أرباع القروض ٠٠ لسداد قروض !!

القروض اذن هى الوسيلة الرئيسية لسد المعجز القومى ، وماعدا ذلك يأتى فى المرتبة الثانية ٠٠

وعندما تقررت سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤ ، كانت حاجتها الرئيسية : الحصول على المال والتكنولوجيا ٠٠ من أجل تعظيم الانتاج ٠٠ وصدر قانون استثمار المال العربى والاجنبى متضمنا قائمة طويلة من الامتيازات والاعفاءات « لتشجيع رأس المال » ٠٠ كذلك تم تحرير التجارة الخارجية وتعديل قانون النقد وتم الغاء

احتكار القطاع العام للعديد من الأنشطة على رأسها : قطاع المال  
و . . كان ذلك لتشجيع القطاع الخاص المحلي وخلق منافس  
يجذب رأس المال الاجنبي .

ولكن و . . وخلال ست سنوات تنحصر بين عامي ٧٤ ، ١٩٧٩ فإنه  
لم يدخل طبقا لقانون الاستثمار ( ٤٣ ) سوى ( ٤٧٦ ) مليون  
دولارا (١) و . .

ولم يبلغ نصيب الصلات الاجنبية فيما تم تنفيذه من مشروعات  
الانفتاح ( قانون ٤٣ ) سوى ٥٦٥٧ مليون جنيه حتى يونيو ١٩٨١  
وبنسبة ( ٤٢٪ ) من الاستثمارات المنفذة في مصر خلال  
السبعينات (٢) .

و . . ربما يفسر ذلك الدور المتزايد للقروض لسد الثغرة ،  
والتصاعد المستمر في حجم الاقتراض والذي يصفه وزير الاقتصاد  
أمام مؤتمر خريجي المعهد القومي للدراسة العليا في صيف (١٩٨١)  
على النحو التالي :

و حتى ٣١ مارس ١٩٨١ بلغت جملة تخصيصات القروض  
ما يعادل ( ١٣٥١٥ ) مليون دولارا ، وتخصيصات المنح والمعونات  
حوالي ( ٣٨١٧ ) مليون دولارا ، وبلغت جملة المسحوبات حوالي  
( ١١٠٥٨ ) مليونا تمثل ٨٢٪ من التعاقدات ، وبمعدل سحب يومي :  
(٥) مليون دولارا و . . كل يوم ،

مجموع القروض والمنح المتعاقد عليها اذن - وحتى مارس ٨١ -  
(١٧٣٣٢) مليون دولار و . . ثلثها على وجه التقريب ( ٣٤٧٪ ) من  
الولايات المتحدة الامريكية و . . يليها في الاهمية : ألمانيا الاتحادية

---

(١) بلغ اجمالي الاستثمارات الاجنبية الواردة لمصر خلال هذه السنوات الستة  
( ٢٣٣٠ ) مليون دولارا و . . بينها ( ٤٧٦ ) مليونا جاءت في المشروعات المختلفة طبقا  
لقانون ( ٤٣ ) و . . وبقية الاستثمار قطاع البترول - تقرير تنمية الموارد وتوقعات  
النمو - البنك الدولي - ديسمبر ١٩٨٠

(٢) تقرير هيئة الاستثمار عن الموقف في منتصف ١٩٨١ - ووفقا للإستثمارات  
القومية ، وزارة التخطيط ،

٨٦٪ ) ، وفرنسا ( ٦٥٪ ) والبنك الدولي ( ٦٥٪ ) من  
قيمة التعاقدات .

و . . مع ذلك فالقروض ليست المشكلة ، لكن المشكلة هي  
ذلك العجز القومي الذي أصبح مزمناً لأننا ننفق . . أكثر مما نملك ،  
وبصفة منتظمة .

والسؤال : كيف حدث ذلك . . وهل كان العيب في قلة الانتاج  
. . أم في كثرة الاستهلاك والاستثمار ؟

(٣)

### افتتاح يتراجع

ارتفعت نسب النمو في مصر وكان الفضل الأكبر في ذلك للقطاعات الأربعة : بترول ، سياحة ، قناة ، عوائد المصريين في الخارج . . . وزاد الإنتاج . . . ولكن في أي القطاعات ؟

إن التعريف الواسع للإنتاج أنه إنتاج للسلع والخدمات ، فكلهما مطلوب في المجتمع . . .

ولكن لأن معظم الإزمات في الداخل ، وعظم العجز مع الخارج : عجز سلمي في الأساس . . . فإن إنتاج السلع المادية من صناعة وزراعة ، ينبغي أن يمثل المقام الأول . . .

وباستثناء البترول فإن نمو الإنتاج السلمي كان في تراجع بالقياس لنمو الخدمات . . .

x x تشير خطة ( ٨١ - ٨٢ ) أن معدل النمو المتوقع بالأسعار الجارية سوف يكون على النحو التالي :

- ٣.٣٪ في قطاع الزراعة .
- ٩.٩٪ في قطاع الصناعات التحويلية .
- ١٢.٥٪ في قطاع البترول .
- ١٤.٩٪ في قطاع التشييد والبناء .
- ٢٠.٦٪ في قطاع الخدمات غير الانتاجية ( حكومة وقطاع خاص ) .

x x وفي دراسة للبنك الدولي حول سنوات ( ٧٥ - ١٩٧٩ ) يلاحظ أن الناتج المحلي قد زاد - بالأسعار الثابتة - أي الحقيقية - بنسب متفاوتة .

- فالتقطاعات السلمية ( باستثناء النفط ) قد زادت بنسبة ١٠٠٪ ١٩٠٠

- وقطاعات الخدمات قد زادت - في نفس الفترة - بنسبة ٧٥٠٪ ١٠٠ !

ونتيجة لذلك فقد كانت مساهمة قطاع الخدمات والتوزيع في زيادة الناتج المحل الاجمالي خلال هذه السنوات ، هي المساهمة الرئيسية حيث بلغت النسبة ٦٠٪ و ١٠٠ و ١٠٠ ذلك مقابل ٦٪ للزراعة و ٢٤٪ للصناعة .

ويفسر ذلك ظاهرتان : ظاهرة تزايد الاستيراد من الخارج لسد الاحتياجات المحلية . و ظاهرة اشتداد الغلاء في الداخل لان الاجور والارباح التي تتولد في قطاع الخدمات لا تجد انتاجا سلميا يكفي . و طبقا للقاعدة : عندما يزيد الطلب ويقل العرض . . يرتفع السعر . .

فاذا مضينا في التحليل لنفحص نوع الخدمات المقدمة ، وهل هي الخدمات الاساسية من تعليم وصحة وثقافة . . لوجدنا ان معظم النمو - وفي النصف الثاني من السبعينات - كان متجها لما يسمى قطاع خدمات التجارة والمال . . للبنوك وشركات التأمين وبيوت الاستيراد . . و . . قد تمت هذه الخدمات بنسبة ١٢١٪ في الفترة المذكورة . (١)

بلغ عدد التوكيلات التجارية في نهاية ١٩٨١ : ١٩١٥ توكيلا معظمها للقطاع الخاص وتم الحصول عليها في السنوات الخمس الماضية . (٢)

الانتاج السلمي اذن هو المشكلة ، والصناعة والزراعة هي قلب هذا الانتاج ، والا لما استوردنا من السيارة الى الرغيف ، ومن الطائرة للفاكهة والخضر واللحوم المحفوظة .

ولكن . . كيف حدث ذلك ، وهناك قدر هائل من الاستثمارات

---

(١) المؤتمر الاقتصادي الثالث في القاهرة في فبراير ١٩٨٢ - دراسة حزب التجمع الوطني .  
(٢) الامرام الاقتصادي - يناير ١٩٨٢

الجديدة ، والتي بلغت حسب توقعات عام ( ٨١ : ٨٢ ) :  
( ٤٧٠٠ ) مليون جنيه ، وبما يمثل ٢٧٪ من الدخل القومي ؟ كيف  
٠٠ وقد كان معدل الاستثمار مرتفعا لعدة سنوات متتالية قبل أن  
تستقبل مصر الثمانينات ؟

للتفسير نقول :

١ - أن جزءا كبيرا من الاستثمارات يتجه لبناء البنية الأساسية  
والمشروعات الكبرى كتوسيع قناة السويس ، وإصلاح شبكة  
التليفونات ، والمواصلات ، والمياه ، ومحطات الكهرباء .  
و ٠٠ كل ذلك لا يعطى انتاجا صناعيا أو زراعيا ٠٠ ولا يعطى  
دخلا عاجلا .

٢ - لم تأخذ الزراعة والصناعة الاووية الكافية فى حجم  
الاستثمارات ٠٠ ولم يتجاوز نصيب الزراعة ٧٪ فى كثير من  
السنوات ٠٠ وتوقف استصلاح الاراضى فى معظم حقبة السبعينات .

٣ - لم يحصل القطاع العام على قدر وافر من الاستثمارات ،  
ولم يأخذ التشجيع الذى ناله القطاع الخاص والاجنبى ٠٠

وبينما يقضى القانون بأن يعول القطاع العام الخزنة العامة  
بفوائضه ، فإن الخزنة العامة فى الكثير من السنوات لم تكن تمنح  
قطاع الصناعة ما يكفى للأحلال والتجديد ٠٠ وكانت اعتمادات  
لصناعة أقل دائما مما يطلبه القطاع العام الصناعى ، مما جعل  
الكثير من الشركات يلجأ للاقتراض المصرفى متوسط وقصير الاجل  
تمويل عمليات استثمارية ٠٠ مما يرفع تكلفة الاستثمار بالضرورة ،  
ويعرض المشروعات لنقص فى السيولة المالية ويضعف مركزها ٠ (١)

و ٠٠ يضاف لذلك ما تمثله القواعد القانونية من محاباة لقطاع  
الاستثمار الاجنبى الذى يتمتع بحريات أوسع فى العمالة والتصدير  
والاستيراد والنقد الاجنبى ، كما يتمتع باعفاءات من الضرائب  
والرسوم الجمركية لفترات متفاوتة ، وهو ما لا يتمتع به استثمار  
القطاع العام .

---

(٣) انظر لتقرير لجان مجلس الشعب للرفقة بتقرير الطاقة والوازنة اعوام  
( ٧٨ - ٨١ )

٤ - ونتيجة لنمط المشروعات التي يتم اختيارها ، ونمط التمويل الذي يعتمد كثيرا على المؤسسات الدولية أو الدول الأجنبية .. فإن السببونات قد شهدت لأول مرة : استثمارات ضخمة في مشروعات محدودة .. ولم يعد ضخامة الاستثمار المالي مؤشرا على ضخامة الاستثمار المادي والانتاج الفعلي . ولا يتعلق ذلك بالتضخم العالمي وارتفاع ثمن الآلات والمعدات والخبرات .. لكنه يتعلق أيضا بالاغراء الذي تمثله التكنولوجيا الحديثة والآلات المتقدمة والقروض المتاحة . أيضا ، فإن زيادة التكلفة ترتبط بالارتفاع السريع في تكلفة التشييد بمصر .

٥ - وبالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص والأجنبي فإنه من الطبيعي - وأيست هناك قائمة ملزمة بالمشروعات ، وهناك رخصة مفتوحة للاستثمار في كافة المجالات تقريبا - من الطبيعي أن تنجبه هذه الاستثمارات للأكثر والأسرع ربحا وهي قطاعات المال والخدمات فإذا اتجهت لقطاعات الإنتاج السلمي أشتغلت على الأرجح في مشروعات صغيرة الحجم .

نشر أرقام هيئة الاستثمار أن عدد المشروعات التي بدأت العمل داخل البلاد طبقا لقانون الاستثمار حتى نهاية يونيو ١٩٨١ قد بلغ عددها ٣٩٢ مشروعا من بينها ( ٩٣ ) بنكا وشركة استثمار وتمويل .. وبينما بلغت جملة رؤوس أموال الشركات التي بدأت العمل ألف مليون جنيه تقريبا فإن شركات التمويل والبنوك قد بلغت رؤوس أموالها وحدها ( ٥٨٨,٨٦ ) مليون جنيه أي بنسبة ٥٩٪ من رؤوس الأموال كلها .. وذلك مقابل ٦٤ مليون جنيه لأكبر القطاعات الصناعية وهي الكيماويات .

أيضا فقد بلغ عدد المشروعات التي تمت الموافقة عليها حتى يونيو ( ٨١ ) للعمل في داخل البلاد ( ١٠٩٥ ) مشروعا من بينها : ١٥٣ مشروعا ماليا و ٧٥ بنكا و ١١٢ مشروعا سياحيا و ٦٢ مشروعا للإسكان و ٢٥ مستشفى و ١٠٩ مشروعا للمقاولات و ٣٧ مشروعا للخدمات و ٣٤١ مشروعا صناعيا ، وبلغت رؤوس أموال البنوك فقط ( ٢٥٧,٠٧ مليون جنيه ) .



٦ - كذلك ، وعميق لتطوير هياكل الانتاج فقد لعب التضخم دوره حيث صُرد المستثمر الصغير الذي لم تصمد لمخزائنه قبة استثمارية تذكر ، وزاد الميل للاستهلاك وقل الميل للادخار ، عند شرائع واسعة ، وهو الشيء المعتاد عندما يسود التضخم وتقل قيمة النقود .

في نفس الوقت فقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية والاجنبية على تفضيل الكثير من المستثمرين الحصول على فائدة مضمونة عالية . . . وأخذت البنوك بدورها الودائع لتوظفها في التجارة والخدمات أكثر مما وظفتها في الصناعة والزراعة . . . وكان المبرر المنطقي لهذه البنوك أن الایداعات القصيرة لا يمكن أن تحول توظيفات طويلة الاجل . كذلك قامت البنوك الاجنبية والمشاركة بتوظيف الاموال خارج البلاد .

وعلى الجانب الآخر فان ارتفاع سعر الفائدة وزيادة نسب التضخم كانت تضع المستثمرين أمام اختيار واحد هو المشروعات ذات العائد الكبير الذي يعوض كل ذلك .

من هنا كان الاقبال على الاستثمار في القطاعات غير الانتاجية أكثر من الاقبال على قطاعات الانتاج .

كل ذلك يوضح : لماذا تخلت قطاعات الانتاج السلمي ، ولماذا لم تتجه الاستثمارات الجديدة لها . . بالفزارة الكافية .

## ( ٤ )

### واستهلاك يتزايد

وبينما يتجه هيكل الانتاج لتأكيد الاهمية النسبسية للخدمات وتراجع الاهمية النسبية للانتاج السلعى .. وبينما يصبح الاقتصاد المصرى على هذا النحو أقل قدرة على الوفاء باحتياجات المستهلك المحلى واحتياجات التصدير .. بينما يحدث ذلك فان معدلات تزايد الاستهلاك تففز بسرعة شديدة ، وبما يوسع الهوة بين الامكانيات والاستخدامات ..

على المستوى القومى وبينما تزايدت الاعباء القومية فى فترة الاعداد لحرب اكتوبر بنسبة ١١٪ ( ٧٠ - ٧١ ) و ٧٪ ( ٧١ - ٧٢ ) .. فان هذه الاعباء قد قفزت بنسبة ١٨ر٤٪ عام ١٩٧٨ .. و ٣٧ر٦٪ عام ١٩٧٩ . صحيح أن الموارد القومية كانت تزيد وأدى تزايد البترول وعوائد المصريين والسياحة والفنائة لان يكون معدل تزايد الموارد فى العام الاخير من السبعينات ٣٠ر٢٪ .. وهو معدل مرتفع للغاية .. ولكن - وبالرغم من ذلك لم يلاحق هذا المعدل الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار وتسديد التزامات وأعباء للخارج .. ظل المعدل - رغم ارتفاعه الشديد - متخلفا عن الوفاء بالاحتاجات .. وأصبح السؤال : ألا يمكن أن يكون الخطأ فى الجانب الآخر .. وهو أننا ننفق أكثر مما يلزم ؟

وكما كانت الإجابة فى الشق الاول من المعادلة : أننا نتج أقل مما ينبغي .. فالإجابة هنا فى الشق الثانى من نفس المعادلة هى أننا نستهلك أكثر مما يلزم !

و .. من هنا ؟! اتسعت الثغرة واتسع الرشق على الرائق .

---

(١) تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات - وزارة التخطيط .

أى نوع من الاستهلاك هو الذى ينمو ويبدد الموارد ، ويهدد  
بالخطر : استهلاك الحكومة أم الافراد ؟

ولا شك أن هناك فاقدا وإسرافا فى انفاق الحكومة واستهلاكها .  
مثال ذلك :

× الفاقد والراكد بسبب سوء التخزين .

× عدم توظيف كل الطاقات العاملة فى الحكومة .

× الاسراف فى المصروفات العامة ومنها : المياه والانارة  
ومصروفات النشر والدعاية ، وعدم اقتصار هذا البند الاخر على  
المهام المصلحية ، أو الاعلانات التجارية - بالنسبة للقطاع العام -  
وامتداده للمعاملات والنفاق .

× انشاء مجالس ولجان وهيئات لا مبرر لها .

× تضخم نفقات الاستثمار ، التى تتحول لطلب على السلع  
والخدمات ، بشكل غير مدروس . خاصة ذلك الذى يتم بتمويل  
اجنبى ودون اشراف مالى حقيقى من جهاز المحاسبات أو غيره .  
رغم ذلك .

ورغم استمرار الانفاق العسكرية بأحجامه السابقة ، فإن الارقام  
والعدس الى ٦٪ بالنسبة للزيوت النباتية ، الى ٦٦٪ بالنسبة  
للناتج المحل حيث أصبحت نسبته للناتج ١٩٪ عام ٧٩ مقابل ٢٩٪  
عام ٧٦ .

المشكلة اذن فى الاستهلاك الخاص - أو المائلى - الذى زاد  
بمعدل سنوى قدره ٢٠٪ بين عامى ٧٥ ، ٧٦ و ٣٤٪ بين عامى  
٧٨ و ١٩٧٩ . وارتفع نصيبه من الدخل المحل من ٥٨٪ عام  
١٩٧٦ الى ٦٦٪ عام ١٩٧٩ (١)

ومرة أخرى نسأل : أى استهلاك خاص . استهلاك من ؟  
وهل صحيح أن تخفيض أسعار بعض السلع عن طريق الدعم السعري  
هو أحد بيووت الداء ، بمعنى أن السعر المنخفض يشجع على  
الاستهلاك ؟

(١) الدراسات المقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي ( فبراير ١٩٨٢ ) ، صدر سابق .

وإبتداء نقول أنه من الطبيعي أن يزيد الاستهلاك فذلك هو التعبير عما نسميه تحسن مستوى المعيشة ( والذي يحدده مجموع السلع والخدمات التي يستهلكها الإنسان ) . أيضا فانه من الطبيعي مع ارتفاع نسبة التعليم والدخول وزيادة نسبة الحضر أن تنفجر بعض الانماط الاستهلاكية ، أيضا ، فانه من الطبيعي أن يساعد الدعم الطبقات العريضة محدودة الدخل على الحصول على حاجياتها الأساسية ، وأن نعتبر ذلك نوعا من توزيع الدخل

و . . مع ذلك فان الأرقام تشير الى أن معدلات التزايع الضخم لم تكن في السلع الأساسية ، فاستهلاك الإنسان منها محدود في النهاية بحاجته .

× × في النصف الثاني من عقد السبعينيات كان معدل تزايد السلع الغذائية الرئيسية ما بين ٢٦٪ سنويا بالنسبة للفول والعدس الى ٦٪ بالنسبة للزيوت النباتية ، الى ٦٦٪ بالنسبة للذرة و ٧٨٪ بالنسبة للقمح و ٧٢٪ بالنسبة للحوم . (١)

× × في نفس الوقت فقد تضاعف استهلاك الكثير من السلع الكمالية أو نصف الكمالية مثل : السيارات والسلع الكهربائية والآلات المستوردة . . وقد بلغت النسبة في كثير من هذه السلع ٣٠٠ ، ٤٠٠٪ مما كانت عليه منذ أربع أو خمس سنوات ! (٢) وتؤكد ذلك أرقام الاستيراد ، ومشاهدات السوق .

المستهلك الفقير اذن لم يرتفع استهلاكه بشكل خطير ، بل وربما انخفض استهلاكه في كثير من الأحيان ، ولم يوفر له الدعم غير الشيء الضروري ، الحافظ للصحة العامة ، والذي لاغنى عنه حتى لو ارتفع سعره .

( تشير أرقام وزارة التخطيط أنه بينما زادت أسعار المستهلكين في عام ١٩٧٩ على سبيل المثال بنسبة ١٠٪ فان أجور قطاع الصناعة لم تزد بأكثر من ٤٨٪ . . وفي مثل هذه الحالة فانه من الطبيعي أن ينعكس استهلاك الفرد الحقيقي حيث قلت القوة الشرائية بمقدار ١٠٪ . . بينما لم يزد دخله بأكثر من ٤٨٪ ، (٣)

الاستهلاك المترنم اذن هو المشكلة ، أو هو المشكلة الرئيسية .

(١) ( ٢ ) نفس المصدر السابق .  
( ٣ ) تقرير البنك الدولي عن الاقتصاد المصري ديسمبر ١٩٨٠ - وزارة التخطيط .

### خريطة جديدة للدخل

الاستهلاك المتزايد يعني وجود تيسارين متوازيين متكاملين في الاقتصاد القومي .. تيار أول يتمثل في وجود قدرة شرائية متزايدة من خلال انخفاض الأسعار .. أو من خلال زيادة الدخل .

أما التيار الثاني .. فهو تيار السلع المتدفقة على الأسواق والتي تشبع طلباً قائماً ( سواء كان ضرورياً أو عماليا ) .

وقد زاد الدخل في مصر ، كما زاد تدفق السلع .. خاصة المستورد منها .

ولمبت سلسلة القوانين والتشريعات والتنظيمات الاقتصادية دورها في ذلك ..

x : x : فانسحاب القطاع العام من احتكار عدد من الأنشطة الرئيسية مثل البنوك والتجارة الخارجية والتأمين ، وإتاحة الفرصة لدخول القطاع الخاص في هذه المجالات « الأكثر ربحاً » .. وفي مجالات أخرى تحت مظلة قانون الاستثمار أو أي قانون آخر .. أدى ذلك لزيادة قطاع الأرباح في القطاع الخاص .. خاصة المشتغلين بتجارة الاستيراد والمضاربة على الأراضي والمقارات .

x : x : في نفس الوقت ، ومع تزايد مشروعات الاستثمار الأجنبي ومشروعات البترول نشأت شريحة من العاملين ذوي الدخل المرتفع .

x : x : ومع هجرة غير محدودة للعمل في الخارج ، زادت دخول أسر حضرية وريفية وتغيرت أنماط استهلاكها تماماً .. كذلك زاد أجر ما بقي من عماله فنية في كثير من القطاعات بعد أن أصبحت الندرة هي القانون السائد ( مثال : التشييد ) .

x : x : وقد ساعد على زيادة دخول أصحاب الأعمال مجموعة

التشريعات التي رتب إعطاء ضريبيا ، وجعلت سلاح الضرائب عاجزا عن أن يمتص الدخل المرتفعة ٠٠ بينما لم يلعب الإعفاء دوره الكامل في تشجيع الانتاج السلمي حيث سساوى بين المشروع الصناعي والزراعي والتجاري والمالي ٠٠ وعندما تتساوى الميزة تعود الاختيارات الى نقطة الصفر ويصبح المشروع المالي أو التجاري أو العقاري ٠٠ أكثر ربحا ٠٠ ويصبح الإعفاء الضريبي مجرد ميزة مالية لاصحاب المشروعات وليست حافزا للاستثمار في قطاعات بعينها يحتاجها الاقتصاد .

x . x وبينما تقول القاعدة الرأسمالية انه عندما تزيد الدخل بشكل واضح ومرتفع فانه من الطبيعي أن يزيد الميل للدخار والاستثمار ٠٠ بينما هذه هي القاعدة فاما لم تنطبق تماما على ما جرى في مصر ، وما يجري في أول الثمانينات وما هو متوقع خلال الحقبة التاسعة من القرن العشرين .

لقد اتسمت الزيادة في كثير من هذه الدخل بأنها زيادة الطفرة ، ٠ قطعة أرض يتضاعف ثمنها عشر مرات في ثلاث سنوات تجارة استيراد تغطي ٢٠٪ من حجم الأعمال كل ثلاثة شهور ، سوق سوداء للعملة لا يحتاج المشتغلون فيه لاي نفقات ثابتة أو تجهيزات أو مكاتب أو أي مستلزمات للانتاج ٠٠ وانما مجرد عدد من الافراد لترويج العملات والحصول عليها ٠٠ و ٠٠ هكذا ٠٠ و ٠٠ مثل هذا الربح السريع من السهل انفاقه لانه لا يتجه لرجال أعمال حقيقيين لكنه يتجه لضاربين وطفيلين ٠ ومن الطبيعي أن يتجه جزء كبير من هذا الدخل ٠٠ للاستهلاك الترفي .

أيضا ، فقد لعب الاشتغال في الخارج ، كما لعبت زيادة أجور بعض القطاعات في الداخل دورا رئيسيا في اكتساب أنماط استهلاكية جديدة ٠٠ وبينما كان الراديو - على سبيل المثال - أداة الترفية الرئيسية في المنزل المصري في أول الستينيات ٠٠ فان الأمر وخلال عشرين عاما قد تطور من الراديو ، الى التلفزيون ، الى التلفزيون الملون ، الى الفيديو ، والى آلات التسجيل والانتقاط وآلات العرض الخاصة التي تصور الأفراح والمناسبات السعيدة في أفلام سينمائية ٠ وبالمثل : تطورت الادوات المنزلية ٠٠ وتطور تأثيث المنازل والمحال التجارية .

انمساط كثيرة تطورت تحت تأثير الدعاية والمحاكاة والدخول المرتفع وأخيرا : تحت تأثير تدفق سلعة كبير وقرته أنظمة التجارة الخارجية والتي احتل جزء كبير منها مكاتب القطاع الخاص والتوكيلات التجارية .. وكلها تهتم بالترويج وليس الحد من الاستهلاك . وبعد أن كانت أنظمة التجارة الخارجية في النصف الأول من السبعينات تجعل التوجيه هو الأساس في الاستيراد والإباحة هي الاستثناء فقد تحول الأمر بعد ذلك لتكون الإباحة هي الأساس والتفجير هو الاستثناء .. و .. خلال ذلك تدفقت سلعة العالم على مصر : من القاهرة لنجوع الوجه القبلي أو ارتبك سلم الأولويات في اتفاق الاسرة المصرية التي كثيرا ما تنازلت عن استهلاك ضروري لتتمتع باستهلاك ترفي !

و .. هنا أيضا نلاحظ التكامل بين تيار السلع وتيار النقود .. فبينما اتجه بعض المستوردين لاستيراد سلعة أساسية مثل الأغذية والتي كان السوق يحتاج بعضا منها .. فقد اتجه الكثيرون لاستيراد سلعة غير أساسية ، والفرق بين الاثنين أن المجموعة الأولى ، وإن كانت واسعة الحجم - تخضع لنظام في التسمير وتعدد الربح والرقابة الحكومية الأكثر احكاما .. بينما كانت المجموعة الثانية - وهي السلع الترفية - أقل خضوعا للإشراف الحكومي وأكثر ربحا بالضرورة .

من هنا كانت من مصلحة المستورد استيراد أصناف استهلاكية فاخرة من السلع .

ومن هنا أيضا ، كانت الحلقة تكتمل : استيراد الكماليات يشجع حاجة فئات قادرة .. تريد الكماليات !

× | × × |

هل يعني ذلك أن توزع الدخل - وليس مجرد زيادته - هو السبب الرئيسي في تفاقم مشكلة الاستهلاك ؟

يمكننا أن نقول أنه سبب رئيسي دون شك .. وإن كانت تعوزنا البيسانات حول خريطة توزيع الدخل في مصر ، والتي لم تمن الجهات الرسمية بتحديدها ، وإن كانت هناك دراسات محدودة ومؤشرات توضح القضية .

من هذه المؤشرات : وثيقة الخطة الخمسية ٧٨ - ٨٢ .. ففي مجملها الأول والذي يتناول الاستراتيجية السامة تقول الوثيقة : « لم تنشأ سياسة الانفتاح أن يقوم القطاع الخاص باستيراد سلع استهلاكية ترفيحية ، ولكنه فعل .. ولم تنشأ سياسة الانفتاح تشجيع القطاع الخاص على المضاربة في الاراضي والعقارات ، ولكنه فعل ، وآزرته في ذلك رموس أموال خارجية ضخمة . ولم تنشأ سياسة الانفتاح تقسيم المجتمع الى طبقات ولكنه حدث ..

ثم تعود الوثيقة فتقول .. لقد ظهرت عدة بوادر تدل على تحول المجتمع المصري الذي يصل في اطار تحالف قوى الشعب العامل الى مجتمع طبقي تظهر فيه خصائص واضحة مستقلة لكل طبقة .. وليس للافتتاح ذنب في ذلك . طبقة زادت دخولها بدرجة تفوق ما كانت تحصل عليه في الماضي وبمعدلات مرتفعة .

1. **Introduction**

وتحدد الوثيقة فئات الطبقة التي تعنيها وتشمل :

×× بعض الملاك الزراعيين الذين اتجهوا الى محاصيل غير مسعرة أو تصدر بأسعار عالية تتشى مع الاسعار الدولية .

× × الكثير من التجار والحرفيين والصالح المهرة الذين ارتفعت  
أجورهم من ٥ نحو جنية الى خمسة جنيهات يوميا ،

• x, x • بعضى العاملين في المقاولات •

× × الطبقة الطفيلية التي تجسدت حول الوافدين من العرب •

وتضيف الوثيقة ، كما أن مجموعات كبيرة من العمال وغيرهم استطاعت الحصول على أجور لاتتقارن بمستويات الاجور المحلية نتيجة عملهم بالخارج ثم عادوا أو ساهموا في رفع دخول عائلاتهم المقيمة في مصر . وهذه الطبقة في مجموعها - وقد تكون قليلة عدديا - أصبح لديها قوة شرائية ضخمة ليس من خصائصها - عادة - توجيهها الى الادخار والاستثمار بل تتجه الى الاستهلاك الترفي بصورة ظاهرة سافرة .. و .. هناك طبقة أخرى وهي الغالبية من ذوي الدخل المحدود التي لم ترتفع بنفس معدلات الزيادة التي تتمتع بها الطبقة الاولى ولن ترتفع بنفس معدلات ارتفاع الاسعار الا قليلا .. وبالتالي استمرت معدلات استهلاك وانماطها ثابتة لم تتغير وأن تفرقت فئتي السلم الأقل سعرا كي تتعزز نفسها من الارتفاع



في سلع كانت تستهلكها ولو بقدر يسير مثل اللحوم والدواجن والبيض »

وبصرف النظر عن موافقتنا أو اعتراضنا على بعض التفاصيل الواردة في الوثيقة الحكومية المذكورة فإن الحقيقة الأساسية أنها تقر أن طبقة جديدة مترنة قد نشأت . وأن هذه الطبقة تشكل عبئا على الاستهلاك . .

وإذا كانت الوثيقة لم تضع صورة دقيقة لتوزيع الدخل فقد قام البنك الدولى للانشاء والتصميم بمحاولة لتقدير توزيع الدخل في مصر انتهى فيها الى أن نصف الدخل العائلي يستحوذ عليه ٢٠٪ من السكان ، وأن :

x x الـ ٥٪ الحاصلين على أعلى الدخول في مصر يستحوذون على ٢٢٪ من الدخل .

x x في نفس الوقت فإن ٢٠٪ من السكان - في أدنى السلم - ينالون ٥٪ من الدخل (١) .

ويشير نفس المصدر الى أن نسبة الذين يعيشون تحت ما أسمته المنظمات الدولية خط الفقر المطلق ، وهم الذين لا يحصلون على حاجاتهم الغذائية أو الأساسية والذين قدر البنك الدولى دخل الفرد منهم بـ ( ١٣١ ) دولارا في السنة بالحضر و٩٤ دولارا بالريف . . في المتوسط . . هؤلاء تبلغ نسبتهم ٢١٪ من سكان الحضر و ٢٥٪ من سكان الريف (٢) .

وترتفع هذه النسبة في تقديرات أخرى لتصل الى ٤٤٪ من سكان الريف ، و ٣٣٪ من سكان الحضر وبمتوسط عام ٣٧٪ من عدد السكان (٣) .

---

(١) البنك الدولى - المؤشرات الاجتماعية ويتناول التدبير القتره بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٩

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) د . عبد العزيز جلالى - مناقشات المؤتمر الاقتصادي - فبراير ١٩٨٢

( الأرجح أن ذلك لا يسمى تحت خط الفقر النسبي والذي يزيد فيه الدخل عن الفقر المطلق فيبلغ ١٨٠ دولارا للحضر و ١١٨ دولارا للريف ) .

وقد جرت محاولة ثالثة عام ١٩٧٩ لقياس توزيع الدخل في القاهرة الكبرى مستندة لاستهلاك الكهرباء والذي يشمل الإضاءة والأجهزة المنزلية المتعددة . . واتضح أن ١٪ من السكان يستحوذون على ٤٣٪ من الدخل (١) .

وبالطبع فإن كل هذه الأرقام تقريبية وقد تكون غير دقيقة لكنها تشير لخريطة جديدة في توزيع الدخل . . وهي خريطة تزداد تفاقما عاما بعد عام .

وبصرف النظر عن الآثار والأخطار الاجتماعية والسياسية . . فإنه وفي مجال التوازن الاقتصادى نقول : وقد أدى ذلك لزيادة الاستهلاك بشكل كبير . . مما زاد الحلل وضاعف الأزمة .

## عام وخاص

زاد الحبل اذن : وتمثل ذلك في تراجع الانتاج بالقطاعات السلمية وتزايد الاستهلاك بشكل كبير مما جعل التوازن غير قائم .

ولكن ..

لم يكن التوجيه غير المتكافئ في الاستثمار ، ولم يكن التوزيع السيء للدخل مما وحدهما الملتان وراء نقص الانتاج وزيادة الاستهلاك . كانت هناك علة ثالثة تتعلق بتغيير بنية الاقتصاد المصري ودور كل من القطاع العام والقطاع الخاص .. وتأثيرهما في قضيتي الانتاج والاستهلاك .

لقد أطلق المنان للقطاع الخاص والأجنبي « حتى يزداد الانتاج » .. وبعد سبع سنوات من الانفتاح وعلى مشارف الثمانينات تركزت الزيادة في الخدمات وليس الانتاج السلمي .. فهل كان ذلك لأن القطاع الخاص لم يستجب للنداء .. ولم يشارك بالقدر الكافي .. أم كان غير ذلك ؟

يمكن الرجوع لثلاث مؤشرات : الاستثمار الجديد ودور كل من القطاعين فيه .. والنشاط الجاري .. والقدرة المالية .

x . x وفي مجال الاستثمار الجديد فانه بينما كان متوسط نصيب القطاع الخاص والأجنبي ( بما فيه البترول ) ١٠٪ من حجم الاستثمارات في الفترة بين ٦٩ - ١٩٧٤ وفقا لبيانات وزارة التخطيط .. فقد وصل الى ٢٣٪ من حجم الاستثمار عام ١٩٧٩ و ٢١٪ في عام ٨١ - ١٩٨٢ (١) .

(١) تطور الاعتماد المصري في عشر سنوات - قيادة التخطيط - ١٩٨٠

فإذا لاحظنا نمو الاستثمارات بشكل عام .. حتى أصبح مقدراً لها حوالي ( ٢٥ ) ألف مليون جنيه في النصف الأول من حقبة الثمانينيات .. فإننا ندرك الحجم الذي يشكله استثمار القطاع الخاص ولو في حدود ٢٠ - ٢٥٪ .

و .. يزية من أهمية ذلك إذا استبعدنا المشروعات الحكومية والتي تتجه للمرافق والخدمات ويقترب نصيبها من نصف الاستثمار الكلي . نستبعد ذلك ثم نقارن بين القطاعين اللذين يقدمان سلماً وخدمات للسوق وهما : القطاع العام والقطاع الخاص . حينذاك نجد أن القطاعين قد اقتربا تماماً .. حيث كان :

١. X : نصيب قطاع الأعمال العام من الاستثمار في آخر سنوات السبعينيات ( ٧٩ ) : ٢٩,٥٪ .

٢. X : ونصيب القطاع الخاص من نفس النسبة : ٢٣,١٪ .

فإذا لاحظنا المقاييس التي تصادف القطاع العام في التمويل من حيث كفايته أو طبيعته أو شروطه وتدفقه زمنياً .. وإذا لاحظنا التسهيلات التي تمنح للقطاع الخاص في هذا المجال لأدركنا أن الكفة قد مالت للقطاع الخاص .

يؤكد ذلك صورة الائتمان الممنوح من البنوك لكل من القطاعين والذي يتجه جزء منه للنشاط الجاري وجزء للاستثمار .

١. X : وفي هذا المجال تشير بيانات البنك المركزي أنه في نهاية نوفمبر ١٩٨١ كانت المطلوبات من القطاع العام : ( ٢١٨٨ ) مليون جنيه .. في مقابل ( ٢٦٨٥,٣ ) مليوناً مطلوبات من قطاع الأعمال الخاص . وبينهما مثلت مطلوبات البنوك لدى القطاع العام ( ١٢,٧٪ ) في نهاية يونيو ١٩٨١ .. كانت هذه المطلوبات تمثل ( ١٧,١٪ ) بالنسبة للقطاع الخاص بالقياس لإجمالي مطلوبات البنوك .

( كانت تعليمات البنك المركزي للبنوك تقضي بوضع سقف اقترافي بالنسبة للقطاع العام بحيث لا يتخطى هذا السقف والذي كان يفضي في معظم الأحوال أعباء الاقراض السابق أكثر مما يفهم )

التوسع في النشاط الجديد . ولم ينضج القطاع الخاص لنفس القيد .

× × . وإذا كانت الودائع الجارية وغير الجارية بالبنوك مؤشرا للمقدرة المالية وحجم الأعمال .. فقد سجلت الأرقام في نهاية نوفمبر ١٩٨١ ما يلي :

١ - أن جملة الودائع الجارية وغير الجارية للقطاع العام قد بلغت : ١٩٧٢٦ مليون جنيه .

٢ - وذلك في مقابل ودائع جارية وغير جارية للقطاع الأعمال الخاص مقدارها ١٣٦٤٤ مليوناً .. تزيد إلى ( ٥٢٣٥٦ ) مليون جنيه إذا أضفنا ودائع القطاع العائلي والتي كثيرا ما تمسك أنشطة اقتصادية فردية .

( لا تشمل الأرقام الودائع بالسملات الأجنبية وودائع صندوق توفير البريد ) .

وفي تحليل الأرقام نجد أن :

× × ما سمي بالقطاع العائلي يحتل الصدارة في قيمة الودائع .

× × وأن الودائع غير الجارية للقطاع الخاص والعائلي ومقدارها ( ٤٢٠٢٣ ) مليون جنيه تمثل الجزء الأكبر من ودائعه وتصل إلى ٧٩٪ تقريبا منها .. وهو ما يعني أن التوظيف الأمثل في القطاع العائلي والأعمال الخاصة هو الإيداع بالبنوك والحصول على الفوائد المرتفعة وليس الاتجاه إلى الاستثمار المباشر .

× × أيضا وبالتحليل نجد أن ودائع قطاع الأعمال الخاص ( جارية وغير جارية ) تقل كثيرا عن حجم القراض من البنوك .. فبينما بلغت هذه الودائع ( ١٣٦٤٤ ) مليون جنيه .. فإن المطلوبات قد بلغت في نفس التاريخ : ( ٢٦٨٥٣ ) مليون جنيه . ونسبة ٢٠٪ تقريبا من الودائع ( نوفمبر ١٩٨١ ) .

أي أن القطاع الخاص يعتمد على معظم نشاطه على الاقتراض الذي يتيح له تحميل عبء القرض وفوائده على المستهلك النهائي .



هذه الصورة التقريبية لحجم استثمار وتشغيل القطاعين تبرز التطور الهام الذى حدث فى بنية الاقتصاد المصرى .. والسؤال : الى أى حد كان ذلك مفيد للإنتاج أو ضار بقضية الاستهلاك ؟

ولا شك أن للقطاع الخاص دوره الإنتاجى ، ولا شك أن هناك قطاعات قد نمت ( فى معظمها ) استنادا لجهود القطاع الخاص ( مثل الإسكان ) .

ولكن تغير الأهمية النسبية بين القطاعين ، وانتهاج سياسات تحايب القطاع الخاص فقط ترك عدة آثار :

× × فقد كادت تتساوى الأهمية النسبية لاستثمار القطاع العام ( بخلاف الحكومة ) والقطاع الخاص .. وبينما يتجه القطاع العام فى الأساس لتقديم إنتاج سلعى .. يتجه القطاع الخاص فى أغلب الأحوال لإنتاج خدمى ( بنوك - سياحة - تجارة .. الخ ) .

× × وبينما يلعب إنتاج القطاع العام دوره فى التوازن الاقتصادى بما يقدمه من سلع فى الأسواق وبيع للتصدير .. فإن القطاع الخاص كثيرا ما يلعب دورا عكسيا يقلل التوازن حيث ينتج الخدمات، ويولد الدخول التى لا يقابلها إنتاج سلعى ، ويشجع - بالاستيراد - أنماطا استهلاكية جديدة وترفيه .

× × وبينما تتجه لوائح القطاع العام لتمويل الخزانة والاستثمار الجديد .. فإن لوائح القطاع الخاص ، وبنظام ضريبى غير محكم ، كثيرا ما تتجه للاستهلاك ، وتشجع الاستيراد ، وتهاجر للخارج فى بعض الأحوال .

وهكذا كان التطور فى هيكل الاقتصاد المصرى ، لغير صالح قضية الإنتاج .

## **الفصل الثالث**

### **طوبى النجاة**





ورغم عدم التوازن الذي أشارت له الصفحات السابقة فإن بعض الاقتصاديين يشير إلى أن الصورة في مصر ليست مظلمة ، وعلى العكس فمصر كانت حقبة السبعينيات حقبة ناجحة من الناحية الاقتصادية .. زاد فيها معدل النمو ، وزاد حجم الاستثمار ، وزادت حصيلة البلاد من العملة الأجنبية . صحيح أن هناك تضخم وسوء توزيع في الدخل ، ولكن هناك حيوية في الاقتصاد وتحسن في معيشة طبقات واسعة .. وثقة في المستقبل ، (١) .

ويشير اقتصاديون آخرون إلى أن المعدلات المرتفعة في نمو الإنتاج والدخل قد تحققت في مصر خلال فترتين من النصف الثاني من هذا القرن . فترة الخطة الخمسية الأولى ( ٦٠ - ٦٥ ) .. حيث زاد الإنتاج - بالأسعار الثابتة - بنسبة ٦١٪ سنوياً .. وزاد الدخل بنسبة ٨٨٪ سنوياً . وكانت الفترة الثانية هي فترة الانفتاح حيث زاد الإنتاج - بالأسعار الثابتة أيضاً - بنسبة ٦٥٪ سنوياً والدخل ٧٥٪ سنوياً فيما بين عامي ٧٣ ، ٧٨ (٢) .  
وتشير خطة التنمية لعام ( ٨١ - ٨٢ ) إلى أن معدل النمو المتوقع في الدخل المحلي هو ٩٨٪ .

وبصرف النظر عن التقييم النهائي لهذا الوضع الاقتصادي الذي يبرز فيه النمو وعدم التوازن في وقت واحد .. فإن ما ينبغي تأملُه هو :

× × ما هو مستقبل القطاعات الرائدة التي حققت معدلات عالية في نموها ؟  
× × دور هذه القطاعات في أحداث التوازن الاقتصادي المطلوب :  
سواء في السنوات الأخيرة ، أو السنوات القادمة .  
وسوف يساعد ذلك كله على تقييم نهائي تدخل فيه إيجابيات وسلبات الوضع الاقتصادي .

---

(١) من تقرير لجمعية الموارد المحلية والطاقات المتجددة في الثمانينات - تقرير البنك الدولي حول الاقتصاد المصري - ديسمبر ١٩٨٠ .  
(٢) د. عصام منتصر - دراسة حول القطاع العام والخاص وتطور هيكل الاقتصاد المصري ، ولديها يرى أنه رغم ارتفاع نسبة النمو في فترتي الخطة الخمسية الأولى والانفتاح إلا أن معدل النمو كان مختلفاً في العاليتين .. ففي الأولى تم التركيز على الإنتاج السلمي من صناعة وزراعة .. وفي الثانية برز نمو الخدمات في الأساس .

## ( ٨ )

### الأربعة الكبار

لم يكن النمو في الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة خاليا من تغييرات أساسية في بنية الاقتصاد المصري .

لقد بدأت الثمانينيات في مصر وهناك خريطة أخرى للدخل القومي . وأهمية نسبية مختلفة لقطاعات الإنتاج التقليدية ، عما كان قبل ذلك .

حتى نهاية الخمسينيات كانت الزراعة ، وكانت المصادر الزراعية في المكان الأول . في الستينيات زاحمت الصناعة الزراعة ، أو حاولت أن تفعل . ولكن ، ومع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات كانت هناك صورة مختلفة .

برز لأول مرة ما يسمى : الاعتماد الكبير على المواد الطبيعية . البترول الذي يخرج من باطن الأرض . السياحة والقناة اللذين يعتمدان على موقع البلاد . ثم . . الثروة البشرية التي اتجه جزء كبير منها للعمل خارج البلاد ، والواردات الأربعة تحقق نسب نمو مرتفعة .

وبالأرقام ، تغيرت الموازين . وقف قطاع البترول ومنتجاته الى جوار قطاع الزراعة فسجل الأول ( ١٥٣٪ ) من الناتج القومي طبقا لما جاء في خطة ( ٨١ - ٨٢ ) . وسجلت الزراعة ( ١٥٥٪ ) . . بينما لم يزد تأثير الصناعات التحويلية في الدخل عن ١٠٣٪ .

وبحساب القطاعات الثلاثة : البترول ، والسياحة ، والقناة . . فانها وحدها تحتل خمس الناتج القومي في ذلك العام ( ١٩٨٠٪ ) ( ١ ) .

---

( ١ ) جداول خطة التنمية - تقرير البنك الدولي عن عام ( ٨٠ - ٨١ ) ، وله اختلافات الأرقام الطولية قليلا بسبب تراجع سعر البترول خلال العام .

فإذا انتقلنا من دائرة التأثير في الدخل أو الناتج الى دائرة التأثير في موقف التعامل مع العالم الخارجى لوجدنا الصورة أشد وضوحا وأشد تبديلا مما كانت عليه قبل ذلك . لقد احتلت الموارد الأربعة - أو الأربعة الكبار - ( ٧٠.٥ ٪ ) من حصة البلاد من المعاملات الجارية عام ٨٠ - ١٩٨١ . كان البترول في المقدمة ( ٢٨.٣ ٪ ) . ثم عليه مخصصات المصريين في الخارج ( ٢٦.٧ ٪ ) . ثم : القناة ( ٨ ٪ ) . والسياحة ( ٧.٥ ٪ ) ( ١ ) .

وهكذا أصبحت الموارد النقدية للبلاد ( وبصرف النظر عن القروض والمعونات والاستثمارات الخارجية ) تتركز في قطاعين يحتلان وحدهما ٥٥ ٪ من الموارد . وهما : قطاع البترول ومخصصات المصريين في الخارج .

أيضا ، ولزيد من الايضاح نقول أن صادرات الحصول التصديرى الأول للبلاد وهو القطن أصبح يساوى أقل من ١٠ ٪ من صادرات البترول . ( ٢ ) كذلك أصبحت حصة البترول نحو نصف حصة البلاد من مجموع الصادرات الصناعية والزراعية مما ( ٢ ) . وبالمطبع فإن ذلك لم يأت صدفة . ولكن بعضا منه جاء نتيجة تغيرات في السياسة المصرية وتوجهاتها ، والبعض جاء نتيجة تغيرات دولية واقليمية .

ويمكن القول أن الاختيار السياسى والاقتصادى لمصر عقب عام ١٩٧٣ كان سببا رئيسيا لزيادة الاستثمار الخارجى في قطاع البترول ، والذي تزايد عاما بعد عام . وبالمقارنة بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٨٠ نجد أنه :

- 
- ( ١ ) تقرير البنك المركزى المصرى عن ( ٨٠ - ٨١ = ميزان المدفوعات وهو أرقام فعلية وليست تقديرية وتشمل موارد البلاد من الصادرات السلعية والخدمية . . . وكانت الأيرادات بالترتيب ( ١٩١٩٤ ) مليون جنيه للبترول و ( ١٨١٢.٧ ) لمخصصات المصريين و ( ٥٤٦.٣ ) مليون للقناة و ٥١٥ مليون للسياحة ، وكانت جملة التحصلات الجارية ( سلمية وخدمية ) : ٦٧٩٤ مليون جنيه .
- ( ٢ ) بلغت صادرات القطن المصرى مستواه حصيلتها عام ٨٠ - ٨١ ( ١ ) في ( ١٨١٢ ) مليون جنيه = تقرير البنك المركزى = مصدر سابق .

× × في عام ١٩٧٤ بلغ الانفاق على البحث والاستكشاف ( ٥٤٢ ) مليون دولارا وبلغ عدد أجهزة الحفر عشر أجهزة ، والآبار الاستكشافية ( ٤٦ ) بئرا .

× × وفي عام ١٩٨٠ بلغ الانفاق على الاستكشاف ( ٣٣٦ ) مليون دولارا . وبلغ عدد أجهزة الحفر ٣١ جهازا . والآبار الاستكشافية ٩٨ بئرا .

ونتيجة ذلك زادت الاكتشافات البترولية كما زاد الانتاج . وبينما كانت الآبار المكتشفة عام ١٩٧٨ : سبع آبار - - انخفضت عام ١٩٧٩ الى خمس آبار . ثم ارتفعت الى ١٣ بئرا عام ١٩٨٠ . كذلك ، وبينما كان الانتاج ( ١١٧ ) مليون طن من البترول والغاز عام ١٩٧٥ . أصبح ( ٣١٤ ) مليوناً عام ١٩٨٠ ( ١ ) .

وسجلت صادرات البترول معدلات نمو لم يسجلها قطاع آخر ، وكلفت نسبة النمو - - بالأسعار الثابتة - ( ٧٢٪ ) عام : ١٩٧٥ . و ( ٦٣٫٤٪ ) عام ١٩٧٦ . و ( ١١٠٪ ) عام ٧٧ . و ( ١٦٠٪ ) عام ٧٨ . و ( ٢٢٦٪ ) عام ٧٩ ( ٢ ) .

و . كان وراء ذلك تعاون دولي واسع .

× × فبين عامي ٧٣ و ٧٩ أبرمت مصر ( ٥٣ ) اتفاقية . بينها ( ٣٣ ) اتفاقية مع شركات أمريكية وأربع اتفاقيات مع شركات ايطالية و ( ١٦ ) اتفاقية مع شركات تنتمي لـ ١١ جنسية أخرى .

وقد تضمنت هذه الاتفاقيات الالتزام بانفاق ( ١٠٣٩ ) مليون دولارا للبحث والتنقيب عن البترول في ( ٦٠٣ ) ألف كم مربع .

× × وخلال عام ١٩٨٠ وحده ( وبعد الاتفاق المصري - الاسرائيلي ) تم توقيع ( ٣٥ ) اتفاقية بالالتزام انفاق قدره ( ٦٠٦ ) مليون دولار - - أي بما يقرب مما كان ملتزماً به طول سبع سنوات . وليفطى البحث في ( ٧٢ ) ألف كيلو متر مربع ( ٣ ) .

- 
- ( ١ ) التقرير السنوي للهيئة العامة للبترول من عام ١٩٨٠ .
  - ( ٢ ) البنك الدولي - المؤشرات الاقتصادية لمصر - ١٩٨١ .
  - ( ٣ ) تقرير الهيئة المصرية العامة للبترول - مصدر سابق .

وبينما زادت كمية انتاج البترول ثلاث مرات تقريبا بين منتصف السبعينات وأول الثمانينات . . فقد زادت الاسعار بأكثر من ذلك خلال نفس الفترة . وساهم العنصران معا : زيادة الكمية ، وزيادة السعر في زيادة حصيلة الصادرات وزيادة أهميتها النسبية بميزان المدفوعات المصرية .

وخلال ذلك أيضا زاد انتاج الغاز الطبيعي ، وزادت مشروعات التكرير وتصنيع البترول وبدأ تشغيل خط أنابيب سزميد الذي يعمل بين البحر الاحمر والبحر الابيض .

وهكذا استل قطع البترول موقعا اقتصاديا فريدا لأول مرة في الاقتصاد المصري .

### فقرة الل

وبينما كانت التطورات الداخلية مع قدر من العوامل الدولية وراء الأهمية المتزايدة للبترول ٠٠ فإن تطورات أخرى خارجية - مع قدر من العوامل الداخلية - كانت وراء الأهمية المتزايدة للمعالة المصرية في الخارج ٠

لقد تضاعفت أسعار البترول الخام نحو أربع مرات في نهاية عام ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ ٠٠ واستمر التزايد بعد ذلك ٠٠ حتى بلغ عام ٨٠ ، ٨١ أكثر من عشر أضعاف ما كان عليه قبل أكتوبر ( ١٩٧٣ ) ٠

ونتيجة لذلك ارتفعت عوائد دول البترول ، وانبج جزء كبير منها للتنمية في الداخل ٠٠ ولأن التنمية تبدأ ببناء المرافق في العادة ، ولأن قيام الحكومات بجهد في توزيع الدخل من خلال الخدمات وتحسين مستوى المعيشة أمر ضروري في دول البترول ٠٠ فقد كانت الحاجة للمعالة الخارجية ، وبأعداد كبيرة ، حاجة ماسة ٠

وقد انتشر المصريون من فنيين وعمال عاديين في العديد من البلاد العربية ٠٠ وبينما كان المدرس والطبيب أبرز المهاجرين للعمل في الستينات ٠٠ فإن عامل البناء والعامل الزراعي والحرفي بالإضافة للمهنيين كانوا يحتلون أهمية نسبية عالية في مهاجري السبعينات ٠

وانعكس ذلك من خلال المصفرات التي يرسلونها لمصر على ميزان المدفوعات ٠٠ وتشير وثائق البنك الدولي إلى أن عوائد المصريين في الخارج والتي وصلت إلى مصر خلال النصف الثاني من السبعينات ٠٠ قد بدأت بـ ( ٣٦٦ ) مليون دولارا عام ١٩٧٥ ٠٠ وقفزت إلى

الضعف في العام التالى لتصل الى ( ٧٥٥ ) مليون دولارا ٠٠ ثم زادت الى ( ٨٩٧ ) مليوناً عام ١٩٧٧ ، و ( ١٧٦١ ) مليوناً عام ٧٨ ، و ( ٢٢١٤ ) مليوناً عام ١٩٧٩ (١)

واستمر التزايد ، فبلغت هذه المدخرات ( سواء نقدية أو عينية عن طريق الاستيراد بدون تحويل عملة ) ، ( ١٩١٩ر٤ ) مليون جنيه عام ٨٠ - ٨١ ( حوالى ٢٥٨٨ ) مليون دولارا (٢)

نفس الوقت ، ونتيجة لتزايد حركة نقل البترول عبر قناة السويس بعد اعادة تشغيلها ونتيجة لتوسيع القناة واستقبالها لسفن ذات حمولة أكبر ٠٠ زادت إيرادات القناة لتصل الى ( ٥٤٦ر٣ ) مليون جنيه في العام المالى ( ٨٠ - ٨١ ) .  
ونفس الشيء حدث في إيرادات السياحة التى سجلته ( ٥١٤ر٩ ) مليون جنيه في نفس العام ٠ (٣)

وحملت هذه القطاعات الثلاثة ملامح تغييرات أخرى في الاقتصاد المصرى ٠٠ وهو زيادة الاعتماد على قطاعات غير سلعية ٠٠ خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع العالم الخارجى .

وتضافرت هذه القطاعات مع القطاع السلمى المتمثل فى البترول لتضع للاقتصاد المصرى طوق نجاة فى السبعينات حين تراجعت الصناعة والزراعة عن سد احتياجات الاستهلاك المحل والوفاء بحاجة الاستثمار الجسديد ٠٠ وحين زادت واردات مصر والتزاماتها الخارجية .

وإذا كانت ما احتاجت له مصر من معونات وقروض خارجية قد بلغ فى المتوسط ( ٢ - ٢ر٥ ) مليار دولار كل عام فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات (٤) ٠٠ فإن هذه الحاجة كان يمكن أن تضاعف عدة مرات إذا استبعدنا ، أو قللنا من حصيلة هذه الموارد الاربعة . أى أن الثغرة مع العالم الخارجى كانت ستتسع لغير صالح الاقتصاد المصرى ، وبما يهدده بالخطر .

- 
- (١) التطورات الاقتصادية فى مصر واحتياجات التمويل الخارجى - البنك الدولى - ديسمبر ١٩٨٠ .  
(٢) تقرير البنك المركزى - مصدر سابق .  
(٣) تقرير البنك المركزى - مصدر سابق .  
(٤) البنك الدولى - المصدر السابق .

## المستقبل

السؤال الهام : ما هو مستقبل هذه الموارد الاربعة ؟ وللى أى حد - وللى زمن - يمكن أن تلعب فيه هذه الموارد الدور الحيوى الذى لعبته فى الماضى ؟

فى النصف الثانى من عام ١٩٨١ ، سجلت الموارد الاربعة تراجعا عما كان مقررا لها ، أو عما حققته فى النصف الاول من العام (١) . وكان تفسير ذلك واضحا فقد تراجع السعر العالمى للبترول ، وتراجعت وحدة حقوق السحب الخاصة التى يجرى تقويم إيرادات قناة السويس على أساسها (٢) . وانعكست أحداث سبتمبر وأكتوبر على حركة السياحة وقدم منخربات المصريين (٣)

ويمكن أن يكون ما حدث ، ورتب عجزا فى المعاملات الجارية مقداره ( ١٠٠٨٢٤ ) مليون جنيه فى نصف عام ، طارئا لا يقاس عليه . ولكن بتأمل احتمالات المستقبل نتأكد مما يقوله كثير من الاقتصاديين من أن هذه الموارد طارئة ، ومتقلبة ، والاعتماد عليها بشكل رئيسى غير مأمون .

وفى تقدير البنك الدولى أنه بينما كان معدل تزايد صادرات البترول المصرى - وبالأسعار الثابتة على أساس أسعار (٨٠ - ٨١)

(١) تقرير البنك المركزى المصرى حول تطور ميزان المدفوعات ( يوليو - ديسمبر ١٩٨١ ) .

(٢) تتكون وحدة حقوق السحب الخاصة من ستة عملات رئيسية يتخلها صندوق النقد الدولى أساسا لعملية اعتبارية تحت هذا الاسم . وقد انخفضت معظم هذه العملات خلال العام .

(٣) تمت إجراءات استثنائية فى سبتمبر شملت : التخطى وإيجاد عدد من السفين وأسائلة الجامعات عن أعمالهم . كما تم فى أكتوبر التخلي الرئيس السابق محمد انور السادات .



٧٢٪ عام ١٩٧٥ ٠٠ فان ذلك المعدل قد هبط الى ١٦٫١٪ عام ٧٨

كذلك - واستنادا لنفس المصدر وهو المؤشرات الاقتصادية للبنك الدولي - فانه بينما كان معدل الزيادة في هذه الصادرات خلال ( ٧٥ - ٧٩ ) : ٢٦٫٨٪ ٠٠ فان هذا المعدل سوف يهبط الى ( ٨١ - ١٩٨٦ ) ٠٠ والى ( ٢٠٪ ) سنويا في الفترة التالية وحتى عام ١٩٩٠

وبالطبع فان ذلك يرتبط بالاكتشافات الجديدة ومدى تزايد الاحتياطي ( والذي تم تقديره عام ١٩٧٧ بـ ( ٤٥٠ ) مليون طن من البترول والغاز (١) ٠٠ )

ويرى البنك انه اذا لم تظهر اكتشافات جديدة فان نمو الانتاج سيتوقف عام ( ٨٤ - ٨٥ ) ٠٠ ذلك ، مع وجود أمل في تزايد الكميات المكتشفة والمنتجة من الغاز الطبيعي .

نفس الدراسة (٢) ، تتوقع ايقاعا مختلفا لموارد أخرى ثلاثة :  
مخدرات المصريين في الخارج ، والقناة ، والقروى والمعنونات التي تحصل عليها مصر ٠٠ « مخدرات المصريين قد بدأ نزايدها في التراجع اعتبارا من عام ١٩٧٨ ، وإيرادات قناة السويس لن تشهد قفزات السبعينات وبعد أن تصل القناة الى إيراد المليار دولار بعد التوسيع فانه يصعب التنبؤ بزيادات أخرى في الرسوم خونا من اتجاه السفن لمهاجر آخر غير القناة ٠٠ ونفس الشيء يمكن التكهّن به بالنسبة لموارد المصريين في الخارج والقروى والمعنونات الخارجية » .

وبالطبع ، وبصرف النظر عن الاحتياطيات التي تشكل حبر زاوية في قضية البترول فان هناك عوامل خارجية تحكم العمالة المصرية في الخارج وتحكم المرور في قناة السويس ٠٠

لقد اتسمت التنمية في بلدان النفط خلال السبعينات بأنها ذات حجم كبير ، وأنها ركزت - كما سبق الإشارة - على تنمية المرافق

---

(١) المجلس القومي للتخطيط - تقرير دفاعات استراتيجية الصناعة الصادر عام ١٩٨١ ٠٠  
(٢) دراسة البنك الدولي السابق الإشارة إليها .

والخدمات .. بالإضافة لبعض المشروعات ذات الصلة بالنظر في  
الاساسي ..

في الثمانينات سوف تختلف الصورة بعد أن كادت هذه المجالات  
تصل الى مجال التشبع .. وسوف يجري البحث عن مجال آخر  
.. صناعي على الأرجح .

و .. معنى ذلك : تغيير في كمية وتنوعية العاملين القادمين من  
الخارج . ستحتاج هذه البلدان الى عمالة أقل ودرجة فنية أعلى .  
قد لا يعني ذلك الاستغناء عن هاجروا للعمل ببلاد النفط ، ولكنه  
يعني بالتأكيد أن معدل التزايد في طلب عمال وفنيين جدد سوف  
يتراجع بشدة .. وسوف تتراجع معه معدلات تزايد المدخرات  
التي تنتقل من هذه البلدان الى بلدان العمالة المهاجرة .

ينطبق ذلك على مصر ، كما ينطبق على كثير من البلاد المصدرة  
للعمالة في آسيا وأفريقيا . وفي حالة مصر فإن عنصرا آخر يضاف  
هو عجز الفنيين والمهنيين والحرفيين الذي بدأ في قطاعات متعددة  
وأصبح لزاما معه التنسيق بين احتياجات العمل في الداخل  
واحياجات الهجرة للخارج .

فاذا انتقلنا لاحتمالات قناة السويس ، فالأكيد أن عمليات  
التوسيع سوف يكون لها عائدها والذي بدأ يتضح مع أوائل  
الثمانينات .. لكن المحدد الآخر هي حركة نقل البترول - والذي  
يشكل معظم المواد التي تعبر القناة .

لقد بدأت الثمانينات وهناك ميل متزايد لدى دول النفط لان  
تقييد من انتاجها ، وبالتالي من صادراتها ..

أيضا ، فقد بدأت الثمانينات وهناك تنافس متزايد بين القناة  
وخطوط نقل البترول بمنطقة الشرق الاوسط .

و .. من هنا ، بالإضافة لاحتمالات زيادة الرسوم التي أشارت  
لها الصفحات السابقة فإنه من غير المتوقع : حدوث قفزات في موارد  
القناة خلال الثمانينات .

سوف تستمر إذن حصيلة البلاد من : البترول والنفيسة  
والسياحة والمصريين في الخارج .. ولكن مع حالة من عدم التوقع

٠٠ باى قفزات جديدة ٠٠ بل انها قد تعثر بها - لسبب أو لآخر -  
هزات كما حدث فى النصف الثانى من عام ١٩٨١

نتيجة لذلك ، ونتيجة لان احتياجات مصر من العملة الاجنبية  
تقفز عاما بعد آخر ٠٠ فان ثغرة التعامل مع العالم الخارجى سوف  
تتسع من جديد ٠٠

وبينما كان عجز المعاملات الجارية لمصر ( ١٥٢٢ ) مليون دولار  
عام ١٩٧٩ ٠٠ فانه من المتوقع أن يتضاعف ذلك ست مرات ليصل  
الى ( ٩٤٤٥ ) مليون دولار عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ٠٠ كذلك فانه من  
المتوقع أن تزيد القروض المستخدمة - والتي تسد هذا العجز من  
( ١١٣ ) مليار دولار عام ١٩٧٩ ٠٠ الى ( ٤٣٦ ) مليار عام ( ٨٩  
- ٩٠ ) ٠٠ ذلك رغم التوقع بارتفاع حصيلة الصادرات السلمية  
والخدمية لمصر خمس مرات خلال هذه الفترة ( من ٥٥٨٥ مليون  
دولار عام ٧٩ ، الى ٢٤٢٧٠ مليون دولار عام ٨٩ ) ٠٠ (١)

وبالطبع فان هذه التوقعات قد لا تكون دقيقة لانها تتعلق بكثير  
من المتغيرات المتعلقة بسياسات محلية وظروف اقليمية ودولية ٠٠  
ولكنها على أى حال تؤكد ما جاء فى بعض الدراسات (١) من « أن  
تحدى الثمانينات ليس صغيرا ، وأنه بالرغم من انجازات رئيسية  
قد تحققت الا أن مصر مازالت تتسم بأنها بلد فقير وذو احتياجات  
ضخمة ٠٠ لكنها - وفى نفس الوقت - تملك من الموارد ما اذا  
وجه فى قنواته الصحيحة واستخدم بكفاءة فانه يجعل السنوات  
الاولى من الثمانينات سنوات حاسمة » .

· x x x ·

أخيرا ، وللتلخيص نقول : لقد واجهت مصر مصاعب شديدة  
فى السنوات الاخيرة ، وعانت من حالة اللا توازن فى اقتصادها ٠٠  
ولكن ، ولان موارد هامة قد استجذبت ٠٠ سواء كانت موارد ذاتية  
كالبتروى والقناة والسياحة ومدخرات المصريين فى الخارج ٠٠ أو  
كانت موارد خارجية كالقروض والمعونات ٠٠ لان ذلك قد حدث فقد

---

(١) المؤشرات الاقتصادية - البنك الدولى - ١٩٨١ ٠٠ والمعاملات الجارية لا تشمل  
حساب القروض أو أى حسابات واسمالية .

يمكن مصر أن تصمد ، بل وأن تحقق نمواً نسبياً عالية في النمو والاستثمار الجديد .

لكن ذلك لا يمكن أن يكون صورة نهائية .. فالعودة للاصل أمر ضروري .. والاصل أن مصر بلد زراعي وصناعي .. وأن أي بلد ذي كثافة سكانية عالية واحتياجات متزايدة في الاستهلاك على النحو الذي يسد حاجة هؤلاء السكان لا يمكن أن يعتمد على بيع الموارد الطبيعية .. وإذا كان ذلك جائزاً بعض الوقت ، أو كان جائزاً استثماره مع أهمية نسبية أقل .. فإن بيت القصيد ومربط الفرس هو قطاع الانتاج السلمي التقليدي : الصناعة والزراعة .. فهي - مع قطاع التشييد - يمكنها إعادة التوازن لاقتصاد مصر ، وتقليل روابطه مع الخارج .. المتقلب ، غير الآمن ظروفه ، وضغوطه .

يرر ذلك أيضاً أن قطاعات البترول والقناة والسياحة لا توفر عمالة تذكر وهي مشكلة أساسية في مصر .. وعلى العكس فإن القطاعات التقليدية هي التي توفر فرص العمل ، كما توفر الانتاج السلمي الذي يقلل خطر التضخم وخطر الاعتماد على الخارج ..

المطلوب إذن : التوجه الى قطاعات الانتاج السلمي ، وتحديث قطاعات الانتاج بشكل عام .. ووضع استراتيجية طويلة .. مع إرادة لقبول تضحيات قصيرة لانجاز مستقبل أفضل .. على أن يتم توزيع هذه التضحيات بعدالة ومساواة .. أما البديل لذلك فهو : أن تواجه مصر في منتصف الثمانينات صعوبات هائلة ، (١)

---

(١) انظرت معظم الدراسات الاقتصادية للخدمة للمسؤول الاقتصادي ( فبراير ١٩٨١ - القاهرة ) على هذا الرأي ، أما الفقرات القليلة فهي من تقرير البنك الدولي عن تنمية الموارد المحلية والاعتماد على النمو في الثمانينات - ديسمبر ١٩٨٠ .

## الفصل الرابع

### تصايف عاجلة



« الا توازن » اذن هو المشكلة . خلل في الاقتصاد القومي يحتاج  
لعلاج جذري يطور هيكل الاقتصاد ليجعله ، أكثر إنتاجا وأقل  
استهلاكاً .

ولكن ..

والى أن يحدث ذلك فإن هناك مشاكل ونتائج قد تستمر بعض  
الوقت .. وهي وإن كانت نتيجة للخلل ، فهي فى نفس الوقت  
سبب لمشاكل أخرى اقتصادية واجتماعية .. بل وسياسية أيضا .  
ونقف عند مشكلتين : سعر الجنيه المصرى ، والتضخم وارتفاع  
الاسعار .

## لعبة الجنيه

لم يمد الاقتصاد الحديث يعرف ، الاكتفاء الذاتي الكامل .  
أصبحت كل البلدان خاضعة لقدر من الاعتماد المتبادل ، تنتج  
وتصدر فائض انتاجها ، وتستهلك وتستورد ما ينقص هذا  
الاستهلاك . ويصدق ذلك على السلع والخدمات معا . فالسياحة  
تصدير للخدمة وجلب خير أجنبي استيراد للخدمة . . . وهكذا

هذا التدفق المستمر من تيار السلع والخدمات المتبادلة يتم  
التعبير عنه نقديا من خلال عملات مختلفة تتحدد قيمتها وفقا لحالة  
التبادل . . . فإذا كان التبادل لصالح هذا البلد أو ذاك - بمعنى أن  
صادراته من السلع والخدمات أكثر من وارداته منها - ارتفع  
سعر العملة . . . وإذا كان التبادل لغير صالح هذا البلد أو ذاك  
انخفض سعر العملة . ورغم أن العملة هنا سلعة خاضعة للمرض  
والطلب ، إلا أنها في حقيقتها تعبر عن حالة التبادل .

المجز أو الفائض إذن هو الذي يحدد سعر العملة الحقيقي ،  
وبصرف النظر عن أى أسعار تتحدد بموجب نظام صندوق النقد  
الدولى أو بواسطة الحكومات والسلطات النقدية التى قد ترى عدم  
تداول العملة خارجيا ، لكنها فى النهاية تحدد سعرا ينبغى أن يتفق  
مع القيمة الحقيقية . . .

وبقول آخر ، فإن سعر العملة هو التعبير عن حالة الاقتصاد ،  
وكونه متوازنا ، أو غير متوازن ويعتمد على الآخرين فى تحقيق  
توازنه . . .

ولكن ، وكما أن سعر العملة - فى مواجهة العملات الأخرى -  
يعبر عن حالة الاقتصاد ، فإنه يؤثر أيضا فى حالة الاقتصاد . . .



فارتفع سعر العملة بمعنى الحصول على سلع وخدمات أجنبية بقدر أقل من النقود .. وبمعنى الوفرة في الداخل . والعكس فإن انخفاض سعر العملة يعني الحصول على سلع وخدمات أجنبية أقل بنقود وطنية أكثر .. وهو ما يعني ارتفاع الاسعار المحلية وزيادة التضخم في الداخل .

سعر العملة اذن مؤشر هام على حالة الاقتصاد ، ومؤثر هام في نفس الوقت .

وقد أدركت كل الدول ذلك ، وخاضت الكثير من الدول المعارك السياسية والاقتصادية من اجل سعر أفضل لعملتها .. وبينما خفضت الولايات المتحدة الامريكية من الدولار مرتين في أول السبعينيات ، شهد الدولار ازدهارا في أول الثمانينيات إبان الرئاسة الجديدة لريجان .

وفي المرتين - في السبعينيات والثمانينيات - كان هناك تدخل وإعيا من السلطات الحكومية .. بل إن أحد أبعاد معركة البترول ، وما أثير من ضجة مفتعلة حول أزمة للطاقة كان يستهدف في الحقيقة تهينة المناخ لرفع في أسعار البترول ، استعدادا لازمة لم تكن قد بدأت بالفعل في ذلك الحين ، ودعمًا للدولار في مواجهة العملات الأوروبية .

وبالفعل وعندما ارتفع سعر البترول عام ( ٧٣ ) شهدت الدول الصناعية الكبرى عجزا ضخما في موازين مدفوعاتها فانخفضت عملاتها ، بينما ارتفع سعر الدولار الأمريكي ، حيث تعتمد الولايات المتحدة الامريكية - وعلى عكس أوروبا - في معظم احتياجاتها على الانتاج المحلي .

وفي أول الثمانينيات كانت خطة ادارة ريجان رفع أسعار الفائدة على الدولار بما يزيد الطلب عليه ويزيد التدفقات المالية للولايات المتحدة الامريكية وقد تحقق ذلك ، وساعد عليه برنامج لخفض النفقات العامة ومكافحة التضخم .

وعلى عكس ما فعلته الولايات المتحدة الامريكية في أول الثمانينيات لرفع سعر الدولار فانه كثيرا ما تلجأ الدول لخفض سعر العملة ،

وليس لرفعه .. وتكون الحكمة وراء ذلك ( أو هذا ، ما يعتقد  
الكثيرون ) الرغبة في تشجيع التصدير .. فعندما ينخفض سعر  
العملة في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى وتظل الائتمان الداخلية  
كما هي فإن المستورد الخارجي يستفيد بمقدار التخفيض ..  
وتنشط الصادرات على هذا النحو .. بينما تقل الواردات والتي  
أصبحت بعد تخفيض سعر العملة ذات مقابل - أو ثمن - محلي أكبر  
و .. كثيرا ما تكون نصيحة صندوق النقد الدولي ، وعندما  
يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات : تخفيض العملة .. أملا في  
ذلك التوازن الذي نتحدث عنه .

× × ×

في مصر انخفضت قيمة الجنية عدة مرات خلال السبعينيات ،  
فلما جاءت الثمانينيات كانت له أربع أسعار تعبر في الواقع عن  
المزيد من التخفيض .

× × كان هناك السعر الرسمي الذي لم يتم الغاؤه بالنسبة  
للمعاملات الدول غير المنضمة لصندوق النقد ، ( وبسبب هذا السعر  
فإن الدولار يساوي أربعين قرشا أو يقل قليلا ) .

× × وكان هناك سعر رسمي آخر ، تم الاتفاق عليه مع صندوق  
النقد الدولي وأصبح ساريًا منذ أول يناير عام ١٩٧٩ على كل  
المعاملات والدول - عدا الاستثناء السابق - وهو سبعون قرشا  
للدولار .

× × وكان هناك سعر ثالث بدأ في صيف عام ١٩٨١ ، وتعامل  
به البنوك التجارية وفقا لأسعار تتحدد دوريا بشكل مركزي ( وهو  
حوالي ٨٣ قرشا للدولار ) ، لقد مر من المعاملات !

× × ثم .. كان هناك سعر السوق الحرة والتي تفدى تجارة  
زاد حجمها عن ألف مليون جنيه - وهي تجارة الاستيراد بدون  
تحويل عملة .. و .. كان ذلك السعر يتذبذب وإن ظل لفترة  
طويلة يفوق الجنيه الدولار الواحد !

كانت هذه هي الصورة المختصرة لما انتهت اليه العملة المصرية  
في بداية الثمانيات ومع خطة طموحة للتنمية يبلغ حجمها ( ٢٥ )

ألف مليون جنيه لخمس سنوات ٠٠ ومع حجم متزايد للمعاملات مع العالم الخارجى يصل الى أكثر من ( ١٥ ) ألف مليون جنيه كل عام ٠٠ بما فاق فى كثير من السنوات ٥٠٪ من حجم الناتج المحل لمصر ٠ مع كل ذلك يصبح سعر العملة شيئا جوهريا ، وتصبح الصورة السابقة مثيرة للتأمل ٠

ولكن هل كان ذلك وضعا فجائيا ؟

x . x . x

إن هذه الصورة لم تات فجأة ، ولا يمكن أن تكون نهاية المطاف

لقد ظل سعر الجنيه فى حدود ( ٢ر٥ - ٢ر٨ ) دولارا للجنيه الواحد ٠٠ فلما قيل أن ذلك السعر غير معبر عن حالة الاقتصاد المصرى ، وأنه سعر مرتفع يحوق التصدير ، وإن هناك إيرادات أكثر من السياحة والعاملين فى الخارج يمكن أن تأتى لو أن سعرا أفضل قد أعطى لهم وافقت مصر على أن يكون هناك سعرين اعتبارا من عام ١٩٦٨ :

x . x . سعر متميز يحصل فيه المواطن على ٣٥٪ إضافة للسعر الرسمى ، وذلك بالنسبة لتحويلات العاملين فى الخارج ٠  
x . x . وسعر رسمى يغطى كل المعاملات ٠

وبالطبع كانت تحويلات المصريين فى الخارج محدودة حينذاك ، وكان تأثير السعر التشجيعى بالتالى تأثيرا ضئيلا لا يغير الصورة الاقتصادية العامة ٠

إلا أن ذلك الاستثناء المحدود عام ١٩٦٨ قد انتغل من خلال أنظمة مختلفة وتحت أسماء مختلفة ( السعر التشجيعى - السوق الموازية ٠٠ الخ ) الى نطاق آخر جديد كان بمثابة تخفيض واقى لسعر الجنيه ٠٠

x . x . فقد اتسمت عاما بعد عام واعتبارا من عام ١٩٧١ نطاق المعاملات التى تتمتع بسعر أكبر مقابل العملات الاجنبية المختلفة ، فضحت السياحة قائمة طويلة من المصادرات والواردات ٠٠ الى جوار تحويلات المصريين فى الخارج ٠

× أيضا . فقد زاد ذلك السعر التشجيعى عاما بعد عام ..  
وتدرجت ، علاوة التشجيعية من ٣٥٪ عام ١٩٦٨ إلى ٧٤٪ عام  
١٩٧٦ .

أى أن ميكانيكية تخفيض الجنيه المصرى - وزيادة العملات الاجنبية  
فى مواجهته بالنال - كانت تسير تدريجيا - وباضطراد من خلال:  
سعر أقل ، ومساحة أوسع لهذا السعر فى معاملات مصر .

حتى جاء يونيو ١٩٧٨ واتفقت مصر مع صندوق النقد الدولى -  
وطبقا لمصادر البنك المركزى - على ما يسمى برنامج للتثبيت  
الاقتصادى مدته ثلاث سنوات ، هدفه : علاج خلل المدفوعات مع  
العالم الخارجى .. و .. بموجب هذا الاتفاق تقرر توسيع مجال  
السوق الموازية لتصبح فى الواقع هى الأساس . وبدأ تنفيذ ذلك  
اعتبارا من يناير ١٩٧٩ ، وبسعر موحد لكل المعاملات هو سبعون  
قرشا للدولار ( عدا دول اتفاقات الدفع غير الاعضاء فى صندوق  
النقد ) .

اذن لقد انتقل سعر الجنيه من ٢٥ دولار تقريبا فى أوائل  
السبعينيات .. الى أقل من ( ١٥ ) دولارا فى عام ١٩٧٩  
وعندما نقرر فى صيف عام ( ٨١ ) « تشجيع التشجيع »  
باستحداث سعر آخر هو ٨٣ قرشا للدولار تقريبا فى جانب من  
المعاملات .. كان ذلك ايذانا بتخفيض جديد ينسحب تدريجيا على  
كل الاقتصاد .

فى كل المرات التى تم فيها التخفيض كان السوق من السوداء  
يسبق السعر الرسمى ، وكانت الحجة والبداية دائما : رغبة فى  
القضاء على السوق السوداء .. لكن ، ومع أول تراجع رسمى ..  
كان السوق السوداء يتقدم خطوة أبعد ليجذب وراءه السعر  
الرسمى ؟

ويثور السؤال هنا :

.. هل يعنى ذلك ان السوق السوداء هى التى تعبر عن حقيقة  
موقف الجنيه ، وموقف الاقتصاد المصرى ؟

وقد يجد هذا السؤال من يجيب بنعم .. ومنطق محدد هو أن

ذلك السوق هو السوق الحر الوحيد حرية كاملة ٠٠ وهو الذي تلتقى فيه - بالتالى - قوى العرض والطلب دون تدخل حكومى ، وحتى دون تدخل مصرفى ؟

ولكن ٠٠ أى عرض وأى طلب ، وما هو الحجم الذى يمثل ذلك من مجموع معاملات مصر بالتقدي الاجنبى ؟

ان الصادرات ولواردات الرئيسية تأتى عبر قنوات رسمية مشروعة وبأحجام تزيد عن ٨٠٪ من حجم المعاملات الخارجية لمصر ٠٠

و ٠٠ لا يبقى للسوق الحر غير قدر محدود من المعاملات : سياحة مصرية واستيراد سلعى ٠٠ فى مقابل سياحة أجنبية ومخدرات المصريين فى الخارج ٠ صحيح أن ذلك القدر المحدود نسبيا من المعاملات يؤثر فى حالة الأسواق وأسعارها كما يعطى انطباعا حول مركز الجنيه ٠٠ ولكن حقيقة الامر غير ما يعطيه ذلك الانطباع ، وسعر السوق السوداء - أو الحر - لا يعكس التوازن الحقيقى فى الاقتصاد ، أو فى المعاملات مع الخارج ٠

و ٠٠ مع ذلك ، وكما قلت فإن ذلك السعر الزائف كانت له الزيادة ٠٠ حيث كانت تسير وراءه كل الاسعار المقررة حكوميا دون مبرر كاف !

لا يعنى ذلك أن سعر الجنيه المصرى كان يمكن أن يظل ثابتا رغم كل الاعباء التى تحملها الاقتصاد المصرى ، ورغم كل الهزات الدولية ، ورغم عدم التوازن داخل الاقتصاد ٠ كان لابد من بعض التخفيض ٠٠ ولكن ، ربما بقدر أقل مما تم ٠٠ خاصة أن ظاهرة العجز فى الموارد والتى استمرت طوال السبعينيات كانت تصحبها قدرة دائمة أيضا على الاقتراض من العالم الخارجى ٠٠

وبصرف النظر عن العيب الذى ترتبه القروض مستقبلا ، فإن القروض - مثل المعونات والاستثمارات الأجنبية - تساهم فى خلق توازن بين مصر والعالم الخارجى ٠٠ لالها - وببساطة - تسد الثغرة التى يتركها عجز المعاملات مع الخارج ٠

كذلك فانه اذا كان انخفاض سعر العملة تعبيرا عن خلل فى

العلاقات الخارجية وعجزوا عن التوازن .. فان ذلك لم يكن القانون الذى حكم التخفيض فى كل الاحوال بمصر .

وطبقا لارقام وزارة التخطيط المصرية فان تخفيض سعر العملة لم يكن يتناسب تناسباً طردياً مع العجز القومى . لقد كانت أكبر سنوات العجز خلال الحقبة الماضية عام ١٩٧٥ . فى ذلك العام بلغت نسبة العجز - أو الفارق - بين ما تملكه مصر من موارد وما تستخدمه ٣٦٧٪ (١) .. أى أنها كانت تستخدم كل مواردها مضافاً لها عون واقتراض يزيد عن ثلث ما تملكه .. و .. مع ذلك لم تنخفض العملة فى ذلك العام .. فلما جاء العام التالى ، تم بعض التخفيض لجزم من المعاملات .. ولكن بنسبة تقل ، عما حدث بعد ذلك فى ظل ظروف أفضل وعجز أقل .

و .. الاكثر من ذلك ان التخفيض الجزئى الذى تم فى صيف عام ١٩٨١ - وجعل سعر الدولار ٨٣ قرشاً بدلاً من سبعين - جاء بعد عام قل فيه العجز وضيقا ثغرة التمويل الاجنبى لاقبل قدر طوال السنوات العشر السابقة !

تسجل ارقام البنك المركزى ان العجز القومى عام ٨٠ - ٨١ قد بلغت نسبته للموارد القومية ١٠٩٪ .. وذلك مقابل ١٧٢٪ عام ٧٩ ، و ١١٤٪ عام ٧٨ ، و ١٩٪ عام ١٩٧٧ . طبقاً لارقام وزارة التخطيط .

وعندما طرح ذلك التخفيض الاخير كان تحت اسم « تدعيم موقف الجنيه ، وذلك من خلال امتصاص العملاء من السوق السوداء » .. لكن ذلك لم يحدث .

× × ×

تشير التجربة المصرية على هذا النحو الى نتيجتين :

الاولى .. ان السوق السوداء للعملة لا تمثل الموقف الحقيقى ، ولا يمكن اعتبارها المقياس لقوة العملة .. ومن ثم فالسباق معها نحو « تخفيض أكثر للجنيه » لا بد أن يتوقف

---

(١) تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات - وزارة التخطيط .

**النتيجة الثانية -** ان انخفاض القيمة الحقيقية للجنبة ، أو التخفيض المتعمد من جانب الدولة لا يرتبط ارتباطاً كاملاً بالعجز وميزان المعاملات مع الخارج .. ورغم ان القاعدة هي وجود هذا الارتباط الا ان الواقع يقدم عوامل أخرى تمثل ضغوطاً لتغيير سعر العملة ، وهو ما أقرته الدراسات الاخيرة المنشورة لصندوق النقد الدولي .

انظر : العوامل المحددة لتحركات أسعار الصرف ..  
مجلة التمويل والتنمية - صندوق النقد الدولي - مارس ١٩٨٠ .

**واستطراداً للتعليل -** في هذه القضية العويية - نقول انه كانت هنالك عوامل حقيقية تدعو لبعض التخفيض .. وعوامل أخرى جعلت التخفيض مضاعفاً دون مبرر ، وبما جعل الاقتصاد المصري يتحمل اعباء غلظة غير عادلة مع العالم الخارجي ، بل وبما زاد التضخم في الداخل ، وزادت نفقات التنمية وعجز موازنة الدولة .

واذا بدأنا بالعوامل الحقيقية نقول ان هناك عجزاً في ميزان التجارة (١) مع العالم الخارجي ، وقد استمر هذا العجز معظم العقد السادس والسابع من هذا القرن ، الا انه تفاقم في الفترة الاخيرة ورغم تدفق مورد البترول .. فبينما كانت حصيللة الصادرات ( ٣٠٠٣٨ ) مليون جنيه عام ( ٨٠ - ٨١ ) كانت قيمة الواردات ( ٦١٠٥٥ ) مليون جنيه .. أي ان الواردات ضعف الصادرات على وجه التقريب ، والتي مثل البترول فيها ثلثي الحجم ( ١٩١٩٤ مليون جنيه ) .

ورغم ضخامة العجز والذي يبلغ ( ٣١٠١٧ ) مليون جنيه .. الا أن الموارد الجديدة ( غير السلمية وغير المنظورة ) قد عوضت جزءاً كبيراً ، ففي نفس العام ٨٠ - ٨١ ( وهو نموذج لاعوام أخرى كثيرة سابقة وقادمة في الثمانينات ) حدث التالي :

---

(١) الارقام الواردة هنا مصدرها البنك المركزي المصري دراسة تطور ميزان المدفوعات ( ٧٤ - ٨١ ) .

× × × بلغت رسوم المرور في قناة السويس ٥٤٦٣ مليون جنيه

× × × وبلغت إيرادات السياحة ( ٣٤٨٣ ) مليون جنيه .

× × × وبلغت إيرادات الملاحة ( ٣٢٦٣ ) مليون جنيه .

× × × كما بلغت تحويلات المصريين في الخارج ( ٧١٩ ) مليون جنيه وكان ذلك بشكل نقدي عبر البنوك . ( في نفس الوقت مول المصريون في الخارج عمليات استيراد بدون تحويل عملة بلغت قيمتها في نفس العام ( ١٠٢٧ ) مليون جنيه - وبما يجعل مجموع عوائد المصريين في الخارج في ذلك العام ( ١٧٤٦ ) مليون جنيه .

و . . هكذا دخلت هذه الموارد لتوازن الميزن السلمي . صحيح انه قد بقي قدر من الميزن . . وزاد بمقداره التزامات القروض وفوائدها . . لكن ذلك الميزن قد ووجه بعون واقتراض خارجي .

على أي حال وإذا كان ذلك الميزن يدخل في الاعتبار اتساقا مع منطق يقول انه عندما تنخفض العملة ، تنخفض أسعار الصادرات بما يفري المستورد الاجنبي لمزيد من الشراء من مصر . . وبالتالي فان ذلك يقلل عجز التجارة . . و . . على الجانب الآخر فانه عندما يحدث التخفيض وتصبح قيمة الجنيه على سبيل المثال دولارا واحدا فان ما كنا نشتريه من الخارج بدولار سندفع فيه جنيهها بدلا من نصف جنيهه أو ثلاثة أرباع الجنيه . . أي أن الاسعار في الداخل سترتفع بما يدفع المستهلك لان يقلل من استهلاكه . . و . . بالتالي تقل الواردات ويكون ذلك اسسهما ثانيا في توازن المدفوعات والتجارة مع العالم الخارجى .

في حالة مصر فان ذلك النموذج لا ينطبق تماما . . × × × فمشكلة التصدير في مصر - في معظمها - لا تتعلق بالسعر ، وليست قلة الصادرات نتيجة ارتفاع الاسعار . . ومن ثم فاذا انخفض السعر اقبل المصدرون ، وزادت الصادرات ، وتحركت أجهزة الانتاج في الداخل لتستجيب لهذا الفعل .

ليست المشكلة على هذا النحو . . لكن مشكلة التصدير أن أجهزة الانتاج غير قادرة على الوفاء والتطور السريع والاستجابة لمثل هذه الميكانيكية . الزراعة مثلا ، وفي حالة تصدير مزيد من الفواكه . . هل يمكن أن تخصص مساحة أكبر للفاكهة . . وعلى حساب أي



المحاصيل ؟ .. القطن - وهو محصول تصديرى ؟ أم القمح ؟  
.. وهو سلعة نستوردها ونريد الحد من استيرادها ؟ أم  
الخضر وهي تقل عن حاجة السوق يوما بعد يوم ؟ .. المسألة ليست  
بهذه السهولة .

و .. على الجانب الآخر فان تزايد الاستهلاك المحلى يلتهم كل  
فرصة للتصدير .

صحيح أن هيكل الانتاج لا بد أن يتطور ليفرز سلعا أكثر سواء  
للاستهلاك المحلى أم للتصدير .. لكن ذلك التطور لن يكون على  
الأرجح من خلال ميكانيكية : تخفيض سعر العملة ، وجذب  
المستوردين الأجانب ، ثم المصدرين فالمنتجين المحليين . هذه  
الميكانيكية ليست هي النموذج الصالح فى مصر ..

× × أيضا ، وفى جانب الاستيراد .. فان حدود التحرك  
ومرونته ليست كبيرة ، ولا يلعب فيها السعر الدور الحاسم .

إن الجزء الأعظم من الواردات يتمثل فى : سلع تموينية وغذائية  
ومستلزمات انتاج وسلع استثمارية ( آلات ) .. وكل ذلك لا ينخفض  
إذا ارتفع السعر .. لكنه ينخفض إذا زاد الانتاج المحلى ليشبع  
حاجة الأسواق ، أو إذا تغير حجم الاستثمار أو لمطه ( بالنسبة  
للسلع الاستثمارية ) .. و .. كل ذلك يعتمد على سياسات محلية  
ولا يعتمد على لعبة الأسعار . على العكس فان تخفيض العملة ، ورفع  
سعر الواردات بالتالى يرفع تكلفة ذلك كله بالضرورة وبما يجعل  
القطاعات الأساسية تتحمل عبء تضطر لمواجهة بأساليب مختلفة  
ليس من بينها فى معظم الاحوال : ضغط الاستيراد ( وهو الهدف ) .

نموذج ذلك ميزانية الدعم التى تضاعفت عدة مرات ووصلت عام  
( ٨١ - ٨٢ ) الى ٢٠٠٠ مليون جنيه ، وكان الرقم فى جزء كبير  
منه تعبيرا عن تخفيض سعر العملة فى أول ١٩٧٩ بمقدار ٧٥٪  
.. ولم يكن تعبيرا عن زيادة حجم الواردات والاستهلاك من السلع  
المدعومة .

وبالطبع فان هناك مجموعة مسلمية أخرى تتمتع بمرونة قد  
تستجيب لمعامل السعر وينخفض استهلاكها بالتالى .. لكن هذه  
المجموعة على الأرجح هي مجموعة السلع الاستهلاكية والترفية التى

تروى عن طريق « استيراد بدون تحويل عملة » ، وهى لا تحتل غير نسبة مئوية محدودة من الواردات وضغط حجمها - وإن كان مطلوبا - إلا أنه لا يغير كثيرا الصورة العامة .

سعر العملة إذن لن يلعب الدور الحاسم فى زيادة الصادرات أو الحد من الواردات .. والتخفيض الكبير للجنيه المصرى لم يضاعف حجم الواردات ، ولن يضاعفها .. ولكن ، ربما كان بعض التخفيض ويقدر أقل مفيدا فى الحفاظ على حجم التصدير وليس زيادته .

على أى حال فإن التوازن الخارجى ليس العنصر الوحيد فى التأثير على سعر العملة ، أن عدم التوازن الداخلى أيضا ، وبما يصحبه من تضخم وارتفاع فى الأسعار له تأثيره ، فعندما يزيد التضخم وترتفع أثمان السلع .. يعوق ذلك التصدير بالضرورة ، خاصة إذا كانت نسبة التضخم أعلى من نسبتها فى الدول الأخرى المنافسة لنا فى الأسواق .. و .. من هنا يلجأ الكثيرون وإزاء التضخم الداخلى إلى تخفيض فى سعر العملة ليحافظوا على سعر معقول ومنافس فى أسواق التصدير .. ( وإن كان ذلك يعود فيزيد التضخم عن طريق زيادة سعر الواردات ) .

وبالطبع فإنه لا يمكن أن نقول أن التخفيض ينبغي أن يكون بنفس نسبة التضخم ، ولكن بقدر محدود يساعد على تحقيق أهداف التصدير .

× × ×

هل معنى ذلك أن انخفاض سعر الجنيه كان مبالغا فيه ، وأنه كان يستحق سعرا أفضل لكن عوامل أخرى قد تدخلت ( غير العجز ومنطوق زيادة الصادرات والحد من الواردات ) .

والاجابة : نعم .. هناك مثل هذه العوامل التى خلقت موقفا سيئا للجنيه المصرى .. وكان أبرز هذه العوامل خلق مجالات مختلفة للطلب على العملات الأجنبية خارج القنوات الرسمية ، أو بأكثر مما تحتله امكانيات هذه القنوات .

من هذه العوامل أو المجالات :

× × نظام الاستيراد بدون تحويل عملة والذي تضاعف عدة مرات حتى زاد عن الالف مليون جنيه في أول عامين من الثمانينات .

× × بيع بعض السلع المحلية بالعملة الاجنبية .

× × اعطاء ميزات واعفاءات من الضرائب والجمارك وقوانين النقد للمشروعات التي تتم وفقا لقانون ٤٣ لسنة ٧٤ ( الاستثمار ) وبصرف النظر عن جنسية صاحب المشروع أو ورود نقد أجنبي من خارج البلاد ولكن يكفي تقديم جزء من رأس المال بعملة أجنبية « ولو تم تدبيرها محليا » .

× × ارتفاع اُسمار الفوائد على العملات الاجنبية ، واستحداث نظم ادخارية بالعملة الاجنبية، واقتصار بعض هذه النظم - كسندات التنمية - على عملة واحدة هي الدولار .. وبصرف النظر عن أن الهدف هو جذب المدخرات ، فإن النتيجة العملية كانت المضاربة على السعر للحصول على أكبر قدر من العملات يودعها العميل مقابل فائدة مرتفعة .. بل وتحويل الامر من جذب المدخرات بعملة أجنبية .. الى تقليل المدخرات بالعملة المصرية ، والتي زحفت من البنوك المصرية الى السوق السوداء وتشتري الدولارات لتودعها مرة أخرى في اوعية جديدة .

× × في نفس الوقت الذي كانت فيه البنوك الاجنبية والمشاركة تجذب أكبر قدر من الودائع وبما أدى للتنافس على العملة الاجنبية في الاسواق الحرة .. في نفس الوقت كانت هذه البنوك تصدر هذه العملات للخارج ، وبما يقلل المعروض منها في مصر ، وبما يضطر بعض المستوردين للشراء من البنك بأسعار خاصة لتمويل وارداته .

طبقا لاحصاءات البنك المركزي بلغت الودائع بالعملة الاجنبية في مجموعة البنك المركزي والبنوك التجارية والمتخصصة نصف قيمة الودائع بالعملة المحلية كلها اذ بلغت ( ٣٠٢١ ) مليون جنيه مقابل ( ٥٩٨٥ ) مليون بالعملة المحلية .. وكان ترتيب القطاع العالي ( الافراد ) الثاني من حيث حجم الودائع بالعملة الاجنبية حيث بلغت ودائمه ١١٦٢ مليون جنيه .. في مقابل ١٢٧٤ مليون اودعها القطاع العام كله بالعملة الاجنبية .

في نفس الوقت تسجل الأرقام أن الإرصدة المستحقة لمجموعة واحدة من البنوك والمسماة بنوك الاستثمار والأعمال خارج البلاد ونتيجة إيداعها بمصارف خارج مصر قد بلغت ٩٤٤٥ مليون جنيه وذلك في نهاية يونيو ( ١ )

هذه العوامل كلها : من استيراد خارج القنوات الرسمية ، لبيع محلي بعملة أجنبية ، لأسعار فائدة مرتفعة ونظم ادخار واستثمار تعتمد على العملة الأجنبية . كل ذلك خلق طلبا إضافيا ، وفي بعض الأحيان مصطنعا على العملات الحرة وبما زاد سعرها وجعلها في موقف أفضل من حقيقة مركزها . . وهو ما يعني - في المقابل - إضعاف مركز الجنيه .

وقد ساعد على ذلك قانون النقد الجديد الذي أباح حريات نقدية لم تكن متاحة ، ونشوء بنوك كثيرة تتنافس على رقعة محدودة ، وزوال السلطة النقدية المركزية التي توزعت عمليا بين عدة جهات ( مثل : وزارة الاقتصاد - البنك المركزي - البنوك التجارية - مشروعات الاستثمار - السوق الحرة ) .

وفي ظروف مثل الظروف المصرية التي تقصر فيها موارد النقد الأجنبي عن سد كل الحاجات . في مثل هذه الظروف ينبغي توحيد الإشراف على النقد الأجنبي وليس إبعثته ، بما يلغي الإشراف الحقيقي والكامل . . وهو ما حدث ويحتاج إلى علاج .

وباختصار وإذا كان تدهور الجنيه قد ساهمت فيه عوامل تتعلق بقدرة الاقتصاد ، وعوامل تتعلق بالسياسات النقدية ، وعوامل تنظيمية . . فإن مواجهة الأمر والحفاظ على ما تبقى من الجنيه يتطلب تدخلا أكبر من الدولة ، وهو ما يحدث في كل البلدان : اشتراكية أو رأسمالية .

أنا عندما نسمح بانخفاض غير ضروري في سعر العملة ، يعني أننا نبيع للعالم الخارجي جهد المصري بأقل مما يستحق . . بينما تشتري جهد الآخرين وانتاجهم . . بأكثر مما يستحق .  
وتلك معادلة صعبة .

( ٢ )

### خطر التضخم

التضخم ظاهرة عالمية ، لكن ذلك لا يعنى اعماله ، أو يعنى عدم وجود أسباب محلية . . فقد تعددت نسب التضخم ومستوى ارتفاع الأسعار من بلد الى بلد ، وشهدت الدول النامية خلال العقد الماضى موجة تضخمية أشد مما شهدته الدول الصناعية المتقدمة .

وبينما كانت مصر تشهد معدلات عادية فى التضخم ، قدرتها وزارة التخطيط بـ ( ٥ - ٦ ٪ ) سنويا خلال سنوات ( ٦٩ - ٧٥ ) فانها قد شهدت قفزات فى الأسعار تجاوزت كثيرا معدل التضخم العالمى وأشارت لوجود أسباب محلية فى الأساس .

ووفقا لنفس التقديرات ( التخطيط ) فإن معدلات التضخم كانت :

× × ١٩٧٧ ٪ فى عامى ٧٦ ، ٧٧ .

× × ٢١٩٥ ٪ فى عام ١٩٧٨ .

× × ٣٨٧٧ ٪ فى عام ١٩٧٩ ( عندما تقرر تخفيض سعر العملة ) . ورغم أن الكثيرين يحتفظون على هذه الأرقام على أساس أنها قد حسبت بالأسعار الرسمية وليس بأسعار السوق الحقيقية ، فإن الجزء المتيقن منه والذي تمكسه هذه الأرقام يثير الانزعاج .

إن النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتضخم يكاد يكون متفقا عليها .

فمن الناحية الاقتصادية ، وعند وجود معدلات عالية للتضخم فإن أثمان السلع ترتفع باكثر مما يحتمله المستهلك المحل أو المستورد الأجنبى . . مما يؤدى لنتيجة من اثنين : الأحجام عن الشراء ، وبالتالي ركود الانتاج . . أو الشراء اذا كانت سلعة أساسية ولا بديل لها . وفى الحالة الثانية - والتي يضطر لها مستهلك محلى فى الغالب - يكون ذلك على حساب سلع أخرى أقل أهمية واكثر مرونة .

وعندما تبدأ سلسلة التضخم فانها تنحسر مريرا .. وانما تأتي موجات بعد موجات . ترتفع أسعار بعض السلع فتجذب معها سلعا أخرى وتحرك معها الأجور بالضرورة فتتضخم بدورها زيادة في التكلفة .. فترتفع أسعار السلع من جديد .. وهكذا ..

وقد تضطر الدولة بحثا عن التوازن مع العالم الخارجى ، واحتفاظا بسعر مناسب لسلع التصدير أن تخفض سعر العملة - كما أوضحنا - فتضيق بذلك ( وان عاجلت جزئيا مشكلة المدفوعات ) .. تضيق هنصرها جديدا للتضخم .. وهو ما يدفعه المستهلك من مقابل محل لسلعة مستوردة ارتفع سعرها بالضرورة بسبب تخفيض سعر العملة .

لذا ، فإن اصطلاح الدوامة هنا ليس غريبا ، والخروج من الدوامة ليس سهلا .

لكن هذه الدوامة لا تنتج آثارا اقتصادية فقط ، لكنها تنتج آثارا اجتماعية وسياسية أيضا .

فمن المعروف أن الأجور لا ترتفع بنفس نسبة الأسعار ( أو هكذا فى معظم البلدان ) .. ومن المعروف أن استجابة الأجور تأتى متأخرة .. لذا فإن أصحاب الأجور وكل أصحاب الدخول الثابتة يتعرضون لهزة شديدة عندما تشتري نقودهم المحدودة سلعا أقل فى كل عام .. فكلما ارتفع السعر قلت قيمة النقود وقلت القيمة الشرائية لها فى أيدي الأفراد .

وهكذا فإن هذه الشريحة ، ومع التضخم تستهلك بالضرورة سلعا وخدمات أقل مما كانت تستهلكه ( إلا اذا ارتفعت أجورها بنفس النسبة وهو ما استبعدناه ) .

وبمعنى آخر فإنه فى ظل التضخم : يتخلف مستوى معيشة الكثرين .

صحيح أن الدولة قد تتدخل لتثبيت بعض الأسعار ( بدعم محدود ) ، أو تتدخل بتوزيع بعض الخدمات المجانية تخفيفا للعيب على هذه الطبقات .. ولكن يبقى التضخم فى غير صالحهم رغم ذلك .

وعلى العكس فإن الشرائح التي تملك في المجتمع تتضخم أرباحها لأنها بحكم أنها « صاحبة عسل » فهي تميد تحميل عبء ارتفاع الأسعار على المستهلك النهائي الذي يشتري ما ينتجونه من سلع أو خدمات . بما يسببه ارتفاع أسعار معروض عليها لسبب أو لآخر . لكنها نضيف عادة ارتفاعا جديدا في شكل هامش أكبر للربح .

وتؤكد أرقام وزارة التخطيط أن استقطابا قد حدث لحساب عوائد التملك وعلى حساب قطاع الاجراء .

x x فيينا كان الدخل ( المحل ) ينقسم بنسبة ٤٩٢٪ للأجور و ٥٠٨٪ لعوائد الملكية عام ( ٦٩ - ٧٠ ) . فإن هذه النسب قد أصبحت عام ( ٧٩ ) وبمسد عشر سنوات : ٣٠٤٪ للأجور ، و ٦٩٦٪ لعوائد الملكية .

( يقول البعض ان ذلك طبيعي حيث أن عوائد البترول تحسب بالكامل تقريبا كموائد ملكية ، بينما هي مورد للدولة ولا تخل بتوزيع الدخل . والقول غير دقيق حيث أن الدخل المتولد من الصناعة والتعدين والبترول معا كانت نسبته عام ١٩٧٩ : ٢٨٣٪ من مجموع الدخل المحل ، كما أن تتبع القطاعات الاخرى - كما سنوضح - يشير لانتشار الظاهرة في مختلف القطاعات ) .

وقد أصاب الخلل في توزيع الدخل بين الأجور والأرباح وعوائد التملك كل قطاعات الاقتصاد القومي .

x x وارتفعت عوائد التملك في الزراعة من ٧١٧٪ الى ٧٨٣٪ بين عامي ٦٩ ، ٧٩ .

x x وارتفعت عوائد التملك في قطاع التشييد من ٤٢١٪ الى ٦١٨٪ خلال نفس الفترة .

x x كذلك وفي قطاع التوزيع كادت نسبة الأرباح تتضاعف فتحركت من ٤٣٦٪ من الدخل المتولد الى ٧٥٢٪ .

وبالطبع فقد سارت الأجور في اتجاه عكس حيث قلت أهميتها النسبية بنفس القدر حتى أنه وبحساب معدل التزايد في كل من

الاثنين خلال عشر سنوات نجد أن الأجور قد زادت إلى ٢٧٨٪ مما كانت عليه .. بينما زادت عوائد التملك إلى ٦١٤٪ مما كانت عليه (١) !

هذا النمط من التوزيع يترك آثاره الضارة اجتماعيا واقتصاديا .. فهو يهدد الوثام الاجتماعي ، كما يهدد الاستقرار السياسي .. ورغم أن الدولة قد تنبعت لهذا الخطر وعلاقته بالتضخم عندما تقدمت بوثيقة « المقصد الاجتماعي » عام ( ٧٧ - ٧٨ ) .. إلا أن العلاج لم يتم بعد .

(x: .x: .x:)

ولكن .. كيف اشتمل الفلاح في مصر ، وتسارعت حدة التضخم على النحو السابق ؟

المعروف أن التضخم يحدث عندما تكثر النقود ، وتقل السلع .. فحينذاك - وكما يقول اصحاب النظريات الرأسمالية - يحدث اختلال عن طريق ارتفاع أسعار السلع لتصبح مساوية لما هو مطروح من نفود .

وإذا أخذنا بهذه النظرية فنستطيع القول أن الكثير من السياسات قد أدى لذلك بالتحديد : نقص في السلع .. وزيادة في النقود . نقص معدل تزايد إنتاج السلع عن معدل تزايد الخدمات وأنشطة المال والتجارة .. وتغير الهيكل الاقتصادي في هذا الاتجاه - كما أوضحنا - ولم تكن الزيادة في إنتاج الخدمات كافية بامتصاص القوة الشرائية لأن من يريد هذه لا يذهب للطبيب .. فلا يمكن استبدال سلعة مطلوبة بخدمة غير مطلوبة .. فالعبرة ليست فقط بالحجم الكلي لإنتاج المجتمع .. لكن العبرة أيضا بهيكل هذا الإنتاج ومدى ملائمته للاحتياجات .

صحيح أن بعض النقص السلمي قد سدته سلعة مستوردة أحيانا ، لكن ذلك لا يحل مشكلة التضخم فالسلعة المستوردة تأتي حاملة تضخمها .. وعلى العكس فإنها قد تجذب معها السلعة المحلية .. ليرتفع سعرها أيضا .

(١) تطور الاقتصاد المصري في عشر سنوات - وزارة التخطيط - مرجع سابق .



فاذا أخذنا الجانب الآخر وهو المروض من النقود فاننا نجد أعباء  
عدة قد صادفت المخطط خلال السبعينيات :

× × عبء الحرب وقد استمر لما بعد الحرب حيث تحتاج القوات  
المسلحة اعتمادات بالضرورة ويحتاج تنويع السلاح لتفقات لا غنى  
عنها .

× × عبء التعمير وقد امتد عدة سنوات بعد الحرب .

× × عبء التنمية وقد وصل الاتفاق التقديرى لها فى عام  
( ٨١ - ٨٢ ) ٤٧٠٠ مليون جنيه .

والأعباء الثلاثة لا يقابلها إنتاج عاجل يواجه ما يتم إنفاقه من  
نقود . حتى التعمير والاستثمار لا ينتج أثره الا بعد فترة تكون  
فيها النقود قد تم إنفاقها ، والتضخم قد أتى مفعوله .

فاذا أضيف لذلك :

× × القدر الضرورى للزيادة فى الأجور لتلاحق ارتفاع  
الأسعار .

× × وميكانيكية السوق غير المنضبط ، وغير المراقب جيدا .  
إذا أضفنا ذلك فاننا ندرك أن تدفقات نقدية كبيرة قد نزلت للأسواق  
.. فى وقت لا تتوافر فيه كمية مساوية من السلع والخدمات ..  
وفى وقت لم تتوافر فيه القبضة القوية التى تسيطر على الأسواق .

وبينما تضخمت أرباح القطاع الخاص ، كانت أجهزة الدولة عاجزة  
عن أن تأخذ حقتها من الضرائب ، وكانت الموازنة العامة عاجزة عن  
أن تجد التمويل الكافى لهذه الأعباء .. فلمبات للاقتراض المصرى  
وتأكدت حقيقة « نقود لا يقابلها سلع » .

فى نفس الوقت فقد لمبت البنوك الجديدة ، والتى بلغ عددها حتى  
أول ١٩٨٢ : ( ٧٥ ) بنكا دورا فى زيادة الائتمان وتداول النقود  
وزيادة التضخم .. وعبر ارتفاع أسعار الفائدة عن هذه الحقيقة ..  
ولمبت أسعار الفائدة - فى نفس الوقت - دورها فى المزيد من  
التضخم !:

كذلك فقد لعب تخفيض سعر العملة دوره الأکید ، فعندما تحركت أسعار الدولار - على سبيل المثال من ( ٤٠ ) قرشا الى ( ٧٠ ) قرشا فإن ذلك يعنى ارتفاعا فى سعر الدولار بمقدار ٧٥% . وتظهر خطورة الأمر عندما نتذكر حقيقة أن الأهمية النسبية لمعاملات مصر الخارجية فى مجال السلع والخدمات قد تضاعفت عدة مرات . وأصبحت تعادل وحدها أكثر من نصف الدخل المحل طبقا لتقارير البنك الدولى للإنشاء والتعمير . . و . . فى مثل هذا الوضع يصبح سعر الصرف - أو سعر الجنيه - عنصرا حاسما فى التضخم .

!x! !x! .x!

هكذا جاء التضخم ، وتزايدت معدلاته ، وتزايد خطره . . وبقي أن نحدد : كيف الخروج من المأزق ؟

ونقول ان العلاج لا يأتى بسياسات مالية ونقدية تحاول أن توازن المرضى والطلب ( وإن كانت هذه الوسائل مطلوبة فى بعض الأحيان ) . . لكن العلاج اقتصادى فى الأساس . ان تطوير بنية الاقتصاد ، وأحداث توازن داخلى وخارجى هو المخرج وهو السبيل .

قد تلعب الأدوات المالية دورها . . وقد يفيد ضبط الميزانية أو ضغط الإنفاق بها . . وقد تشتد قبضة الدولة للرقابة على الأسعار والأسواق ، وهو أمر ضرورى . . ولكن سيبقى التوازن الاقتصادى مرتبط بالقرى .

والسؤال : اذا كان ذلك قد تمدر فى السبعينيات ، فهل يتحقق فى الثمانينيات من خلال ما هو مطروح من حجم كبير للاستثمارات أم أن ذلك يتطلب سياسة اقتصادية أخرى . . وهو ما كان مطروحا للنقاش فى أواخر ١٩٨١ ، وأوائل ١٩٨٢ ؟

أعتقد ذلك ، وهو ما يؤكد الملاحظة التى بدأنا بها هذا الكتاب : مصر تراجع سياستها الاقتصادية كل عشر سنوات . . وقد أصبح ذلك ضروريا فى حقبة الثمانينيات أيضا .

## الفصل الخامس

للمانيات

اكثر ٠٠ واوراق



## ● أفكار ●

التشخيص وحسنه لا يفيسد ، وحتى تكتمل الفائدة لابد من الاقتراح .

وإذا كانت الفصول السابقة قد عبت بالفضية الأساسية وهي قضية الإنتاج وتوازن الاقتصاد المصرى وقدمت فيها اجتهادا .. فإن هذا الفصل يعنى بقضايا أكثر تفصيلا .

حول الدعم ، والأسعار العالمية التى يرى البعض أنه لا مفر من تطبيقها فى مصر .

وحول الاعتماد على الذات ، ونمط جديد مقترح لمصر والعالم الثالث .

وحول طريقة عادلة لتقييم القطاع العام قبل أن نبت فى أمره .  
وحول ذلك تأتى الصفحات التالية .

## الندم .. والبتروى .. والأسعار العالمية

لا أعرف من هو المبتري الذى قال أن كل شىء فى مصر يجب أن يكون بالسعر العالمى .. ولا أعرف على أى أساس انتهى قطاع البترول إلى أنه يقدم دعما مستترا للمستهلك يبلغ ثلاثة آلاف مليون دولار .. و .. من ثم « فينبغى النظر فى هذا الأمر » ! وبالطبع فإن إعادة النظر تمنى تلميحاً برفع أسعار المنتجات البترولية لتكون مساوية للأسعار العالمية .. والقضية : متى .. وكيف ؟

وابتداءً أقول : أننا أمام قضية خطيرة ومغلوبة . خطيرة لأن رفع أسعار البترول ( البنزين والمازوت والى سولار ) تمنى رفع أسعار كل شىء فى مصر .. فالبتروى هو مادة الوقود الرئيسية وإذا كان البنزين تم رفع سعره ليصبح قريباً من السعر العالمى فإن المازوت والى سولار وهما اللزمان للصناعة والكهرباء مازالا يحتفظان بسعر محلى أرخص بكثير ، ولو تحرك هذا السعر لتحركت معه كل الأسعار . ولكن .. هل نحتاج إلى ذلك ؟ .. هل نحتاج لأن نزيد معاناة الناس رغم أن الله أنعم علينا بالبتروى ، ونحصل عليه بسعر رخيص ؟

أن قطاع البترول لم يقل أنه يبيع بأقل من التكلفة .. على العكس فهو يبيع ويربح .. لكنه يريد أن يربح أكثر ، لأن عينه ببساطة على السوق العالمى !

والمعروف عالمياً أن تكلفة البترول قد لا تتجاوز ربع الثمن الذى يباع به .. وربما أقل بكثير .. والمعروف أن سعر البيع النهائى سعر مزيف نتيجة أن الحكومات والشركات تستحوذ وطبقاً للأرقام الأخيرة لمنظمة الأوبك على ٦٠٪ من السعر النهائى للبرميل .. أى أنها تنظر للبتروى ومشتقاته كمورد لميزانياتها .. تماماً كما يحدث مع الدخان فى كثير من البلدان : تبغهم بمشرة أضعاف تكلفته لتمول الميزانية العامة .

السعر العالمي اذن لا يعسد مؤشرا ، وقطاع البترول - فيما عدا البوتاجاز المستورد - لا يقدم دعما ٠٠ وانما يتنازل - اذا اسمينا ذلك تنازلا - عن فرصة التصدير .

و ٠٠ من هنا أقول : انه منطق مفلوط : فلا السعر المحلي يمد دعما ٠٠ ولا السعر الرخيص يمد تنازلا ٠٠ ولو طبقنا منطق قطاع البترول على قطاع الصناعة لارتفعت الأسعار أربع مرات .

امام مجلس الشعب ، وفي آخر بيان للحكومة عام ١٩٨١ جاءت الأرقام بالتحديد . قال البيان أن الانتاج الصناعى هذا العام سوف يبلغ ( ٢٨٢٠ ) مليون جنيه ٠٠ وأن ذلك الانتاج د مقوما بأسعار المثيل المستورد يبلغ ( ١٦٣٥٢ ) مليون جنيه ٠٠ أى أكثر من أربعة أضعاف السعر المحلي .

هل نطبق منطق البترول اذن و نرفع أسعار المنتجات الصناعية وهي تملك بدورها فرصة للتصدير ولها سعر عالمى مختلف ؟

اذا فعلنا ذلك نكون قد ارتكبنا خطيئة لا تفتسر . لأننا نكون قد ظلمنا المستهلك وأقمنا أنفسنا فى دائرة أوسع للتضخم .

ويمكن أن نسترسل للتدليل على خطأ المنطق الذى يقوله قطاع البترول ، فنورد ما انتهى اليه تقرير لمجلس الوزراء عام ١٩٧٩ يقول أن الدعم المستتر للبترول يصل الى ( ٨٠٤ ) ملايين جنيه ٠٠ تصبح ( ٥٠٥ ) ملايين فقط اذا راعينا فروق الجودة للانتاج العالمى .

الأرقام اذن بولغ فيها مرتين : عندما قيسست بالسعر العالمى ، وعندما تجاهلنا فروق الجودة .

وربما ينظر قطاع البترول للأمر على أنه يجلب أكبر ايراد للحكومة وأن ذلك هو الانجاز الذى ينبغي أن يحققه ٠٠ ونقول : أن الانجاز الحقيقى أن توفر للناس حاجياتها بأرخص سعر ممكن ٠٠ وليس بأعلى سعر ممكن .

قد يؤدى ذلك للإسراف فى الاستهلاك ٠٠ كما يقولون - ولكن هناك وسائل لترشيد ذلك ٠٠ وقد ارتفع سعر البنزين واقترب من السعر العالمى ، ولم ينخفض استهلاكه ٠٠ ولو حدث نفس الشيء فى المازوت والسيولار فإن الاستجابة للسعر بتخفيض الاستهلاك غير متوقعة لأن الوقود هنا شيء لا غنى عنه بأي حال .

اللهم اذا كان ذلك دافعا للمشروعات لاختيار طرق فى الانتاج ٠٠

لا تستهلك كمية كبيرة من الوقود .. و .. يمكن أن نحقق ذلك عند اختيار المشروعات والمفاضلة بينها دون رفع السعر .

### ● افكار مستوردة ●

لماذا نقول ذلك ؟

أولا - لتحديد حجم مشكلة اندم .. فالتضخم لا يفيد ، والكلمات يجب أن تعني ما تقصده من دعم حقيقي لمنتجات تزيد تكلفتها عن سعر البيع .. أما ما عدا ذلك فليس دعما بأي حال .  
الامر الثاني - لكي نواجه منطلقا بدا يسود مصر ويطالب بهمالية الاسعار ، ظل الكثير من المسئولين يقولون : أن مصر أرخص بلد في العالم .. وأن سبب التضخم هو الاسعار العالمية .. وأن ترشيد الاسعار وترشيد الاقتصاد يعني الأخذ بالاسعار العالمية .. والتي لا يمكن الفكك منها بحكم أننا نأخذ بسياسة الانفتاح والتي تزيد حجم معاملتنا مع العالم الخارجى .

وبصرف النظر عن أن ذلك المنطق نسى السلطة الاولى في السوق المصرية وهى الجهد البشرى والذي لم يتساو ولم يقترب من الاسعار العالمية لقوة العمل .. بصرف النظر عن ذلك فان الاهم أن نتأمل نتائج هذا المنطق .

ما هو مطروح - ولو تم تنفيذه تدريجيا - يعنى بناء هيكل جديد للاسعار والاجور فى مصر . هيكل تدخل فيه كل السلع والخدمات .. وهو ما يعنى موجة عاتية من التضخم .

x x تضعف فى الواقع القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة مهما أعطيناها .

x x وتضعف قدرتنا على التصدير وتزيد نفرة التعامل مع الخارج لان سلمنا سوف تصبح أغلى والميل للعمل فى الخارج سوف يصبح أقل .

وابتداءً أقول أنه لا مانع من هيكل جديد للاسعار فليست العبرة بالارقام المجردة .. لكن العبرة بالارقام التى تغطى مضمونا أفضل .. أى : تحقق مستوى أفضل للمعيشة .

و .. لا أظن من يطلبون هيكلًا جديدًا للاسعار متأكدين من أن مستويات الاجور والدخول التى ستتحقق حينذاك مسسوف توفر للمواطن قدرا أكبر من الاشباع فى السلع والخدمات . الاكيد أن العكس سوف يحدث ، ومؤشرات ذلك واضحة من تجربة السنوات الماضية التى اجتاحتها التضخم .



## ● الحل ●

الحل إذن أن نحافظ ما استطعنا على الهيكل الحالي للأسعار .  
نصصح مساره فيما يتعلق بخسائر الوحدات المحلية . نعيد النظر  
في القدر المتكبر من الدعم ، وهو غير كبير . . . ولكن . . . نحافظ على  
ما بقي من جدار بيننا وبين رياح الاقتصاد العالمي العاتية . . . وهو  
جدار يصنعه الفقراء ، إذا لم يكن قائما . . . بل ويفرضه الاغنياء  
في أوروبا الغربية حفاظا على اقتصادياتهم !

الاندماج في السوق العالمي إذن - وإن طالبت به المنظمات  
الدولية - خطر يجب أن نتنبه له . . . وأن نعي نتائجه الأولية في  
تخفيض الجنيه المصري ، الذي أصبح ومنذ عدة أشهر - بمثابة  
دولار واحد أو يزيد قليلا .

وبالطبع فإن ذلك لا يعني الانفصال الكامل عن السوق العالمية  
كما أنه لا يعني عدم المساس بقضية الأسعار في الداخل وما يتصل  
بها من دعم تلوه بحملة الميزانية .  
ولكن . . . لتكن خطوتنا الأولى كما قلت : تحديد ما نعنيه بكلمة  
دعم . . . وتحديد حجم ما نعنيه .

سوف نستبعد ما يسمى دعم مستتر . . .  
وسوف نعيد أيضا النظر في الدعم المباشر . . . والذي تحسده  
حجمه بـ ٣٠٠٠ مليون جنيه عام ( ٨١ - ٨٢ ) .

وحتى نكون متصفين ، ونحدد الأمر بدقة يجب أن نستبعد من  
المناقشة ثلث الرقم وهو ما يوجه للرغيف .  
إن الأرقام تقول أن ٧٤٪ من الدعم عام ( ٨١ - ٨٢ ) سوف  
يوجه للسلم التموينية . . . وأن ٢٦٪ من الدعم يوجه لسلم أخرى  
مثل الاقمشة الشعبية والادوية والبان الاطفال وكراسات التلاميذ .  
وقد تم تناول القضية قبل ذلك عدة مرات ، سواء عام ١٩٧٧  
. . . أو عام ١٩٨٠ . . . أن ما بينهما يشكر جزئي .

في عام ١٩٨٠ ، زادت أسعار الكهرباء والمياه الغازية والاسمدة  
والسجائر وفرضت ضريبة مبيعات .  
كذلك ، فقد زيد ثمن الرغيف ، وكانت الوسيلة لتوفير نسب  
الاستخراج في الدقيق ، وكانت حسيلا هذا الاجراء بمفرده ١٤٠  
مليون جنيه في عام ١٩٨٠ .

أيضا ، فقد خرجت بعض الاقمشة من الدعم ، كما خرجت

الدواجن المحلية والبيض ، وعدد من الهيئات من بينها الصحف التي كانت تحصل على دعم ورق مقداره خمسة ملايين جنيه . وفي نفس الوقت تقرر قصر بطاقات التموين على مستحقيها الى حد كبير فاستبعد منها : المهاجرون والمصارون والمتقاعدون في الخارج والعاملون في المنظمات والهيئات والشركات الدولية والاجنبية وحائزي الارض لاكثر من عشرة أفدنة وأصحاب الدخل المرتفع الخاضعون لضريبة الابراد العام من غير الموظفين .. والضيعة بطاقات الاجانب - عدا السودانيين والفلسطينيين - كما الضيعة بطاقات المصايف .

اذن ، فالقضية ليست مهمة ولا تبدأ من الصفر .. والسؤال : ما هو الحجم الذي يمكن تناوله ؟

الرغيف لا يمكن المساس به .. وتقسيمة لمستحقين وغير مستحقين .. فاستهلاك الرغيف لا يخضع للقدرة لانه يكاد يتساوى امامه قادر وغير قادر .. واذا قلنا ان القادرين في المجتمع ١٠٪ فان استهلاكهم من الخبز بنفس القدر .. وربما اقل لانهم يحتفظون بنسطة غذائي يختلف عن غير القادرين . هل نقول لهم : ادفعوا اكثر .. كيف ؟ .. هل نجعل الخبز ببطاقات خاصة ؟ .. غير ممكن .

لذا ، فالرغيف من الصعب ان تعالج قضيته باكثر مما عولجت ، ولتدفع الدولة دعمه وتعوضه بشكل آخر .

و .. تبقى بقية السلم ، و .. هنا اقول : ان مربط القوس في هذه الشريحة تحديد القادر وغير القادر .

● أن نحدد الفقراء فنعطيهم .

● أو نحدد الاغنياء فنأخذ منهم .

ولان خريطة الدخل في مصر « سر حربي » لم تقترب منه الهيئات العلمية الا نادرا .. فانه من الصعب أن نأخذ بنطلق « يفلت ظالم .. ولا نعاقب مظلوما » .

لتحدد اذن خريطة المتقدرات والاغنياء الذين نجبي منهم مقابل دعم او نرفع عنهم الدعم اذا أمكن .. ولتكن الكتلة الكبرى بعد ذلك من السكان هي جماهير الفقراء .. لانها كذلك بالفعل . ستأخذ من الاغنياء كلما وصلت اليهم أيدينا .. وسنمضي الفقراء ، وان افلت منهم بعض الاغنياء .

ذلك أسلم من أي اقتراح آخر يحدد دائرة الفقر ، فذلك أمر صعب .

## القطاع العام وطريقة عادلة للتقييم

في التقييم النهائي لتجربة القطاع العام في مصر ينبغي أن نضع بعض التحفظات ..

أولاً .. أنه لا يجوز عقد مقارنة مطلقة بين كفاءة القطاع العام والقطاع الخاص أو الأجنبي .. ورغم أن متوسط إنتاجية المشتغل بالقطاع العام أكبر من مثيلتها في القطاع الخاص وأقل من مثيلتها في القطاع الأجنبي فإن لكل قطاع ظروفه وملاساته .. ونقطة البدء عند الثلاثة ليست واحدة .

ثانياً - إننا يجب أن نتفق على معايير التقييم ، فالربحية قد تصلح لتقييم المشروع الرأسمالي ، وقد تصلح لتقييم القطاع العام غير المحمل بأعباء اجتماعية وظروف خاصة تشمله دون سواء من قطاعات داخل الاقتصاد القومي .

وفي الواقع المصري فإن تقييم أداء القطاع العام ينبغي أن ينصرف للعائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي في وقت واحد .

ثالثاً - أنه في ظروف الواقع المصري فإن القطاع العام ومنذ نشأته في بداية الستينيات وهو يواجه تعديات عامة .. خارجة عنه ، مؤثرة فيه .. تقلل امكانياته ، وتزيد من التزاماته . نذكر منها : حادثة التخطيط ، وعيب خطة التنمية ، والتأميمات ، والانفصال المصري السوري ، وحرب اليمن والحروب المصرية الإسرائيلية ، وفترات الضغط الخارجي على اقتصاد مصر ، ومشاكل التمويل ، ونذرة العملة الأجنبية .. وأخيراً : تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يعمل في إطارها وتحدى : الانفتاح .

وعلى أساس هذه التحفظات يمكن أن نقول ( وبصرف النظر عن معدل الربحية ، والذي ينعكس على نفذية موارد الدولة ) :

١ - لعب القطاع العام - خاصة الصناعي - دوراً في تحديث الاقتصاد المصري ، وبالرغم من تسلمه تركمة من الآلات القديمة المؤتمة في الستينيات ، وبالرغم من صعوبات الإحلال والتجديد ..

فقد أنشأ القطاع العام - وطور - كثيرا من الوحدات ، التي استخدمت في العادة آلات وتكنولوجيا حديثة وعالية الانتاجية .

٢ - لعب القطاع العام دورا رئيسيا في تطبيق الهيكل الاقتصادي لمر ، وبينما كانت المسورة في أوائل الخمسينيات « اقتصاد متخلف وتابع » زراعي يعتمد على المحصول الواحد ، أصبحت الصورة في أول الثمانينات « اقتصادا أكثر تقدما ، تلعب الصناعة فيه دورا رائدا » ، وبالأرقام فقد ارتفع نصيب الصناعة والبتترول من ١٥٪ من الناتج القومي عام ١٩٥٢ .. الى ٢٠٪ عام (٥٩ - ٦٠) .. الى ٣٠٪ عام ٨٠ - ١٩٨١ . كذلك ، وطبقا لتقديرات خطة ٨١ - ١٩٨٢ . فإنه من المتوقع أن تبلغ قيمة انتاج الصناعات التحويلية فقط - دون البترول - ( ٧٦٨٠ ) مليون جنيه .. أي بما يساوي ٢٥٪ من حجم الانتاج القومي والبالغ قدره ( ٣٠٤٩٨ ) مليوناً .. لذا أضيف البترول والكهرباء ارتفعت النسبة الى ( ٤٠٪ ) .. وذلك مقابل ١٤٪ لانتاج الحكومة والقطاع العام معا عام ١٩٥٣ . وداخل قطاع الصناعة ذاته تراجع نصيب السلع الاستهلاكية وتزايد نصيب السلع الوسيطة والاستثمارية .

٣ - لعب القطاع العام دوره في زيادة معدلات الاستثمار ، وقد احتلت استثمارات الحكومة والقطاع العام نسباً تتراوح بين ٧٧٪ ( ١٩٧٩ ) و ( ٨٥٦٪ ) . ومن المقدّر أن تصل هذه الاستثمارات الى ٧٩٪ تقريبا عام ( ٨٠ - ٨١ ) . وقد احتلت شركات القطاع العام ، وهي الوحدات الاقتصادية في المجالات المختلفة ثلث الاستثمار الكلي عامي ٧٧ ، ١٩٧٨ .. و ٢٩٥٪ منه عام ١٩٧٩ .

٤ - لعب القطاع العام دورا متميزا في تشغيل العمالة واستيعاب المينال الحد ، كما لعب دورا في تخريج الفنيين والمهنيين الذين أصبحوا عماد الانتاج في مصر ، وعماد تصدير العمالة للخارج ..

- 
- (١) أرقام ( ٨٠ - ٨١ ) : وليلة خطة التنمية .. والقرارات : أعداد مختلفة من نشرات البنك الاهلي .  
(٢) في بحث للدكتورة حنية زهران امام مؤتمر ادارة القطاع العام الذي انعقد في عام ١٩٨٠ جاء ان نصيب الصناعات الوسيطة والممسورة ارتفع من ٢٠٪ الى ٥٠٪ فيما بين عامي ١٩٤٧ ، ١٩٦٧ .  
(٣) وليلة الخطة عن السنوات المذكورة .

وقد بلغ عدد العاملين في الحكومة والقطاع العام عام ١٩٨١ : ( ٣٧ ) مليون مشتغل ٠٠ أى ما يقرب من ثلث العمالة في مصر . وإذا أخذنا قطاع الشركات فقد مثل عدد المشتغلين بها ( عام ١٩٧٩ ) ( ١١٪ ) من اجمالي المشتغلين في الاقتصاد القومي .

٥ - كان لذلك ، بالإضافة لنظم الاجور المتبعة ، انعكاسه على قيام القطاع العام بدور في عدالة التوزيع . ووفقا لاحصاءات ( ١٩٧٩ ) - التي أوردتها مجلس الشورى في تقرير له - فقد كان نصيب العاملين في الشركات العامة ٢٧٦٪ من اجمالي الاجور في مصر ٠ بينما لم تزد نسبتهم العددية - كما سبق عن ١١٦٪ . وقد بلغ متوسط أجر العامل (٨٢٠) جنيها سنويا ٠٠ وهو ما يفوق نظيره في القطاع الخاص سواء كان قطاعا صناعيا أو غير صناعي . ويدخل في باب العدالة : الالتزام بانتاج سلع شعبية وأساسية، وتحمل فروق أسعارها في بعض الاحيان .

كما يدخل في باب العدالة : الالتزام بنظم للعلاج والتأمينات الاجتماعية والخدمات العمالية مما لا تلتزم به الكثير من وحدات القطاع الخاص .

٦ - باستثناء قطاع البترول والذي تلصق فيه الشركات الأجنبية مع الهيئة العامة للبترول وعدد محدود من شركات القطاع العام دورا مشتركا ٠٠ باستثناء ذلك القطاع فلم يلصق القطاع العام دورا كبيرا في تحسين ميزان المدفوعات ، وربما كان لاتباع سياسة الاحتلال محل الواردات ، أثره على زيادة الاستيراد من السلع الوسيطة والخامات في وقت التهم فيه الاستهلاك المحلي معظم التاج القطاع العام مما لم يترك فائضا كبيرا للتصدير ٠٠ وهو ما ساعد على زيادة عجز الميزان التجاري ، حتى بلغ في عام ٨٠ - ١٩٨١ : ( ٢٩٦٦ ) مليون جنية .

وبالطبع فان عجز التجارة والمدفوعات لا يعود لتصوّر الانتاج المحلي فقط ولكنه يعود في الأساس للسياسات التي شجعت الاستهلاك والاستيراد وقللت من فرص التصدير .

والأرجح أنه كان يمكن زيادة الصادرات الزراعية والصناعية

---

(١) تقرير مجلس الشورى عن القطاع العام - ابريل ١٩٨١ .

أو الاستغناء عن واردات بنحو ألف مليون جنيه إذا تم تشييد  
الطاقة المأثلة ( في المتوسط ١٥٪ ) وإنتاج الشركات - دون  
الهيئات ٦٤٥٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ) .

٧ - كان للقطاع العام أثره الإيجابي في محاولة التنظيم الذي  
زادت معدلاته - كما سبقت الإشارة - عن ( ٢٥ ، ٢٥٪ ) سنويا .  
وقد كان القطاع العام أكثر التزاما بضبط الأسعار وعدم الجري  
وراء سياسات لا تهدف لغير الربح .

وبالطبع فإن ذلك لا ينفي وجود ارتفاع نسبي في التكلفة في  
بعض الوحدات ، كما لا ينفي وجود الفاقد في وحدات القطاع  
العام .

٨ - كان للقطاع العام الفضل الأول في تطوير آليات من  
المديرين تولوا قيادة العمل في القطاع العام والخاص والمشارك في  
أوائل الثمانينات . وإذا كانت المشكلة التي طنت الدول الأجنبية  
أنها ستعطل تشغيل قناة السويس بعد تأميمها هي الإدارة ، فإن  
القطاع العام المصري وبعد فترة غير طويلة أصبح قادرا على توفير  
مديري البنوك والمشروعات الأجنبية في أغلبها للساحق ، ومشروعات  
الافتتاح ، وكثير من المشروعات والمرافق والخدمات بالوطن العربي .

وقد عملت إدارة القطاع العام وسط تحديات غير عادية طوال  
الستينيات والسبعينيات ، وفي ظل علاقات إنتاج غير مستقرة ،  
وتحت ضغوط عمالية واجتماعية ورغم ذلك فقد أثبتت نجاحها في  
معظم الحالات .

لا يعني ذلك أن إدارة عصرية وعلمية قد توافرت - وباستمرار -  
لمشروعات القطاع العام . لكنها على أي حال ، ليست بأقل من  
إدارة المشروعات التي أممت ، أو التي يديرها القطاع الخاص .  
بل تزيد كفاءة في كثير من الأحيان .

أيضا ، فإن ذلك لا يعني أن القطاع العام المصري قد خاض  
العديد من التجارب التنظيمية ، تحركت من خلالها أشكال التنظيم ،

(١) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عن عام ( ٨٠ - ١٩٨١ ) .

(٢) تقرير المجلس القومي حول القطاع العام - ١٩٨٠ .

وسلطات اتخاذ القرار ، ومدى حرية الوحدات واستقلالها . وقد كان لبعض هذه التفسيرات مبررها الموضوعي ، ولم يكن لبعضها مبررا كافيا بل كانت له آثار سلبية على استقرار العمل والعاملين ..

٩ - **عالية** ، لعب القطاع العام دورا أساسيا في تمويل الموازنة العامة للدولة . وبالتقييم المالي أدخل مصر على عتبة ما يجري تسميته بالشركات العملاقة ، وقد بلغت ميزانية البنوك التجارية الأربعة المملوكة للقطاع العام ( ٣٠ ) يونيو ( ١٩٨١ ) : ٩١٧٦ مليون جنيه . كما بلغ إجمالي إيراداتها ٧٠٢٧ مليونا وبلغ صافي الربح القابل للتوزيع ( ١٢٥٩ ) مليون جنيه .

ومن الناحية المالية يمكن القول أن المشاكل المالية للقطاع العام جاءت نتيجة سياسات اختارتها الدولة ولم تكن نتيجة عجز من جانب هذا القطاع من توليد الفوائض ، ولو أن هذه الفوائض قد ترك حق التصرف فيها للقطاع العام لمعالجة كل مشاكلكه من تمويل وتجديد وتشغيل ، لانخفضت تكاليف التمويل لديه نتيجة الاستغناء حينذاك عن جزء كبير من القروض المصرفية .

١٠ - أثبت القطاع العام في مصر ، بحججه وتنظيمه ، خاصة قبل إلغاء المؤسسات العامة أنه قادر على تحصيل **القضايا النصيبية للإنتاج الكبير** .. ليس في مجال الانتاج فقط ، وإنما في مجال التفاوض الخارجي ، فسد مثل القطاع العام قوة تفاوضية تجاه الموردين الخارجيين المحتكرين للغامات والتكنولوجيا ، وكانت شروط الاتفاقيات في الدواء والسيارات والبتترول تشهد بمهارة المفاوض المصري وكفاءته وقوة القطاع الذي يمثل هؤلاء المفاوضون (١).

(١) طبقا للميزانيات المتصورة بالوسط المصري للبنوك التجارية الأربعة فقد بلغ حجم ميزانية البنك الأم ٣٣٧٧٣ مليون جنيه وصافي الربح ( ٢٩١ ) مليونا .. كما بلغت ميزانية بنك مصر ( ٢٢٠٠٣ ) مليون جنيه وصافي ربحه ( ٣٢١ ) مليون جنيه .. وبلغت ميزانية بنك مصر ( ٢٢٠٠٣ ) مليون جنيه وصافي ربحه ( ٣٢١ ) مليونا .. كما بلغت ميزانية بنك الاسكندرية ( ١٥٢٨١ ) مليون جنيه وصافي ربحه ( ١٢٧٧ ) مليون جنيه .

وقد ساعد ذلك على قيام البنوك الأربعة بتأسيس عدد كبير من المشروعات أو المساهمة فيها وبلغ لعدد هذه المشروعات في نهاية يوليو ١٩٨١ : ( ٤٦ ) مشروعا لكل من البنك الأم وبنك مصر - ( ٢٧ ) مشروعا لبنك القاهرة - ( ٢٧ ) مشروعا لبنك الاسكندرية .

السؤال ، وإذا اتفقا على هذا التقييم السريع : الى أين يمضي القطاع العام .. والى أى حد يمكن أن يساهم فى حل المشكلة الاقتصادية ؟

والاكيد وبالمؤثرات التى نملكها عن القطاع العام وبالتقييم السابق نستطيع القول أن مصر تملك قطاعا عاما واسعا يستطيع أن يلعب دورا قياديا فى عملية التنمية، وتحقيق التوازن الاقتصادى، ومكافحة التضخم ، وتشغيل اليد العاملة .

وليس عسيرا أن نتفق على إشكال تنظيمية تتيح حرية أوسع لوحدة القطاع العام .. لكن الاهم :

! x x أن تنتهى المعاملة غير المتكافئة بينه وبين القطاع الخاص لقانون الاستثمار ( الاجنبى والمشارك ) .. وأن تكون الاعفاءات وسياسات التمييز لنوع النشاط العام ضرورة فى مجتمع تشجع فيه الموارد عن الحاجات ، ويلعب فيه الاقتصاد دورا أساسيا لتحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى .

وأخيرا ، فانه لا يكفى القول انه لا غنى عن القطاع العام ، لكن الاهم أن نطلق طاقاته : بنماذج مختلفة ، ومعاملة أفضل ، وتشريعات وتنظيمات تساند ذلك .

#### الاعتماد على الذات

عندما نناقش السياسة الاقتصادية ينبغي أن نبدأ بالقضايا الأساسية والكلية .. فهى فى النهاية الحاكمة والحاسمة .

أيضا ، وعندما نطرح السؤال الجوهرى : هل نحتاج لسياسة اقتصادية أخرى .. ورغم كل المقدمات التى حوتها اللصوص السابقة ، فاننا يجب ألا نتعجل الاجابة ، ونفحص أكثر ظروف الواقع المصرى من خلال الارقام ، ومن خلال شهادات دولية فى نفس الوقت .

ولنبدا بالاثنتين معا .

---

(١) دراسة للدرستوة هيئة خلدوسة مقدمة الى مؤتمر الاقتصاديين المصريين - مارس ١٩٨٠ .



البنك الدولي للإنشاء والتعمير صديق لمصر ، ومثحبس لسياسة  
الانفتاح . والبنك فخور بأن تطورا ايجابيا حدث فى ظل الانفتاح  
وهو زيادة معدل الاستثمار ٠٠ فبعد أن كنا نخصص ٣٢٣٪ من  
الناتج المحلى - الدخل المحلى - للاستثمار فى عام ٧٢ - ٧٣ - قبل  
الانفتاح - فقد ارتفعت النسبة الى ٣٠٤٪ عام ٧٩ - ٨٠ ٠٠  
وارتفع معها نصيب القطاع الخاص فى الاستثمار الى ما يقرب من  
الضعف .

البنك الدولي - فى آخر تقرير شامل له - يشير لذلك كمصدر  
ايجابى ٠٠ و ٠٠ يشير أيضا لما صادف السياسة الاقتصادية  
الجديدة عالميا ومحليا . فى الخارج حيث ارتفعت الاسعار العالمية  
مما ألقى عبئا اضافيا على مصر . وفى الداخل حيث يتعذر أن تنقطع  
الصلة بالماضى ، وأبرزه التزام الدولة بإنجازات اجتماعية حققتها  
ثورة يوليو ١٩٥٢ ٠٠

أيضا ، وفى الداخل كانت هناك آمال الجماهير فى الرخاء نتيجة  
السلام ، وكانت هناك بالتالى صعوبة فى أن يتحقق التحرير  
الكامل للاقتصاد أو سياسة الانفتاح بالكامل ما لم يتحقق قدر من  
الرخاء وقدر أكبر من التوازن الاجتماعى .

البنك اذن ينظر للتوازن الاقتصادى ، والنمو الاقتصادى طمحا  
لسياسة الانفتاح مرتبطا بسياسات اجتماعية وضرورات سياسية  
٠٠ تتحقق أولا ٠٠ ثم ٠٠ يتحقق الانفتاح الكامل .

و ٠٠ مع ذلك ، فقد كان لما تم من خطوات - وحسب أرقام  
أوردهم تقرير البنك ذاته - أثر عميق فى الاقتصاد المصرى ٠٠

× × ×

المقارنة بين عامى : ٧٢ - ٧٣ قبل الانفتاح مباشرة ٠٠ و ٧٩ -  
٨٠ بعد خمس أوسم سنوات من الانفتاح .

خلال هذه الفترة . ونتيجة للانفتاح ارتفع نصيب الواردات من

---

(١) تقرير البنك الدولي عن الاقتصاد المصرى فى ديسمبر ١٩٨٠ .

السلع والخدمات من ٢١٪ من الدخل المحل الى ٥٣٪ منه ٠٠ أي ما تستورده من العالم الخارجي لا يكفيه نصف دخل مصر ،

حقيقة أن حصيللة الصادرات - خاصة ما يسمى بصادرات الخدمات كالقناة والسياحة والمصريين في الخارج - قد نمت ولكن ٠٠ ورغم كل ما حققته فيها لم تلحق بالواردات التي تدفع بعملة أجنبية ٠٠ والتي أصبحت تشكل رقما مزعجا « نصف الدخل المحل » !

التعليق لم يقدمه البنك الدولي ، لكنه قدم الأرقام وأضاف أنه بذلك زادت نسبة الديون للنتائج المحل من ٣٨٪ الى ٥٨٪ ٠٠ وزادت خدمة الدين من فوائد وأفساط من ٢٤٪ الى ٨٢٪ ٠ ويضيف التقرير حقيقتين هامتين :

● أن الانفتاح في مجال التجارة الخارجية على هذا النحو كان مصحوبا بتدفق رأسمالي كبير ، حتى أنه وفست سنوات تنحصر بين عامي ٧٤ ، ٧٩ بلغت هذه التدفقات من خارج مصر الى داخلها ١٩٩٥ مليارا من الدولارات ٠

أي أن نحو عشرين مليارا قد دخلت مصر في خمس سنوات ( بخلاف حصيللة صادراتها التي قفزت عدة مرات ) ٠

دخلت هذه الحصيللة في شكل منح ومعونات واستثمارات وقروض ٠٠ لكن القروض كانت هي الغالبة ٠

● الحقيقة الثانية ، وحسب كلمات التقرير فانه نتيجة لذلك ٠٠ فقد أصبحت مصر أكثر الدول النامية في العالم اعتمادا على الخارج والتجارة معه ٠٠ و ٠٠ ذلك بالنسبة للدول التي يزيد تعدادها عن عشرين مليونا ٠

ووفقا للأرقام المصرية ، بعيدا عن التقرير الدولي ، فان تفسير ذلك واضح ٠٠ فقد زاد العجز التجاري ٢٩ مرة خلال سنوات عشر تمتد من عام ١٩٦٩ ٠٠ الى عام ١٩٧٩ ، كان العجز التجاري ٩٨٧ مليون جنيه ٠٠ فأصبح ٢٨٧٤ مليونا ٠

أيضا كانت الصادرات تغطي ٧٦٪ من احتياجاتنا السلعية من

الخارج عام ٦٩ ٠٠ فأصبحت - ورغم البترول - تمثل ٢٧٪ فقط من هذه الاحتياجات عام ١٩٧٩ .

و ٠٠ معنى ذلك أننا « افتتحنا » أكثر من اللازم ، أو أننا صرفنا على سياسة تراجع معها نصيب الانتاج المحل في سد الاحتياجات ٠٠ وتقدم نصيب الاستيراد بشكل لا نستطيع الوفاء به ، فنقتضى من أجله ، ويتزايد نصيب ما تأخذه خدمة الديون من الدخل القومي عاما بعد عام .

× × ×

نحن اذن أمام قضية أساسية هي : مدى الاعتماد على العالم الخارجى .

وبشهادة البنك الدولى فنحن أكثر الدول النامية اعتمادا على الخارج من خلال التجارة والتدفقات المالية .

ماذا يعنى ذلك بالنسبة للاقتصاد ؟

وفقا للمنظور بعض المنظمات الدولية - كالبنك الدولى وصندوق النقد - وهو نفس المنظور الذى تبنته الولايات المتحدة الأمريكية فى مؤتمر كانكون ( ١٩٨١ ) والذى ضم الاغنياء والفقراء ، وفقا لهذا المنظور فان رخاء العالم لا يتحقق بغير أبواب مفتوحة ، وتدفق بين الاسواق ، تمارس هذه المنظمات - ومعها بعض الدول - وضع أى قيود على التجارة ، وترفض أى قانون غير قانون السوق .

والتبرير الرسمى كما تراه هذه الجهات هو أن التجارة يمكن أن تقود الاستثمار . انها نبض السوق ، وعندما يحدد السوق طلبا هنا أو هناك فانه يجتذب المستثمرين وراءه ٠٠ وبالتالي تنشيط التجارة يؤدى فى النهاية لتنشيط الاستثمار .

فى مصر ، لم يحدث ذلك ٠٠ فالاستثمار الرئيسى يتجه للمرافق، وما تبقى منه يتجه للانتاج وفق أولويات تحتاج الى مناقشة . لم تلعب التجارة الخارجية ، والانفتاح على الخارج دورا يذكر فى تنمية الاستثمارات . حتى الاستثمارات الاجنبية لم تلعب الدور الذى تهيأت كل السياسات الاقتصادية لكي توفر المناخ اللازم له .

حتى يونيو ١٩٨١ كانت هيئة الاستثمار قد وافقت على مشروعات يبلغ رأسمالها ٣٨١٩ مليون جنيه ٠٠ ولكن ٠٠ ماذا دخل مصر من رموس أموال بالفعل ؟

طبقا للارقام الرسمية للبنك الدول فان التدفقات المالية الاجنبية طبقا لقانون الانفتاح الشهير ٤٣ ٠٠ كانت متواضعة دائما ٠ بدأت بـ ٥ ملايين دولار عام ٧٤ ٠٠ ولم تزيد عن ١٧٩ مليون دولار عام ١٩٧٩ ٠٠ وبمجموع لا يتخطى ٤٧٦ مليون دولار في السنوات الست ٠٠ أى نسبة تقل عن ١٠٪ مما تم اعتماده من مشروعات ٠

في نفس الوقت فقد بدأت الهجرة العكسية للأموال ، وبصرف النظر عما أثر حول نشاط البنوك الاجنبية والمشاركة وقيامها بتحويل مدخرات المصريين الى خارج مصر ٠٠ بصرف النظر عن ذلك فانه في مجال الاستثمار - وهو هدف الانفتاح الاول فان ما تم دخوله مصر من رموس أموال طبقا لقانون الاستثمار او طبقا لاتفاقيات البترول فقد بلغت ٧١٠ مليون دولار عام ١٩٧٩ ٠٠ و ٠٠ ذلك مقابل ٤٣٠ مليون دولار خرجت كموائد استثمار ٠

هذه هي الارقام ٠٠ لماذا بقي لمصر ؟

× × ×

المشكلة اذن هي الاعتماد على الخارج ٠٠ بالتجارة التي تلتهم كل شيء ٠٠ وبالاقتراض الذي زادت معدلاته ٠٠

وطبقا لما يراه المستثمرون الاجانب فان هذه هي فرصة العمر ٠٠ فما تخصصه مصر للاستهلاك أو التنمية ٠٠ وما تدفعه من ثمن نقدي أو بالاقتراض ، كل ذلك في النهاية يتحول الى توريدات ٠

مصر هي السوق ، وعندما تحدث رجال الاعمال البريطانيون

---

(١) المصدر : دراسة للباحث الاقتصادي وغير النقد يحيى المصري ٠٠ وتضم احصاءات البنك المركزي في دراسة حول تطور ميزان المدفوعات ( ٧٤ - ٨١ ) الى ان عجز التجارة قد ارتفع في مصر من ٢٢٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣ - قبل الانفتاح الى ( ٣٦٠٢ ) مليون عام ٨٠ - ٨١ ٠٠ أى بما يقرب من ١٤ مرة ٠٠

(٢) تقرير تنمية المولد المحلية والطاق النمو في الخمسينيات - صفحة (٨) - البنك الدولي - ديسمبر ١٩٨٠

في مؤتمرهم المشترك الذي عقد عام ( ٨٢ ) في فندق السلام لخصوا الموقف في حقيقة تقول أن اعتمادات التنمية التي تصل الى أكثر من عشرين مليار جنيه في خمس سنوات .. يذهب نحو ٦٠٪ منها للاستيراد . حتى مشروعات الأمن الغذائي ، والبريطانيون يعملون ، فيها تعتمد على الخارج بنسبة ، تتراوح بين ٥٥٪ و ٦٥٪

وقد يكون مفهوما أن يزيد الاعتماد على الخارج في مشروعات صناعية .. ولكن .. ماذا يمتنى أن يكون نفس الشيء في المشروعات الزراعية فيرتفع ما يسميه الاقتصاديون بالكون الأجنبي - أي العملات الأجنبية اللازمة - لهذه النسبة الخطيرة .

لا يفرينا إذن أقبال الأجانب ، فهم يريدون أن يبيعوا .. أما التنمية الاقتصادية فهي مسئوليتنا نحن .

أيضا ، لا يفرينا الحصول على قروض أكثر ونقول : انها دليل ثقة .. فالوجه الآخر لها أنها مؤشر على عدم توازن الاقتصاد . وقد اتسم اعتماد على الخارج بالعديد من السمات التي تثير الانزعاج وتستوقف النظر .

أولا - زيادة هذا الاعتماد على النحو الذي أبرزته الأرقام السالفة .

ثانيا - انه يتجه للمزيد من عدم التوازن دوليا ، وبما يهدد القرار المصري ، في بداية السبعينيات رفعتا شمار التعامل المتوازن مع العالم الخارجي .. وفي منتصف السبعينيات كنا نقول : تكنولوجيا غربية ورأسمال عربي ويد عاملة مصرية .

لكن سرعان ما أصبح عمليا اعتمادا على محور محدد هو محور الخليج - واشنطن ، الذي كان له الغلبة في المنح والقروض .. و .. حتى ذلك لم يستمر ووسط الازمة التي شابت العلاقات المصرية العربية زاد الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية .

الملاحظة الثالثة : أن الاعتماد على الخارج لم يعد مبررا . كنا نبحث عن جرعات تموينية اضافية تساعد الاقتصاد المصري ، فجاء لنا البترول ومخدرات المصريين في الخارج وفاق دخلهما الخمسة مليارات من الدولارات كل عام . وكنا نبحث عن صديق أجنبي

يعين الاقتصاد على عشرته .. فعاء الاصدقاء بديون مستحقة السداد .. وكانوا مؤثرين للمشروعات ذات الربح السريع .. مثل البنوك وشركات المفاولات والسياحة والعمارات .. ايضا ، كنا نبحث عن شئ يدفع التنمية ويقلل احتياجنا للخارج .. ناذا بالانفتاح يضاعف الاستهلاك والاستيراد .. ويزيد الحاجة الى الخارج .

× × ×

ينقلنا ذلك لنقطة حيوية ، هل يمكن أن تكون هناك أنماط أخرى للتنمية أقل اعتمادا على الخارج ؟

وأقول : هذه هي القضية ، كل الانماط في الاستهلاك والتنمية تستطيع أن تربطنا بالخارج .. وتستطيع أن تقلل ارتباطنا به .  
والمسألة : أى الاختيارات تقدم .. وأى الاختيارات تؤخر ؟

إذا كان النموذج هو الدول الثرية .. فأننا لا بد أن نختار استهلاكاً ترفيهاً أو إنتاجاً خاضعاً لما نسميه «آخر ما أنتجته تكنولوجيا العصر» .. و .. علينا أن ندفع الثمن وسوف نجد من يشجعنا على ذلك ، لأنه يبيع .. ولا يشتري . يقبض .. ولا يدفع ، ينتج الآلات المتقدمة ، والسلع المختلفة ويبحث عن سوق نحن أصحابه .

أما إذا كنا نريد مصر ، يتناسب سلوكها مع امكانياتها . مع حقيقة أن غالبيتها من محدودى الدخل والبسطاء .. إذا اخترنا ذلك فإن سلوكنا في الاستهلاك والانتاج سوف يكون على نفس النمط . لا يهم أن نملك أكبر المصانع .. أو أحدث الطرق في الزراعة .. لكن المهم أن نحقق النتائج المرجوة بأقل امكانيات ممكنة .

مثال ذلك : الاسكان .. ومن ينكر أن بيوت الاسمنت ( المساكن الجاهزة ) أكثر تكلفة من أى طراز آخر .. ولا ينافسها غير مستحدث آخر هو البيوت المعدنية والزجاجية التى بدأت ترتفع فى القاهرة ؟

ان المسكن واحد ، وعلينا أن نختار أبنيته بالحجارة .. أو باللوب الرملى .. أو بالحديد والصلب .. أو بالاسمنت الخالص

.. و .. سوف تختلف التكلفة ، ويختلف مدى احتياجنا للاستيراد  
من الخارج .  
هل حسنا شيئا بهذه المناقشة ؟

بل نبهنا لقضية أساسية ينبغي أن نحسم . لقد زاد في ظل  
الانفتاح اعتمادنا على الخارج . نصف الدخل للاستيراد .. وحوالي  
ربع الصادر لخدمة الديون .. ثم نقول انهم يعطون .. لأنهم  
يثقون ..

ونقول : انها لعبة خطيرة .. تهدد الاقتصاد بشكل أساسي ..  
هل نتفق على ذلك ، قبل أن نناقش قضايا الاستهلاك والانفتاح  
الانتاجي والاسكان وغيرها من قضايا ؟ .. هل نتفق على أن أساس  
الأصل هو زيادة الاعتماد على الذات ؟  
أعتقد ذلك ..

## ● نحن والعالم الثالث وخيار صعب ●

نرتد الى الداخل

أم نندفع الى المجهول ؟

أصبح واضحا ، ومنذ عدة سنوات ، أنه لا مفر من أن تخصص الدول النامية غير البترولية جزءا كبيرا من حصيلة صادراتها .. لخدمة ديونها .

وأصبح واضحا أن التمويل الجديد ، القادم من مؤسسات مالية دولية رسمية ، أو من مؤسسات تجارية أو من بعض الحكومات .. لم يعد كافيا لسد عجز قائم .. ومتزايد .

في اجتماع لمحافظة صندوق النقد الدولي قال المجتمعون : المطلوب مزيد من القروض .. وبالتالي مزيد من الامكانيات المالية لصندوق النقد الدولي .

و .. كان ذلك نوعا من مواجهة الازمة من وجهة نظر للمجتمعين ولكن ..

هل يحل ذلك التمويل .. مشكلة العجز ؟

لكي نحدد الاجابة ينبغي أن نحدد أى نوع من العجز .. وبالتالي أى نوع نحتاجه من المواجهة ؟

لقد تخطى عجز الدول النامية غير البترولية مرحلة العجز الطارئ الذي يمكن أن يعالجه تمويل طارئ . يمثل في القروض والمعونات أصبح العجز ، مزمن ، متزايد حدة ولا تخف آثاره .

وتقول وثائق الصندوق الدولي أن عجز هذه المجموعة الدولية بلغ عشرة مليارات من الدولارات عام ١٩٧٤ . وقد أخذ هذا العجز اتجاها تصاعديا حتى بلغ عام ( ١٩٨٠ ) ٩٧ مليار دولار .

صحيح أن هناك عجز آخر لدى الدول الصناعية ، وصحيح أن



ذلك العجز قد زاد من ١٣ مليار دولار عام ( ٧٩ ) ٠٠ الى ٥٥ مليار ( توقع ١٩٨٠ ) .

ولكن هناك فارقا دون شك بين عجز ٠٠ وعجز فالأخير عجز طارئ . يتم استيعابه عن طريق رفع أسعار التصدير ٠٠ كما حدث عام ١٩٧٤ . ويساعد على ذلك تقدم هذه الدول واتساق هيكلها الاقتصادي وقدرته على إفراز حجم هائل من الانتاج .  
في الدول النامية يختلف الوضع ٠٠

وإذا تحدثنا عن عجز المدفوعات في هذه الدول وكيف أصبح عجزا مزمنًا ٠٠ نقول : انه ليس مجرد عجز مالي يتم علاجه بإجراءات مالية طارئة انه عجز هيكلي لا يمكن علاجه ٠٠ دون إجراءات تتصل بهيكل الاقتصاد .

يؤكد ذلك صندوق النقد الدولي نفسه حيث تقول وثائقه ان « هذا العجز الضخم قد لا يزول بسهولة في السنوات العديدة القادمة » .

ومن هنا فان الصندوق يقول « انه قد أصبح من الضروري أن تلعب المؤسسات المالية العالمية وخاصة صندوق النقد الدولي دورا كبيرا في إعادة تدوير الاموال » .

### ● تجربة السبعينات

في النصف الثاني من السبعينات تم تجربة هذا المنهج . عجز متزايد يقابله تدفق متزايد من التمويل الدولي ٠٠ تم ذلك عبر صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الرسمية . وكان بالنسبة لصندوق النقد مصحوبا بما يسمى سياسات التكيف اللازمة لاصلاح موازين المدفوعات . وهي سياسات تلتزم بها الدولة على شكل برامج يوافق عليها صندوق النقد ويسمى القروض على أساسها .

على الجانب الآخر . كان هناك التمويل التجاري . وقد لعبت البنوك التجارية دورا كبيرا في ذلك ٠٠ ولكن بقدر ما أخذت الدول النامية . بقدر ما سددت من تكلفة باعطة للديون ٠٠ فالقروض التجارية غير القروض التي تعطىها مؤسسات دولية مهمتها : الدعم .

على أى حال • فإن السؤال يظل قائما •• هل يعالج ذلك خلا  
هيكليا أصيبت به الدول النامية ؟

والجواب بالنفى •• فالاصلاح الاقتصادى •• وليس الاصلاح  
المالى هو المطلوب ••

صحيح أن خبراء صندوق النقد يعتقدون أن الاصلاح المالى قد  
يؤدى لاصلاح اقتصادى •• لكن ذلك طريق طويل غير مأمون •  
أنه يترك لعوامل السوق أن تحدد المستقبل •• وعوامل السوق  
كثيرا ما لا تحاى التنمية العادلة والمضطردة والمتسقة •

### ● ٣ طرق

أما ذلك الموقف فإنه لا مفر للدول النامية غير أن تختار طريقا  
من ثلاثة :

● الاستمرار فى الطريق الحالى • اقتصاد غير متوازن •  
جمرات مالية من الخارج تحدث له توازنه عاما بعام •• وشهرا  
بشهر • تزايد فى المعز •• وتزايد فى الاقتراض بشكل أصبحت  
المؤسسات الدولية ذاتها تتوقع أن يستمر طويلا •• وهو ما يعنى  
أنه لا يدخل فى توقعاتها : اصلاح هيكل سريع يعيد التوازن  
لاقتصاديات هذه الدول ويفنيها عن الاقتراض الخارجى •

وترد هذه التوقعات على رهان دخلته الكثير من الدول النامية •  
وهو أنها بجرعات مالية اضافية ستحل مشاكلها الجارية وتبنى  
مشروعات للتنمية • تسد القروض وأعباءها •• وتزيد معدلات  
النمو ••

أصبح واضحا أن الرهان خاسر • وإن معدل النمو فى افريقيا  
على سبيل المثال - لم يزد تقريبا عن معدل نمو السكان ٣٪ فى  
الموسم خلال السنوات الاخيرة •• ذلك مع استمرار الاقتراض  
وتزايد المديونية • وتزايد المعز •

● أما البديل الثانى فيتعلق بأن يستمر السلوك الاقتصادى  
الحالى وإن تتغير القوة التفاوضية للدول النامية • وتزيد القدرة  
التبادلية لسلعها •

يقول آخر أن يصبح العالم الثالث قادرا على زيادة أسعار منتجاته بنفس المعدل التي يزيد بها العالم الصناعي أسعار ما ينتجه . وقد حدث ذلك في مجال البترول . ولكن ذلك كانت له ملايساته التي تتعلق بندرة الطاقة ، وتكتل المنتجين . وقبول أكبر مستهلك للطاقة - وهو الولايات المتحدة الأمريكية - لاسعار أهل لتصف منافسيها في اليابان وأوروبا الغربية .. وتفسح السبيل لبدائل الطاقة الأكثر تكلفة .

هل يتكرر النموذج في سلع أخرى ؟ .. وإذا تكرر فهل يحسم السباق المتكافئ بين الدول النامية والمتقدمة .. أم يسرع دوران ذلك السباق فترتفع الاسعار الصناعية بشكل مضطرب وتزايد مع كل ارتفاع لاسعار الخامات .. الانتاج الرئيسى للدول النامية ؟ .. اذا حدث ذلك فان المشكلة تظل قائمة ..

أما اذا تزايدت أسعار الخامات - وبالتالي تزايد سعر العمل لانسان العالم الثالث - ولم تزايد أسعار السلع الصناعية بنفس النسبة .

ويقول آخر : اذا اقترب انسان العالم الثالث .. وانسان العالم الاول .. من حيث قيمة الجهد البشرى فان التحول يكون لصالح الدول النامية ..

و .. لا أظن أن ذلك واردا . وإن كان العمل من أجله أمر ضرورى .

### ● الارتداد للدخل

● لا يبقى غير طريق ثالث . قد نسميه : الارتداد للدخل أو الاعتماد المتزايد على الذات .. وبدرجة حادة ..

ولا يعنى ذلك مجرد مزيد من الجهد الوطنى فى مجال الانتاج وتنظيم الاستهلاك لكنه يعنى سلوكا آخر ونمطا آخر للحياة . انه يعنى استراتيجية جديدة بالكامل .

مقومات هذه الاستراتيجية أن تنتج الدول النامية حاجتها الكاملة من الغذاء .. فالميزان قد أصبح يميل لغير صالحها ..

ودول الصناعة تصبح تدريجيا هي دول الزراعة • والمتفوق في  
السلسلة الصناعية قد أصبح هو القادر على انتاج الغذاء والتحكم فيه  
وليس صعبا أن ينتج كل شعب وباستثنائات قليلة - غذاءه  
وشراؤه •• قد يؤثر ذلك على محاصيل تصديرية أخرى •• ولكن  
•• في المدى المتوسط • وليس البعيد سوف يصبح الغذاء أغلى  
ثمنا وأكبر أثرا •

أيضا • فإنه من الطبيعي أن ينتج كل شعب ما يحتاجه - أو  
معظم ما يحتاجه - من أساسيات : في الملابس والسكن والخدمات  
العامة التي تطلق عليها دوائر الأمم المتحدة « الحاجات الأساسية » •  
يتطلب ذلك وحتى يكون مستطاعا • التأثير في متغيرين هما :  
الاستهلاك •• والانتاج ••

والاول يتعلق بالسلوك • كما يتعلق بنمط توزيع الدخل ••  
فحيث تشتد الفوارق •• يتزايد الاستهلاك الترفي •• وحيث  
تقل الفوارق - وهو ما يمليه واقع الدول الفقيرة - يقل ذلك  
الاستهلاك •

هناك بالطبع جانب آخر هو : الاستهلاك الجماعي وهو مرهون  
بسلوك الحكومات وقدرتها على كبح جماح الانفاق المتزايد وترشيد  
هذا الانفاق وتحقيق أكبر عائد منه •

وفي الحالين : في مجال الاستهلاك العائلي أو العام •• فإنه  
يجب أن يكون واضحا أن نموذج الدول المتقدمة •• غير ممكن ••  
وأن الثفرة بين الدول المتخلفة والمتقدمة قد أصبحت من الاتساع  
بحيث لا يمكن أن نقول : هذا هو النموذج المستهدف • أصبح  
ضروريا أن يكون للعالم الثالث نموذجه الذي يساير إمكاناته  
وبيئته •

لا معنى ذلك أن يعيش انسان العالم الثالث متعطلا • ولكن معناه  
أن يبحث عن وظيفة الاشياء •• وليس مظهرها • ولا يهتم أن يمتلك  
المستحدث •• لكن المهم أن يمتلك ما يفي بحاجته الأساسية في  
الماكل والمشرّب والسكن والصحة والتعليم والثقافة والترويح  
والمرافق الحيوية •

يعنى ذلك أن نحارب النموذج المسعور .. وأن نعيش حياتنا  
تمتد يدنا للخارج بقدر الضرورة .. وليس بقدر التطلع . بقدر  
الحاجة .. وليس بقدر الاشتهاه أو الميل للتقليد .

### ● جانب آخر

الجانب الآخر للمعادلة . مع ضبط الاستهلاك ونمطه ولموه هو:  
الانتاج .

فى جميع الاحوال سيصبح ضروريا زيادة الانتاج . وفى جميع  
الاحوال سيتم قدر من التعاون الدولى فى هذا المجال .. ولكن ..  
أى تعاون .. وبأى استراتيجية .. وإذا كان التعاون ضروريا  
فى شراء الآلات .. فماذا عن الاموال ؟

ان التنمية تعتمد على عناصر عدة احدها : رأس المال والاساس  
أن يتكون ذلك محليا .. والاستثناء أن يتم استكماله من الخارج ..

ولكن .. عبر تجربة السنوات الماضية فقد أصبح الاستثناء هو  
القاعدة .. وأصبح استيراد الاموال هو الطريق السهل لاستكمال  
الاحتياجات الجارية والراسمالية فى وقت واحد .. وقد عرض  
ذلك الدول النامية لمخاطر الاقتراض وأعباء الديون .. كما عرض  
استقلالها - ومن خلال شروط القروض والاستثمارات الاجنبية  
وقوة الشركات متعددة الجنسية - للخطر .

أصبح على الدول النامية أن تقبل رأس المال الاجنبى « بشروطه »  
وأبسط الشروط : اختيار نمط النمو . وتكنولوجيا التقدم .  
لايم أن يكون ذلك مناسبا للدول المعنية أو غير مناسب .. فالقروض  
أو صاحب رأس المال تاجرا يبيع سلخته وخبرته وتكنولوجيا  
بلده .. وليس مصلحا اجتماعيا أو متطوعا فى سبيل الانسانية .

ومع ذلك فالطريق غير مسدود ومشكلة رأس المال يمكن  
« تحجيمها » . باختيار نمط للنمو يناسب أيضا حاجة الدول  
النامية وامكانياتها .

مثال ذلك : نمط المشروعات .. وهل نختار مشروعات تقوم على  
تكثيف رأس المال . كما يحدث حاليا .. أم مشروعات تقوم على

تكثيف العمل ؟ .. وهل نعتد على تكنولوجيا بسيطة - وربما محلية - ورخيصة .. أم نعتد على تكنولوجيا متقدمة .. تجر وراءها : الآلة والخبر أو الصبء المالى .

انها نقطة اختيار . والدول النامية تستطيع أن تكون لها مشروعاتها التى تعتمد على الذات . سوف تكون شيئا آخر غير ما ينتجه الغرب والشرق .. وقد تلقى فى بعض الاحيان عند اشكال بدائية للانتاج اليدوى المنتشر فى ربوع آسيا وافريقيا .. لكن ذلك سوف يسد حاجة أساسية ويدفع ضرر الاقتراض والاعتماد على الآخرين .

ويتعلق الامر ايضا . بسلوك المجتمع فالانتاج - فى النهاية - للاستهلاك .. واذا لم يكن المستهلك خارجيا فلا مفر من أن يتم ذلك التلاحم بين سلوك المستهلك المحلى ورغباته .. وسلوك المصانع والمزارع والمتاجر .

### ● عبء العمالة ..

وهنا قد يصادف الدول النامية عبء أساسية وهى أن العمالة لديها لم تعد كما كانت : غزيرة ورخيصة انها - ومع التضخم المالى . قد أصبحت تدفع أكثر من أجل اليد العاملة .

يعنى ذلك : ان اغراء الميكنة الكاملة أمر وارد .. والنموذج الغربى فى الانتاج الكبير يجد سندا .

ولكن .. هل ذلك - اعنى ارتفاع تكلفة العمالة - وهو الحال فى الهند أو الصين أو باكستان أو نيجيريا من الدول ذات الكثافة السكانية العالية .

أعتقد أن فائض العمالة مازال عنصرا ضاغلا على الحكومات ، وأن توظيف هذه العمالة فى مشروعات أقل تقدما من الناحية التكنولوجية أو أقل تكلفة من الناحية الاقتصادية .. وأكثر قدرة على توظيف اليد العاملة . وانتاج السلعة الرخيصة .. قد أصبح ضروريا .

يبرز ذلك • بالإضافة للأسباب السابقة • استمرار حالة التضخم في العالم • وهو ما يعني استمرار الخطر بالنسبة للمفقرات •

لقد سجلت أرقام النمو الاقتصادي للدول الصناعية أقل معدل لها منذ عام ١٩٧٤ • وكان ذلك عام ١٩٨٠ إذ لم تتجاوز النسبة ١ ٪ و ٠٠ مع ذلك استمر التضخم واستمرت معاناة العالم !

وسوف يستمر العالم الثالث يدفع مالم يأخذ المبادأة ويبادر بحل مشاكله •• بمنطق آخر • ومنهج مختلف • يحتاج ذلك : إجراءات راديكالية ••

ويحتاج قدرة سياسية فائقة •• وابتكارا في الحلول المطروحة للمساكن الاقتصادية •

واقتصاديو العالم الثالث يستطيعون ذلك • قد يختارون الحل الثالث « الاعتماد على الذات » • وقد يختارون الحلول الثلاثة معا •

قدور من العون الدولي وقدور من زيادة القدرات التفاوضية وقدور من الاعتماد على الذات •

قد يختارون هذا أو ذاك ولكنهم في كل الأحوال لابد أن يفعلوا شيئا جذريا •• يرسم المستقبل • ويقلل اعتماده على الآخرين • يصدق ذلك في مصر ، وفي معظم بلدان العالم الثالث على السواء •

## ● واوراق عمل ●

احتدمت بعض المشاكل في مصر وأصبح متمذرا الحديث عن الاقتصاد ( دون ) الوقوف أمامها ..

وبينما كانت مشكلة الاسكان منذ سنوات تنحصر في خلق الرجل ، تكاد تصبح مع بداية الثمانينات : مشكلة من يسكن .. ومن لا يسكن !

أصبحت مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية ذات وزن أول .

في نفس الوقت أصبحت قضيتي الاستهلاك واستيراد الاجنبي . قضية تبديد موارد المجتمع في سلع ترفية أو اتفاق حكومي غير رشيد .. أصبحت هاتين القضيتين من القضايا الرئيسية لاي اصلاح اقتصادي .

و .. بعيدا عن الغزويق ، ألجا الى الاسلوب المباشر والعاجل .  
أسلوب التقارير وأوراق العمل ..  
وقد يكون ذلك مفيدا .

## ورقة عمل رقم ( ١ ) :

### الترجمات حول مشكلة الاسكان

التكلفة وأسعار التمليك والتاجر .. مع بروز ظاهرة جديدة هي ١ - تلخص المشكلة في قلة العروض عن المطلوب ، وارتفاع انتشار المساكن الخالية لعدم المقابلة بين ما يطلبه العارضون وبين ما يستطيعه الراغبون في السكن من شروط .

٢ - يمكن زيادة العروض من مساكن بوسيلتين :

الاولى - زيادة ما يوجه للاستثمار في الاسكان :

× × بتوجيه نصيب الماملين في الارباح المخصص للخدمات المركزية لانشاء المساكن .



× × ويتوجيه المشروعات التي تقام في مناطق عمرانية جديدة  
بإنشاء مساكن للعاملين بها .

× × وبإعادة اجتذاب المدخر الصغير الذي كان يعمل في  
الخارج لامتلاك منزل صغير ولم تمد مدخراته كافية لذلك طبقا  
لمستوى الأسعار الحال .

× × وبتخصيص نسبة مئوية ثابتة من موارد المحافظات  
للاسكان الاقتصادي ولدة عشر سنوات .

والوسيلة الثانية - استخدام المتاح للاستثمار بشكل أفضل  
وبما يعطي عددا أكبر من الوحدات ، أو ذلك بتخفيض تكلفة البناء  
بشكل عام ، واستنباط أنماط جديدة من الاسكان تفي بالاحتياجات  
المعيشية ولا تمثل نوعا من الترف .

٣ - على هذا النحو فإن خفض التكلفة تمثل حلقة رئيسية في  
المشكلة ، ولتخطي التكلفة يمكن :-

(أ) استبعاد الانماط الأكثر تكلفة وعدم الترخيص بها فالعمرات  
التي تعتمد على الهياكل الحديدية والواجهات الزجاجية الكاملة  
تتكلف أكثر وتحتاج لنفقات جارية أكبر بالنظر لاعتمادها على  
تجهيزات تدفئة كتكييف الهواء ومحطات توليد الكهرباء الخاصة .  
كذلك فإن المساكن الجاهزة تعتمد على كميات أكبر من الاسمنت  
والمواد المستوردة وفي الحالتين تأتي النتائج بتكلفة أكبر وعقب  
أكثر على ميزان المدفوعات .

(ب) ويدخل في اختيار الانماط تحديد مستوى البناء ، ومن  
المقترح أن يقف البناء ولدة عشر سنوات عند حدود « اقتصادي -  
متوسط - فوق المتوسط - ويلقى اللوكس والسوبر اللوكس  
والذي يستنزف الكثير من الموارد المالية والمينية » .  
المحلية المستوردة .

(ج) ولخفض التكلفة لابد من إعادة النظر في كل عناصر التكلفة  
بحيث تقتصر على الاثمان الفعلية للمواد وقوة العمل مع اختصار  
الهامش الذي يتجه للسوق السوداء أو لارباح طفيلية بسبب  
المضاربة .

٤ - تخضع مواد البناء جميعها للتسليم مرة أو الربح المحدد مع تحسين نظام التوزيع بحيث يحصل الجميع في وقت معلوم على ما يحتاجونه . مع تجريم اللجوء للسوق السوداء بالنسبة للبائع والمشتري وتشديد العقوبة عليها .

ويتم تخطيط احتياجات قطاع التشييد كاملا في وقت واحد (٥) وفي مجال مواد البناء أيضا يتم إنشاء وحدة تابعة لمهد بحوث البناء في كل محافظة تكون مهمتها اختيار المواد الارضى والاوفر محليا وتشجيع انتاجها والارشاد لطريقة البناء وتوجيه مراكز تدريب العمال على استخدامها اذا لزم .

٦ - لابد من تدخل حاسم في اسعار الاراضى واسعار العمالة : ومن المقترح بالنسبة للعمالة وضع « برنامج العام الواحد » الذى يتم فيه تخريج أكبر عدد من الفنيين بما يؤثر على حجم المطروح منهم . مع دراسة امكانية حظر الهجرة بالنسبة لعمال البناء لمدة ثلاثة أعوام .

ويستمر برنامج التدريب ( لكن فكرة العام الواحد للمواجهة العاجلة )

٧ - وبالنسبة للأراضى : والتي تمثل ماليتها أرباحا لم يبذل فيها أى جهد ، كما تمثل جزءا كبيرا من التكلفة ، وعائقا دون دخول المستثمر الصغير مجال البناء . كما كان قبل ذلك . فانه يمكن التأثير في أسعارها بطريقة من اثنين : -

(أ) عرض ما قد يكون مملوكا للدولة بأسعار منخفضة مع اشتراط عدم التصرف لمدة عشر سنوات ( بالنسبة للأراضى المتخللة للممران ) وبأسعار رمزية بالنسبة للمدن الجديدة ، وبحيث لا تنافس الدولة على رفع الاسعار .

(ب) اخراج الاراضى تماما من سوق العرض والطلب وتعدد أسعارها وفقا للموقع ورجوعا لاسعار عام ١٩٧٤ .

وحتى لا يحدث ذلك هزة شديدة في الاسواق خاصة ان البعض سيضار من ذلك فانه لابد ان يأتى هذا الحل في سياق حل شامل لقضية الاسكان يفصل بين الاستثمار في مجال الاسكان والانتاج بالأراضى ، ويضع القضية بالوضع الذى تستحقه وهى أنها قد أصبحت تمثل خطرا على السلام الاجتماعى وانه لم يمد هناك مفر

من أن تكون البدايات عكس المألوف فنبدا بتحديد الثمن المناسب للوحدة وإيجارها ٠٠ ونحدد ما يمكن تحديده من عناصر التكلفة. ومسئولا لهذا الثمن ، وليس العكس ، وإن لزم التوفيق بطبيعة الحال .

٨ - قد يبدو الاقتراح السابق - أو مجمل الاقتراحات السابقة وكأنها تهدد حوافز القطاع الخاص للبناء ٠٠ ولكن معالجة ذلك يأتي باشاعة جو من الطمأنينة تسندده اجراءات تقول ان ما يتم ضربه : الاتجار بالاراضي ، والاتجار في السوق السوداء ٠٠ وأنه يبقى للمستثمر أن يحصل بعد ذلك على الربح المقرر وهو ٧٪ سنويا من قيمة البناء في حالة التاجر ونسبة ربح معقولة في حالة التمليك . كذلك فإن خفض التكلفة يمثل حافزا كبيرا للاستثمار ٠٠ وبعبارة أخرى فإن الاستثمار في البناء لا يمس ، لكن ما يمس هو تجارة الاراضي وتجسار السوق السوداء في مواد البناء وحذف الأرباح والنتيجة من ذلك لحساب المالك والمستاجر معا ٠٠

٩ - ولزيادة حجم العروض للإيجار فإنه لا بد من محاصرة ظاهرة التمليك :

× × باخضاع الوحدات التي يتم تملكها للربح المحدد  
× × باعطاء أولوية تسليم مواد البناء لمن يلتزم بالتأجير لمدة لا تقل عن عشر سنوات

× × باعطاء الأولوية في القروض الميسرة لنفس الفئة  
× × باتجاه المحافظات والقطاع العام وحدات الانتاج للتأجير بدلا من التمليك على أن - ينشأ بكل جهة صندوق للاسكان يتم تمويله من الإيجار مضافا له الاعتمادات والقروض الجديدة ٠٠

١٠ - بتخفيض أسعار الاراضي والبناء سوف يستمر الاستقطاب الزامن للمدن مع احتمال اختلاف نوعية المدخرين فيحجم بعض كبار المستثمرين بينما يعود لهذه التأثيرة صفار المدخرين والذين يتم طردهم حاليا من هذا المجال .

١١ - لتفسير النمط الحالي في الطلب على المساكن يلزم نشر المشروعات التي تقدم شقة مؤثقة بما يلقي تلمط الطبقة الوسطى والعليا في امتلاك غرفة خاصة للاستقبال وأخرى للطعام وبما يجعل استخدام المساحات المتاحة : أفضل ، وبتكلفة أرخص .

## ورقة عمل رقم ( ٢ ) :

### اقتراحات حول ترشيد الاستيراد

١ - في تحليل ظاهرة تضخم الواردات ينبغي الا يقف التحليل عند مجموعة السلع الاستهلاكية ، فكثير من السلع الوسيطة والاستثمارية توجه في النهاية لانتاج سلع وخدمات ذات طبيعة ترفيهية أو غير أساسية ( مثال : مواد البناء الخاصة بالبناء الفاخر )

٢ - في التحليل أيضا يتضح خطورة الاعتماد المتزايد على الخارج في مستلزمات التنمية ، وبمعدلات لا يبررها غير اختيار أنماط غير مناسبة من المشروعات اذ تبلغ نسبة المكون الاجنبي في استثمارات القطاع العام لسنة ١٩٨٢/٨١ طبقا لجدول الخطة : ٥٢٢٪ . وإذا كان من الطبيعي أن ترتفع نسبة المكون الاجنبي لقطاعات بينها كالصناعة فانه غير مبرر أن تكون هذه النسبة ٥٧٩٪ في جهاز المقاولات و٣٧٨٪ في التجارة والمال و٣٥٣٪ في الاسكان و٥٠٨٪ في الخدمات الصحية و٤٦٣٪ في التعليم والبحوث العلمية .

ويتطلب الامر مراجعة نمط الاستثمار وأسباب اعتماده المتزايد على الخارج ودور القروض والتسهيلات في تشجيع هذا الاتجاه .

وبالمراجعة . يمكن اختصار الكثير من الواردات في هذا المجال والاعتماد على الجهد المحلي ( يبلغ المكون الاجنبي لاستثمارات القطاع العام فقط عام ٨١-٨٢ - ١٨٤٤ مليون جنيه ) .

٣ - يحظر استيراد السلع الاجنبية التي يكون لها مثيل محلي يكفي حاجة السوق ، مع احكام الرقابة على جودة المنتج المحلي ( أمثلة : السجاد ، الاقمشة ، الاثاث ، الأحذية ) .

٤ - يتحدد ما يمكن نسبيته بالسلع الترفيهية التي تخلق أنماطا لا نستطيعها من الاستهلاك ( مثال : استهلاك الراديو الذي تحول للتليفزيون ثم التليفزيون الملون ثم الفيديو وأدوات العرض الخاصة ) .

ويحظر استيراد ما يتم اختياره من هذه السلع ( مقترح : أجهزة الفيديو والسلع المعمرة الفاخرة التي يصعب أن تأتي عن طريق التهريب مع القادمين من الخارج ) .

وفي نفس الوقت تتحول اعتمادات استيراد الاجهزة الهندسية للانتاج المحلي ( مثل : التليفزيون والثلاجة والغسالة ) .

٥ - مراقبة واردات مشروعات الانفتاح والتأكد من جدية استخدامها ، وانها لم تات للتجار بها (مثال : مستلزمات الفنادق)

٦ - يلغى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة الذي كان سببا في تخفيض سعر الجنيه الى حد كبير ، كما كان سببا في اساءة استخدام مدخرات المصريين في الخارج وخلق سوق مستقل خارج إطار البنوك .

في نفس الوقت نشدد مراقبة الجمارك منا من نشاط تجار الشنطة ، ويتم الوفاء بحاجيات السوق الاساسية مما كانت تستورد عن طريق هذا النظام من خلال الموارد الرسمية لل نقد .

٧ - بالتشجيع والتوجيه يمكن جذب مدخرات المصريين في الخارج بما يجعلها مصدرا جيدا لتمويل الواردات . ومن المقترح :

( ١ ) العودة لنسبة اجبارية من الدخل يتم تحويلها للعملة المحلية ويكون ذلك مقابل التعليم والتدريب والسماح بالعمل في الخارج ومقابل تدخل الدولة لحماية حقوق العاملين المصريين مع الدول المختلفة .

(ب) السماح بنسبة فائدة تعوض بعض الشيء ما كان يرجوه المديرة من علاوة ينالها بالكامل في السوق السوداء . . . . . وإن كانت الانظمة الادخارية الحالية تسمح بذلك . . . . . فالتحويل بسعر ٨٣ قرشا للدولار وليس ٧٠ قرشا يعني انه قد حصل على ٥ مقابل تمويل واردات ١٣ قرشا في الدولار الواحد .

ومع توقع انكماش في التحويلات لبعض الوقت لا بد أن يكون الاجراء مصاحبا لبقية اجراءات ضبط الواردات بحيث لا يؤثر هذا الانكماش وبعيد تستطيع البنوك المصرية تمويل التجارة بالكامل .

٨ - لاسباب عدة تم التوسع فى التعامل مع الاسواق الاكثر تقدما والاكثر تكلفة فى استيراد السلع والخدمات والحصول على التكنولوجيا . . وقد شجع على ذلك بعض المواقف السياسية .  
والتحيزات الفنية ، واتفاقات القروض .

من المقترح اعادة النظر فى مصادر الشراء لاختيار الارخص بصرف النظر عن العوامل السابقة .

( مثال : غزت أسواق شرق آسيا بلدان الخليج الثرية بسبب السعر . . ولم يحدث ذلك فى مصر وإن تم التوسع فى التعامل معها من خلال مشروع كساء العاملين ) .

٩ - اعادة النظر فى أسلوب العمل بالاتفاقيات حيث كان الربط يتم بين التصدير والاستيراد . . مع مراعاة الاسعار العالمية . ذلك بالإضافة الى أن أسواق هذه الدول - وهى دول اشتراكية فى معظمها - تمثل العميل الاول لعدد من الصناعات غير التقليدية مثل : الاثاث والجلود والمطهر .

### ورقة عمل رقم ( ٣ ) :

#### الاقتراحات حول تشييد الاستهلاك العائلى

١ - نسبة نمو الاستهلاك العائلى تنم الآن فى الحدود المعقولة التى تقابل تزايد السكان والتطلع لمستوى معيشى أفضل . . ومع ذلك فإنه بالتحليل يتضح وجود اسراف فى قطاعات ونقص فى معدل الاستهلاك الضرورى فى قطاعات أخرى .

٢ - يعبر الاستهلاك الترفى والمسررف عن وجود وفرة من النقود ووفرة من مجموعات سلمية بعينها ويصبح العلاج للشقين ضرورى :  
المعرض من السلع والخدمات والمعرض من النقود .

وفى مجال تقليل المعرض من السلع والخدمات الترفية فإن تنفيذ الاقتراحات السابقة فى مجال : الاستيراد والسكان يفى بجزء كبير من المطلوب .

٣ - يمثل العاملون وأصحاب الأعمال في القطاعات الاقتصادية الجديدة وفي الخارج ضغطا واضحا : لزيادة التدفق النقدي ، ولتجديد أنماط معينها في استهلاك السلع والخدمات .. ومن الصعب أن يمالج ذلك بشكل كامل في ظل تلتفترات الحالية .. ومع ذلك فانه في مجال الدخول يصبح التأثير عليها وتقليل المتاح منها للاستهلاك :

(أ) بفتح قنوات ادخارية واستثمارية جديدة .. وقد بذل القطاع المرمي وقطاعات أخرى جهدا في ذلك .. لكن وجود حملة مستمرة للترويج لمشروعات جديدة وإذكاء الحماس القومي والرغبة الخاصة للمساهمة فيها أمر ضروري . وهو أمر تشارك فيه الأجهزة الاعلامية والسياسية أجهزة الاقتصاد ، والمهم هو طرح هذه المشروعات التي تبدو مربحة على المستوى الخاص أو ذات عائد قومي واضح .

والاكيد ان اغلاق بعض مسارات الاستهلاك سيوجه النقود بالضرورة للادخار .

(ب) بسياسة ضريبية أكثر عدلا وحسنا بحيث تتم مصادرة أجزاء كبيرة من الدخول العليا . فيما عدا ما يعاد استثماره في مجالات تعددها الدولة .

ذلك مع إعادة النظر في الإعفاءات المقررة حاليا .

(ج) بالتأثير في توليد الدخول خاصة في مجالي : أجور الحرفيين وبعض المهنيين ، والارباح المتولدة في قطاعات لا تقدم انتاجا سلميا .. والاكيد ان ضرب الفساد والاثراء غير المشروع والتهرب الضريبي وضرب السوق السوداء في مواد البناء وعلف الماشية والمضاربة على الاراضي .. ذلك يؤثر في الدخل المتولد والمطروح للاستهلاك .

٤ - يجب أن يصاحب ذلك حملة اقناع من الصحف والمجلات والتلفزيون والاطاعة والمنظمات النسائية والحزبية لاتباع أنماط في الاستهلاك تتناسب مع دخل الاسرة المصرية .. على ألا يكون ذلك في مجال النصح وإنما بتقديم أفكار محددة ونماذج واضحة لما يتبع .

## ورقة عمل رقم ( ١ ) :

### اقتراحات حول الاسراف في الانفاق العام

١ - حسن استخدام اعتمادات الباب الاول بالنظر في تحديد المعجز والفائض قبل تعيين موظفين جدد بحيث يسند الفائض المعجز القائم أولا .

٢ - إعادة النظر في بعض مصروفات الباب الثاني :  
× × يحظر اعلانات الحكومة والقطاع العام في غير الاغراض التجارية أو المتعلقة بالعمل .

× × بأعادة تدريب عدد محدود في كل مرفق على أعمال الصيانة للبياء والانارة والآلات والمعدات والسيارات .. الخ ويكون هذا الفريق .. مع موظف أو مهندس مختص - مسئول عن التشغيل السليم مع انشاء سجلات للصيانة فيما يتعلق بالآلات والسيارات والمعدات ذات القيمة ( كروت ) .

× × بتقييم ما يصدر من مطبوعات حكومية لحذف ما لا يؤدي رسالة تذكر .

### ٣- ترشيد نفقات الباب الثالث والرابع :

× × باختيار أنماط من المشروعات تعتمد على تكثيف العمالة أكثر من اعتمادها على رأس المال أو تعتمد على الموارد المحلية أكثر من اعتمادها على الموارد الأجنبية .

× × بالتحكم في مصدلات تنفيذ المشروعات وتوقيت تنفيذها واحترام التعاقدات وبناء كل العلاقات في مجال التشييد ومجال الاستثمار بشكل عام على أساس التعاقد الملزم والمرتب للجزاءات في حالة الإخلال به .

( ملحوظة : لالتزام مشروعات الاسكان في القطاعين العام والخاص والتعاوني بأى شروط نهائية من حيث السعر ، أو المواصفات ، أو موعد التسليم ! ) ..

× × تقليل الاعتماد على القروض حيث أن فوائدها تمثل ممبأ اضافيا على الاستثمار .. كما أن وفرتها في بعض الاحيان يعزى بالاسراف الشديد ويقلل فرص الرقابة .  
ويسترعى ذلك أسلوبا آخر لتمويل خطة التنمية بحيث يزيـد الاعتماد على الذات ..



## وثائق واحصاءات

### أولا - الوثائق

خلال شهرى يناير وفبراير من عام ١٩٨٢ دارت مناقشات واسعة في مصر حول ، المسألة الاقتصادية . كانت بداية النقاش النقاط السبعة التي طرحها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، والذي دعا مؤتمرا اقتصاديا خاصا لمناقشة القضية الاقتصادية ، وانعقد المؤتمر في ١٣ فبراير .

وقد اتسم المؤتمر بأهمية خاصة فقد تقدمت له نحو أربعين وثيقة من جهات مختلفة حزبية وحكومية وجامعية وأفراد .. واتفقت معظم الأوراق حول ضرورة وجود نظرة شاملة في المسألة الاقتصادية .. بينما اتجهت بعض الأوراق لمعالجة قضايا جزئية كالدم والقطاع العام والاستهلاك والاستيراد .

ولأهمية هذا المؤتمر - الذى توقع البعض أن يكون نقطة تحول في السياسة الاقتصادية ، رأينا أن يتضمن الكتاب بعضا من وثائقه .. و .. لفخامة هذه الوثائق فأننا نكتفى بعرض ملخص أو مقتطفات لبعض منها مما يحمل دلالة خاصة .

الصفحات القادمة من وثائق : المجالس القومية المتخصصة ، والبنك المركزى والاحزاب السياسية الاربعة : الوطنى والتجمع والعمل والأحرار .

## المسار الاقتصادي المصري

### ( مقدمة )

تعانى مصر في الوقت الحاضر عددا من المشكلات الاقتصادية يمكن حصرها أساسا في التالي :

**أولا :** اختلال داخلي بين الطلب الكلي والمرض المحل ، ويظهر هذا الاختلال بصورة واضحة في الإسكان وفي المواد الغذائية لاسيما الأساسية نتيجة قصور الانتاج المحل منها .

**ثانيا :** اختلال خارجي بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، كان من الممكن أن يشكل خطرا جسيما على البلاد لو لم تتحقق خلال السبعينات زيادات ملموسة في حصيلة صادرات البترول ورسوم المرور في قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج بالإضافة الى القروض الخارجية .

**ثالثا :** اختلال في سوق العمل ، حيث أصبحت مصر تعاني في السنوات الأخيرة من فائض كبير في العمالة غير الفنية يساهم في تضخم الطلب ، ونقص شديد في العمالة الفنية المدربة يساهم في تضخم النفقة .

**رابعا :** سوء توزيع الدخل القومي ، حيث يلاحظ ارتفاع الدخل لدى نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع في حين تعاني الغالبية من انخفاض الدخل الحقيقية .

وقد تضافرت في ظهور وتفاقم هذه المشاكل خلال السبعينات أسباب سياسية ودولية واقتصادية واجتماعية .

ومن أهم الأسباب توجيه جانب كبير من الموارد لتمويل مرحلتين الحرب والسلام مع إسرائيل منذ أوائل السبعينات حيث كانت الدولة مضطرة الى التركيز على الانفاق العسكري والانفاق للتعويض وإعادة بناء مدمرته الحروب فيما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .

وبالنسبة للأسباب الدولية ، فقد اعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ارتفاع كبير في الأسعار العالمية للبترول والسلع الصناعية والسلع

الغذائية خاصة القمح الذي تضاعفت أسعاره خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

وقد انعكس ذلك على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة حيث زاد العجز في كل منهما نتيجة زيادة قيمة الواردات بصفة عامة وزيادة قيمة الدعم بصفة خاصة .

ومن بين الأسباب الاقتصادية اتباع سياسات ساعدت على تشجيع الاستهلاك بدلا من ترشيده وتشجيع الصادرات السلمية وتطوير القطاع العام والزراعة وتنمية الادخار وزيادة الضرائب على الدخل المرتفعة والاستهلاك خاصة على السلع الكمالية ، هذا بالإضافة الى قصور الانتاج المحل الزراعي والصناعي ، الامر الذي أدى الى تفاقم مشكلة عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنات العامة ، فكانت الدولة تضطر الى الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل عجز الميزان وعلى التمويل التضخمي ( التوسع النقدي ) لتمويل عجز الموازنة .

ومرد ذلك اساسا الى غياب استراتيجية واضحة للاقتصاد القومي او سياسات اقتصادية موضوعة من خلال رؤية شاملة وتخطيط طويل الاجل ، وانما كان يكتفى باتخاذ الاجراءات اللازمة لسلاج ما ينشأ من مشاكل يومية . وهكذا كانت الحلول في أغلب الاحيان مسكنات للمشكلات ومؤجلة لمتبعاتها ، ولكن سرعان ما تظهر هذه المشكلات من جديد بل بعدة وثقل أشد مما كانت عليه .

كما كان للأسباب الاجتماعية دور هام في نمو المشاكل الاقتصادية ومن أهم هذه الأسباب تزايد السكان بمعدل مليون نسمة كل عشرة أشهر ، وتفضيل الأفراد الاتجاه نحو التعليم العام ثم الاعتماد على الدولة لتدبير الوظيفة ، بينما الدولة في حاجة ماسة الى المزيد من خريجي التعليم الفني وتنمية روح المهارات في الإنسان المصري للبحث عن عمل منتج يمكنه من اكتساب عيشه وزيادة دخله دون الاعتماد على الدولة التي تجمعز مواردها عن الوفاء بكل هذه المتطلبات .

وقد حان الوقت للتفكير الجدي والعمل الجاد للبدء في حل المشاكل الاقتصادية المذكورة عن طريق التخطيط العلمي السليم القائم على فلسفة مؤداها :

١ - التركيز والتوسع في إقامة مشروعات الصناعات التصديرية

لأسيما تلك التي لمصر فيها ميزة نسبية ، فيساعد ذلك من ناحية في حل مشاكل البطالة المتفاقمة ومن ناحية أخرى في توفير موارد ذاتية دائمة من النقد الأجنبي . وقد يساعد مصر في ذلك موقعها الجغرافي الممتاز وما يتوافر لديها من موارد بشرية ومادية ومحاصيل زراعية مثل القطن .

٢ - قصر نشاط القطاع المصنعي على المشروعات الاستراتيجية والمشروعات التي لا يمكن للقطاع الخاص الدخول فيها ، وإطلاق حرية القيادات الإدارية في تلك المشروعات الصامة ومحاسبتهم فقط على الأهداف النهائية في الإنتاج والتصدير .

٣ - تشجيع القطاع الخاص المصري والأجنبي والعربي والمشارك على الاستثمار وأقامة المشروعات الانتاجية في مصر مع وضع الضوابط التي تكفل توجيه هذا القطاع .

٤ - الاستمرار في اتباع الوسائل المؤدية الى تحسين توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات منخفضة الدخل ومثال ذلك توفير الدولة للاسكان الاقتصادي ومد مظلة التأمينات الاجتماعية وتعميم نظام التأمين الصحي ومحو الأمية بين أبناء الريف .

٥ - اقامة العلاقة بين الحكومة والفرد على أساس ان يعود الفرد روح المبادرة والاعتماد على النفس أكثر من الاعتماد على جهود الحكومة .

وهكذا يراعى مستقبلا اتباع أسلوب التخطيط التأشيرى من أجل ترشيد القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص ، بحيث يظهر اتجاهات الاقتصاد القومي في المستقبل وما تعتمزم الحكومة تنفيذه والمجالات المطلوب من القطاع الخاص القيام بها مع بيان الحوافز التي سوف تقدم له من تسهيلات ائتمانية واعفاءات ضريبية ، وخدمات المرافق العامة وغيرها .

كما يراعى ان تكون الخطط الموضوعة ذات آجال مختلفة ، بحيث يكون هناك تصور عام للاقتصاد القومي بعد حوالى عشرين عاما مثلا ( أى خطة طويلة الاجل ) تترجم الى خطط متوسطة الاجل مدتها خمس سنوات ، كما تترجم هذه الخطط الى خطة سنوية يتم ربطها بالموازنة العامة للدولة .

## ● من أوراق المجالس القومية المتخصصة :

### ملخص ورقة

#### تطوير القطاع العام

يقوم التطوير المقترح للقطاع العام على المبادئ الأساسية الآتية :  
× × إنشاء وحدات قابضة تتولى كل منها مسئولية ادارة الاموال المستثمرة في عدد من الشركات ، ويتم اختيار هذه الشركات على أساس أن يكون للوحدة القابضة نمط معين في النشاط الاقتصادي .

× × فصل الملكية عن الادارة باستقلال ادارة قطاع الاعمال العام عن الجهاز الاداري للحكومة ولصلا موازنته ، مع اعطاء سلطات كافية تقابلها مسئوليات كاملة للشركات التي تساهم فيها الوحدات القابضة في حدود اهداف يتفق عليها .

× × ممارسة أجهزة الدولة سلطاتها السيادية بتطبيق القوانين والقرارات السيادية في ظل السياسات العامة للدولة ووضع استراتيجية كل قطاع ليحفل في حدودها قطاع الاعمال العام والخاص .

× × تشكيل مجالس ادارة الوحدات القابضة من أشخاص ذوي شخصيات قوية ولهم خبرة واسعة للاستفادة من الخبرات المتنوعة والمتاحة .

× × إطلاق تفاعل القوى الطبيعية للسوق على أسعار المنتجات والدولة أن تلجأ الى التسعير الجبري في بعض الحالات ، على أن تأخذ في الاعتبار التكلفة بما في ذلك عامل الربح والاسترشاد بتكلفة السلع المثليلة والى اتخاذ الاجراءات لحماية الصناعة الحديثة في القطاع العام والخاص .

× × ربط سياسات الوحدات القابضة بخطة الدولة عن طريق قيام أجهزة التخطيط المركزي بتحديد أهداف التنمية على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية . ضمن الزام أي وحدة قابضة بتنفيذ مشروعات بمينها .

× × قيام الوحدات القابضة بتنفيذ المشروعات التي ترى

سلامتها من الناحية الاقتصادية ، ويجوز لأجهزة التخطيط المركزى أن تطلب تنفيذ مشروعات بذاتها اذا رأت ضرورتها للاقتصاد القومى بشرط اقتناع الوحدات القابضة بسلامة اقتصاديات المشروع أو تحديد وسائل دعم هذه المشروعات تحقيقا لأهداف الدولة .

× × تخصيص الأموال العامة التى ترمى الدولة توجيهها للاستثمار فى الأنشطة الاقتصادية فى صورة زيادات فى رؤوس أموال الوحدات القابضة أو فى صورة قروض سواء كانت محلية أو اجنبية وذلك عن طريق مجلس التنمية

× × للسلطة التنفيذية حق متابعة نشاطات الوحدات القابضة وتقييم نتائجها عن طريق مجلس التنمية .

× × للسلطة التشريعية حق المسائلة البرلمانية عن حسن سلامة ادارة الاموال العامة المستثمرة فى قطاع الاعمال .

#### ـ مجلس التنمية :

يكون للقطاع العام مجلس للتنمية - يرأسه رئيس الوزراء ويشكل من : وزراء الاقتصاد والتخطيط والمالية ووزير دولة لشئون مجلس التنمية ومحافظ البنك المركزى ورؤساء الوحدات القابضة ، ويختص مجلس التنمية بربط سياسة الوحدات القابضة بحصة الدولة ومتابعة أدائها وتقييم نتائجها ، ويجتمع مجلس التنمية كل عام دورتين على الأقل :

× الدورة الأولى : لربط سياسات الوحدات القابضة باستراتيجية الاستثمار والتنمية والخطة المركزية للدولة .

× الدورة الثانية : لتابعة أداء الوحدات القابضة وتقييم نتائجها .

#### ـ علاقة الوحدات القابضة بمجلس التنمية :

× لمجلس التنمية متابعة نتائج أعمال الوحدات القابضة دون التدخل فى تفاصيل إجراءات محددة أو قرارات معينة .

× يتولى وزير الدولة للتنمية الاشراف على الامانة الفنية للمجلس كما يقوم بمعرض نتائج أعمال الوحدات القابضة على مجلس الشعب

والرد على الاستفسارات والامسئلة الخاصة بها أمام المجلس .  
وليس لوزير الدولة للتنمية التدخل في الاعمال الادارية أو التنفيذية  
للوحدات القابضة .

x تتولى الوحدات القابضة مسئولية تحقيق أهداف محددة يتفق  
عليها في إطار الخطة المركزية على أن تتقدم الى مجلس التنمية  
بالمشروعات التي ترى تنفيذها على اساس سليمة .

ـ **علاقة الوحدات القابضة بالجهاز الاداري للحكومة :** على الحكومة  
ان تكف يدما عن وحدات القطاع العام حتى تستطيع الوحدات  
القابضة والشركات التي تساهم فيها ان تزاوّل نشاطها في ظل  
الظروف التي تحكم شركات القطاع الخاص والمشروعات المشتركة  
والمختلطة ، وان ملكية الدولة لبعض أو كل رؤوس أموال الوحدات  
الاقتصادية لا يتنافى مع إدارة هذه الوحدات بالاساليب العلمية كما  
هو متبع في الدول المتقدمة .

ـ **الرقابة على القطاع العام :** وتشمل الرقابة على الوحدات  
القابضة وشركات القطاع العام .

x **الرقابة على الوحدات القابضة عن طريق :**

ـ تعيين رؤساء واعضاء مجالس ادارات هذه الوحدات بقرار من  
رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء .

ـ تقييم نتائج أعمالها بواسطة مجلس التنمية .

ـ رقابة مجلس الشعب والجهاز المركزي للمحاسبات .

x الرقابة على شركات القطاع العام عن طريق الجهاز المركزي  
للمحاسبات ولا يمنع ذلك ان تقرر الجمعية العمومية تعيين مراقب  
حسابات بالاضافة الى الجهاز المركزي للمحاسبات كمراقب مشارك .

**مراحل تنفيذ التطوير المقترح :**

ـ اصدار التشريعات اللازمة للتطبيق مع الفاء جميع القوانين  
والقرارات واللوائح والنظم التي تتعارض مع ذلك .

ـ اصدار التشريعات التي تعدد الوحدات القابضة والشركات  
التي سوف تخصص رؤوس أموالها لكل وحدة قابضة ، وكذلك التي

تحدد النظام الاساسى القانونى للوحدات القابضة وعلاقتها بالاجهزة الحكومية ومجلس التنمية .

- اصدار التشريعات التى تحكم أوضاع الشركات بصفة عامة مع تخصيص بعض أحكام تتطلبها طبيعة تكوين بعضها بعد ان تعددت وتباينت التشريعات التى تحكم قطاع الاعمال .

- تطوير السياسات المالية والاقتصادية لتوفير المناخ الضرورى لانطلاق التنمية الاقتصادية فى المرحلة القادمة ، سواء السياسات التى تؤثر على القطاع العام وحده أو التى تؤثر على النشاط الاقتصادى بوجه عام .

### ترشيح الدعم

ناقشت المجالس القومية موضوع الدعم من جميع جوانبه - استرشادا بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بشأن دراسة وصول الدعم الى مستحقيه ، مع الرجوع الى الدراسات السابقة التى قام بها المجلس القومى للإنتاج فى دورته الثانية بتاريخ ٧٦/٧٧ ، والتى انتهت فيها الى توصيات محددة رفعت فى حينها - حيث برزت مشكلة الدعم فى الفترة الأخيرة كقضية قومية تستحق الدراسة والمواجهة . اذ بلغ حجم الدعم ٢٠٠٠ مليون جنيه فى موازنة ٨١/١٩٨٢ بزيادة مقدارها ٥٢٧ مليون جنيه عن العام السابق ٨٠/١٩٨١ ، أى ٢٧٪ فى السنة . كما مثل الدعم فى نفس الموازنة نسبة ٢٨٪ من اجمالى الانفاق العام المخصص للتعليم والصحة والبحث العلمى والخدمات الأخرى ، فإذا اضيف الى ذلك قيمة دعم المنتجات البترولية اتضحت ضخامة الحجم الحقيقى للدعم والحيز الذى يشغله فى الموازنة العامة للدولة .

ومع ذلك فإن امكانيات الاقتصاد المصرى الذاتية - اذا احسن استخدامها وترشيدها - قادرة على استيعاب هذا الدعم ، حتى تنكسر حدة موجات التضخم السائدة ، وتنتج الدخول الى التوازن مع مستويات الاسعار ، بطريقة طبيعية .

ومن هنا ترتبط النظرة الى الدعم وأرقامه والزيادات التى يحققها بكافة عناصر اقتصادنا القومى انتاجا واستهلاكاً .



ويقوم الانتاج القومى بالاسعار الجارية فى موازنة ٨٢/٨١ بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه والعبل على زيادة هذا الانتاج فى حدود ٥٪ عن المعدل السنوى ، يمكن ان يحقق عائدا مقداره ١٥٠٠ مليون جنيه ، تمثل ٧٥٪ من اعتمادات الدعم .

والاستخدامات التى تتجه اليها الموارد ، وتشمل الاستهلاك العائلى والحكومى والخدمات والاعانات وغيرها ، تبلغ ١٧٨٨٥ مليون جنيه ، وترشيد هذا الاستهلاك وضبطه ، بما يؤدى الى خفضه بمقدار ١٠٪ ، يمكن ان يحقق وفرا مقداره ١٧٨٨ مليون جنيه ، اى ما يساوى ٨٩٪ من قيمة اعتمادات الدعم .

ومن هنا ، فان الحلول الخاصة بقضية الدعم ، تاتى فى اطار النظرة الاقتصادية المتكاملة للموارد والاستخدامات والتى يعتبر الدعم عنصرا من عناصرها .

**وعلى ضوء ذلك تكون نظرتنا ذات ابصار الالة ، تتلخص فى :**  
زيادة الانتاج ، وخفض الاستهلاك ، وتحقيق العدالة فى استخدام الدعم بحيث يقتصر على من يستحقه .

**وبالنسبة للبعدين الاول والثانى :** تجدر الإشارة الى عدة مبادئ اساسية فى هذين المجالين ، اولها : تطوير القطاع العام . وثانيها : التنسيق بين أنشطة القطاع الخاص تحت اشراف جهة رئيسية واحدة . وثالثها : تنسيق وتخطيط أنشطة القطاعات : العام ، والخاص ، والمشارك والاجنبى . ورابعها : استخدام الوسائل الاقتصادية المناسبة للحد من الاستهلاك . وخامسها : تعديل ودعم نظام الحوافز - ايجابا وسلبا - ليكون مرتبطا بتحقيق معدلات الانتاج والاستهلاك المستهدفة .

**اما بالنسبة للبعد الثالث المتصل بالدعم :** فان المواجهة العلمية والواقعية لقضايانا القومية - ومنها قضية الدعم - تستلزم : توفر البيانات الاحصائية الدقيقة المتصلة بالدخل والانفاق العائلى ، وتوزيع الدخل القومى على الافراد ، وتكوين سجل قومى للافراد ( رقم قومى لكل فرد ، وميزانية الاسرة ومعدلات انفاقها ) يشتمل على البيانات الضرورية لاية دراسة اجتماعية او اقتصادية فى هذا الشأن .

## الدعم المستحق

يعتبر الدعم بالنسبة للفئات المحدودة الدخل أمرا حيويا ،  
للمحافظة على مستوى معيشتهم ، طالما بقى معدل التضخم على وضعه .  
وتتفرع الآراء حول هذا الموضوع إلى عدة اتجاهات ، تلخص  
فيما يأتي :

**أولا : العبد الذى يمكن اعتبار المواطن مستحقا فيه للدعم :**  
وتبرز عدة اجتهادات فى هذا الشأن وهى :

- حد الاعفاء من ضريبة كسب العمل .
- حد الاعفاء من ضريبة الايراد العام .
- ان يكون حد الاستحقاق للدعم هو ٣٠٠٠ جنيه دخلا سنويا  
صافيا للأسرة .

## ثانيا : الفئات التى يرفع عنها الدعم :

يجب الدعم عن الفئات ذات الدخل المرتفعة التى لا يمثل رفع  
الدعم السنوى المقرر حاليا للفرد عبئا يذكر على دخلها أو انفاقها .  
وهذه الفئات هى : العاملون الممارون أو المتعاقدون للعمل بالخارج  
واسرهم . والمهاجرون . والعاملون بالسفارات والمكاتب المصرية  
بالخارج واسرهم . والعاملون بالمنظمات والهيئات الدولية فى الخارج  
واسرهم . والاسر التى يزيد صافى دخلها السنوى عن ٣٠٠٠ جنيه

وطبيعى ان يشمل هذا التحديد - تحقيقا للمعادلة - كافة طوائف  
المواطنين فيمتد هذا الميسار بالنسبة للفئات الآتية : العاملين  
بالشركات المؤسسة طبقا لقانون استثمار رأس المال الاجنبي  
والعربي والمناطق الحرة . والعاملين بالمنظمات والهيئات الدولية  
التي لها مكاتب فى الداخل . والحائزين للأرض الزراعية وملأها .  
واصحاب المقارز المبنية وملحقاتها . واصحاب المصانع والورش  
والمحلات التجارية ، والعاملين فى الاستيراد والتصدير والسمرة .  
والمساهمين فى الشركات المختلفة والمالكين للاسهم والسندات الخاصة  
بهذه الشركات ، والمهنيين ، والحرفيين ، والموظفين بالحكومة  
والقطاع العام والقطاع الخاص ( ايا كان المستوى الوظيفى ) .  
واصحاب المعاشات ومن فى حكمهم .

**وسيلة التنفيذ :** تلتزم هذه الفئات بتقديم اقرار لدى اعتماد البطاقة التموينية بما يفيد استحقاق أعضائها للدعم . ويعتبر هذا الإقرار ورقة رسمية يجرم تزويرها بأن يجري عليها مايجرى على الأوراق الرسمية من عقاب جنائي في حالة التزوير .

**مع مراعاة ما يأتي عند التطبيق :**

● احتمالات وجود افراد في كل فئة من الفئات يقل دخلهم عن الحد المقرر لاستحقاق الدعم .

● احتمالات تغير دخول الافراد أو الاسر من هذه الفئات ، بحيث يدخلون ضمن المستحقين للدعم .

وهؤلاء يفتح الباب امامهم للتقدم بطلب الدعم الى الجهات المختصة لبعثه وتقرير ما تستوجه كل حالة بعد البحث .

### **وسائل تنفيذ دفع الدعم عن غير المستحقين وقصره على المستحقين**

وتبرز في هذا الشأن ثلاثة بدائل يمكن الاختيار من بينها وهي:

#### **الاقتراح الاول : استمرار العمل بنظام البطاقات التموينية :**

× ان يستمر صرف السلع المدعمة الى الفئات المستحقة للدعم -  
بالتحديد السابق - وفقا لنظام البطاقات التموينية المتبع حاليا على ان يتم سحب أو الفاء البطاقات الاخرى واستبعاد مقرراتها من الحصص التي تصرف لمنافذ التوزيع .

على أن يراعى بالنسبة للمستقبل الا يزيد عدد افراد البطاقة عن اربعة افراد ، وذلك بهدف تقليل حجم الزيادة السنوية في اعتماد الدعم واجباد حافز يماون في عملية تنظيم النسل .

#### **الاقتراح الثاني : الاعلاد بنظام الدعم النقدي :**

● تحويل الدعم الميني الى دعم نقدي - للفئات المستحقة للدعم - عل أن يتم ذلك تدريجيا خلال فترة تمتد من ٣ الى ٥ سنوات .  
.. وان يتوازن الدعم النقدي مع عملية تحريك الاسعار حتى تصل اسعار السلع والخدمات الى حدتها الحقيقي .

## الاقتراح الثالث : الاخذ بنظامي البدل النقدي والكوبونات أو طوابع الطعام :

ويجمع هذا البديل بين النظامين السابقين : بهدف تيسير عملية التنفيذ ، وذلك بأن يصرف الدعم النقدي لموظفي الحكومة والقطاع العام والخاص وأصحاب المعاشات ، وتصرف كوبونات لغيرهم من المستحقين للدعم الذين لا يرتبطون بعمل ثابت كعمال الزراعة وعمال التراحيل وغيرهم . ويتم على اساس هذه الكوبونات أو الطوابع صرف السلع المقررة للمستهلك حامل الكوبون بالسعر المدعم .

● هذا وقد ذهب اتجاه الى النظر في تخفيض الكميات المقررة حاليا للبطاقات التموينية بمقدار العشر ، باعتبار ترشيد الدعم هدفا قوميا يشارك فيه الجميع .  
الرائى : الاخذ بالاقتراح الاول ، باعتباره الاسهل في التنفيذ ، ولا يحتاج الى اتفاق كبير ، مع تحقيق ترشيد فعلى للدعم .

### موقف مختلف السلع والخدمات من الدعم

#### اولا : السلع المقررة على البطاقة التموينية :

هناك ثلاث سلع تموينية مقررة اصلا على البطاقة التموينية وهي: الزيت ، والسكر ، والشاي . ويمكن الاسترشاد بالبطاقة التموينية في تحديد كميات - كمقررات تموينية - من السلع المدعمة الآتية : الارز ، والعدس ، والفول . كما يمكن استخدامها في صرف كميات اخرى - أحيانا أو بصفة دائمة - من بعض السلع المدعمة ، مثل الاقمشة الشعبية . وجميع هذه السلع يستمر دعمها .

#### ثانيا : السلع التموينية المدعمة الاخرى :

يرفع الدعم عن هذه السلع وهي : اللحوم المجمدة - الدواجن المجمدة - الاسماك المجمدة - الفاصوليا - السمس - الشحوم النباتية والحيوانية - الذرة . تدريجيا على مراحل لا تزيد عن ثلاث سنوات ، على أن يوجه اجمالى مقدار الدعم الذى سيتم توفيره ( ويبلغ حوالى ٣٥٠ مليون جنيه حسب ما ورد بميزانية ١٩٨١/١٩٨٢ ) الى التوسع في برامج ومشروعات الامن الغذائى للوفاء باحتياجات الجماهير بأكبر قدر ممكن من السلع المنتجة محليا .

### ثالثا : بالنسبة للقمح والدقيق الفاخر :

استمرار دعم رغيف الخبز .. وفي الوقت نفسه تتخذ الخطوات والاجراءات الآتية :

زيادة المساحة المزروعة بالقمح واستخدام أصناف ذات غلة عالية . وتعديل تسعيرة محصول القمح بما يحفز المزارع على زيادة انتاجيته . والتوسع في بناء صوامع الغلال ومخازن الدقيق . ووضع خطة للتوسع في انشاء المخازن نصف الآلية . وتشديد الضوابط للحد من التلاعب في مواصفات رغيف الخبز ، وتقليل الفاقد وسوء الاستخدام .

على أنه يمكن التوسع تدريجيا في انتاج الرغيف المحسن ، وقد ذهب رأى الى امكان صرف بدل نقدي تدريجيا ، مع رفع سعر الرغيف الا أنه رأى عدم الاخذ بذلك في الوقت الراهن ، على أن يكون محل دراسة مستفيضة اذا دعت الظروف الى ذلك مستقبلا .

وبالنسبة للدقيق الفاخر ، فانه نظرا لاستخداماته في صناعة المكرونات والرغيف الفينو وأصناف من الحلوى وغيرها من الاستخدامات المتداخلة التي يتصذر معها وجود رقابة فعالة من الجهات الادارية المعنية والى حين استكمال الاجراءات المشار اليها آنفا ، فقد رأى استمرار دعمه في المرحلة الحالية . على أن هناك رأيا برفع الدعم عنه فورا أو تدريجيا على سنتين .

### رابعا : دعم السلع غير التموينية والخدمات الاخرى :

بالنسبة للدعم في قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والدواء والكهرباء ، فقد اتفق على تخفيض الدعم عنها تدريجيا ، وعلى مراحل تستغرق فترة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات ، يتم بعدها إلغاء الدعم عنها تماما ، أما بالنسبة للمواد البترولية فتتمدد هذه الفترة الى عشر سنوات وذلك وفقا للاولويات المناسبة لكل قطاع ، وعلى ضوء المبادئ الآتية :

● تحديد أسعار السلع والخدمات وفق تكلفتها الفعلية على أسس اقتصادية سليمة مع هامش ربح مناسب ، على أن يكون البند في تحميل الزيادة على الاكثر قدرة لحساب الاقل قدرة .

● احتساب السلع الوسيطة والمكونات ، وكذلك الكهرباء ،  
بسعرها الاقتصادي بما يساعد على خفض الاستهلاك .

● اعادة النظر في سياسات التسعير ، بهدف ترشيد استخدام  
السلع سواء كمستلزمات سلمية او كمنتجات نهائية . وان يكون  
سعر البيع الذي تباع به الوحدات المنتجة هو السعر الاقتصادي  
وليس الاجتماعي ، أى يكون الدعم فى مرحلة توزيع السلع وليس  
فى مرحلة الانتاج .

● ان يصاحب رفع الدعم التدريجى عن مرافق النقل والمواصلات  
خطوات لتطوير وتحسين أداء خدماتها .

● تقييم ومتابعة مستمرة للنتائج والاثار المترتبة على الالغاء  
التدريجى للدعم ، بالنسبة لمستوى أسعار باقى السلع والخدمات  
وبالنسبة لمشروعات التنمية الاقتصادية .

● وضع الضوابط اللازمة لحرية وحدات الانتاج والخدمات  
فى تحريك أسعارها وفقا للتكلفة الاقتصادية ، وذلك عن طريق جهاز  
الرقابة السعرية . وانشاء صندوق الموازنة وجهاز الثمن .

● ضرورة التنسيق بين جميع الاجهزة التنفيذية المعنية ، بحيث  
تسير اجراءات رفع الدعم التدريجى فى خطوط متوازية فى مختلف  
القطاعات فى اطار البرنامج الزمنى والتوقيت المناسب .

● اعادة النظر فى رسوم الانتاج والرسوم المقررة على السلع،  
لتحقيق التوازن بين التكلفة والانتاج والاستهلاك، وبما يحقق توليد  
السلع بأسعار مناسبة .

● ضرورة استقرار وترشيد القرارات الاقتصادية ، بما يحقق  
المناخ المناسب لتوجيه الاستثمارات الى المشروعات الانتاجية التى  
توفر احتياجات الاستهلاك المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد .

### مراحل التنفيذ

يبدأ فى التنفيذ بعد فترة اعداد من ستة أشهر الى سنة ، يتم  
فيها ما يأتى :

- اعداد البرامج الزمنية المطلوبة بالنسبة للسلع والخدمات التي  
سيرفع عنها الدعم تدريجيا . ومراجعتها والتنسيق بينها .

- حصر المجتمع الحقيقي المستحق للدعم ، بتوفير الاحصاءات  
والبيانات اللازمة ( الرقم القومي لكل فرد - ميزانية الاسرة -  
معدلات الاستهلاك .. الخ ) والتي يجب البدء فيها من الآن .  
ومرفق مع هذا مقترحات وآراء مقدمة من بعض الشعب واللجان  
والاعضاء بالنسبة لكل قطاع يتعين أن تكون محلا للحوار مع الجهات  
والوزارات المسئولة للاخذ بما قد يرى منها صالحا للتنفيذ وفقا  
للمراحل الزمنية المقترحة .

ولي النهاية ينبغي التاكيد على : أن قضية الدعم يمكن لاقتصادنا  
أن يواجهها ، وأن العمل على ترشيدها يجب أن يسير مع ترشيد  
عناصر الاقتصاد القومي ، في الانتاج والاستهلاك والاجور والاسعار ،  
حتى تبلغ معدلاتها المناسبة ، وصولا الى الأوضاع الطبيعية .

## ● ملخص تقرير الحزب الوطني الديمقراطي

### حول القضايا السبع

يتناول التقرير القضايا الاقتصادية التي حددها السيد الرئيس واقتراحات اللجنة المتخصصة وخبراء الحزب الوطني لاساليب التغلب عليها .

#### أولا : تطوير القطاع العام في مصر :

يستهدف تطوير هذا القطاع رفع كفاءة أكبر قطاع انتاجي في مصر وحل مشاكل نصف القوة العاملة تقريبا . ولاشك أن حل مشاكل هذا القطاع سيؤثر بالتبعية على حل بقية المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع وهي الانتاج والتضخم والبطالة والاجور .

وتتلخص المشاكل التي يعاني منها القطاع العام حاليا في مشكلة الملكية والادارة ، والنظم الادارية التي تحكم نشاطه ، والهياكل التمويلية ، الطاقات العاطلة ، مستوى جودة منتجاته ، مشكلة التسعير بالنسبة لمشكلة الملكية والادارة ، فهناك خلط بين ملكية الحكومة لهذه الشركات وادارتها بالقوانين واللوائح الحكومية ، ويقترح الفصل بينهما ، واطلاق حرية الادارة للشركات ثم محاسبتهما من خلال الجمعيات العمومية .

وبالنسبة لمجالات نشاطه فمن المقترح أن يقتصر دور القطاع العام على تنفيذ المشروعات الانتاجية الاساسية ذات الاهمية القومية والصناعات الاستراتيجية المتعلقة بالامن القومي ، وبعض الصناعات التمويلية ذات التشغيل الكبير والاستثمارات الضخمة .

وبخصوص النظم الادارية التي تحكم نشاط شركات القطاع العام ، فقد اعتمدت على قاعدة الكوادر وتسكين العاملين بها وترقية بالاقدمية ، ويقترح تبسيط الهيكل التنظيمي لكل وحدة وترك اعداده لمجلس الادارة ، مع اطلاق حرية الادارة في التعيين والترقية ، واعطائها المعونة في منح الحوافز والمكافآت التشجيعية والترقيات الاستثنائية ، والعمل على استقرار مجالس الادارة لمدة قد تصل الى



خمس سنوات ، وتجديد المدة في ضوء النتائج المحققة ، واشترط  
توافر الخبرة اللازمة في العاملين المشتركين في مجالس الإدارة .

وفيما يتعلق بالهيكل التمويلية للشركات ، فنظرا لما يواجهه  
بعضها من مديونية عالية ، وعدم كفاية احتياطاتها للاحتلال والتجديد

أو التوسعات المستقبلية ، فيقترح إعادة النظر في سياسة توزيع  
الأرباح لدى شركات القطاع العام بما يسمح باحتجاز ما تراه  
الجمعيات العمومية كافيا للوفاء باحتياجاتها ، والتصريح  
للشركات بطرح أسهم ومستندات للاكتتاب العام ، وإعطاء الشركات  
المختلة تمويلا الحق في إعادة التكوين بالمشاركة مع شركات محلية  
أو اجنبية أو أفراد .

وبالنسبة للطاقات العاطلة التي تعاني منها شركات القطاع  
العام فيقترح حصرها وتحديد أسبابها ، وإعطاء الشركات حصرية  
معالجة ما هو على مستوى الوحدة ، وعلى الحكومة علاج ما هو على  
المستوى القومي ، والعمل على توفير نظم للتكاليف الميسارية على  
مستوى كل وحدة اقتصادية ليتمكن المحاسبة الفعلية على النتائج .

أما عن تدهور مستوى جودة منتجات القطاع العام فيقترح للعلاج  
تجديد الآلات والمعدات وتوفير فرص الاحتكاك بالأسواق الخارجية  
وضرورة خلق جيل جديد من القيادات يكون متفهما لجودة المنتج بما  
يشجع رغبات المستهلك في الداخل ومتطلبات أسواق التصدير  
في الخارج .

وبالنسبة لتسعير منتجات القطاع العام بمعرفة الدولة ، فهو لا  
يعبر عن التكلفة الحقيقية لهذه المنتجات ، ويقترح فصل السعر  
الاقتصادي عن السعر الاجتماعي ، وعلى أن تتحمل الحكومة لفرق  
الأسعار إذا ما رأت بيع بعض السلع بسعر مدعم ، مع ضرورة إنشاء  
مجلس أعلى للأجور والأسعار الانتاجية ليختص بدراسة ومتابعة  
هذه المتغيرات على المستوى القومي .

هذا وتشير معظم الدراسات الى اقتراح تنظيم القطاع العام في  
شكل شركات قابضة تنشأ بحسب ظروف كل صناعة سواء بتجميع  
أفقي أو تجميع رأسي . وقد تنشأ بتجميع مختلط ( شركة غزل +  
شركة تأمين + بنك مثلا ) أو تجميع جغرافي ( حسب المحافظات )

وعلى أن يتم التنسيق بين الشركات القابضة وفيما بينها وبين أجهزة الدولة الأخرى عن طريق مجلس أعلى يسمى المجلس الأعلى للتنمية .

### ثانيا - ترشيد الاستهلاك :

تعتبر الزيادة الكبيرة في الاستهلاك من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصري ، وهي ترجع إلى أسباب طبيعية تتمثل في الزيادة السكانية وارتفاع مستوى الدخل . وإلى أسباب غير طبيعية تتمثل في دعم الاسمار ، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وظهور طبقات جديدة ذات دخول عالية من اجراء ظروف الانفتاح ، واثار التقليد والمحاكاة في تغيير أنماط استهلاك بعض الفئات .

ويستهدف ترشيد الاستهلاك العمل على ترشيد الانفاق الحكومي وتقليل الفاقد في مراحل الانتساج والتوزيع والاستهلاك النهائي وضبط الاستهلاك الترفى والعمل على رفع معدل الادخار والاستثمار لكل القطاعات .

ويقترح لترشيد الانفاق الحكومي القضاء تدريجيا على العجز في الموازنة العامة للدولة ، وإعادة النظر في الدعم الحكومي للسلع والخدمات وترشيده ، والانفاق في حدود الموازنة وعدم تجاوز الاعتبارات المخصصة ومحاربة الاسراف والقضاء على الفاقد ، وكذا التخطيط والتنسيق بين وحدات الحكومة المختلفة وخاصة وحدات المرافق العامة ، واتباع السياسات الكفيلة بمراقبة كمية النقود ، والتوعية بأهمية المال العام وضرورة الحفاظ عليه .

كما يقترح لترشيد انفاق القطاع العام الالتزام الكامل بالاولويات المحددة في الخطة الاقتصادية القومية وعدم تأخير تنفيذ المشروعات ، والقضاء على ظاهرة الفاقد والعام في الانتاج ، ورفع الانتاجية وتحسين جودة المنتج وادارة القطاع العام على أسس اقتصادية ( تجارية ) وتحرير الادارة من الروتين لتحقيق الاهداف الانتاجية القومية .

أما عن وسائل ترشيد الاستهلاك الخاص فيقترح لذلك استخدام أسلوب الضرائب على الاستهلاك الترفى وترشيد الاستيراد وخاصة من السلع الكمالية وقصر الدعم على السلع تامة الصنع ، والاهتمام

بجودة الانتاج لتقليل الفاقد الناتج عن سوء السلعة ، والعمل على توفير السلع في كل وقت لطمأنة الافراد وعدم التجسائهم الى التخزين وكذا تشجيع الادخار وخلق المزيد من فرص الاستثمار .

### ثالثا - ترشيد الاستيراد :

فقد اتسمت المرحلة الحالية بتزايد الاتجاه الاستيرادي على نحو يفوق امكانيات الاقتصاد المصري ، وتنافس بعض الواردات للسلع المحلية سواء صناعية او زراعية ، وقد أدى ذلك الى خلق انماط استهلاكية تفوق امكانيات الغالبية من أبناء الشعب :

ومما يساعد على ترشيد الاستيراد ايجاد حل أو سبل لترشيد الدعم وترشيد الاستهلاك العام والخاص وتوفير قطع الفيار ومستلزمات الانتاج للقطاع الصناعي بما يقضى على الطاقات العاطلة ويزيد الانتاج وبالتالي يعد من الواردات .

وهناك أكثر من بديل لترشيد الاستيراد تتمثل أهمها في حظر استيراد بعض السلع الكمالية ، وتحديد حصص للكميات الممكن استيرادها من كل سلعة أو مجموعة متشابهة من السلع ، وتطبيق أسلوب لجان الترشيح بحيث لا يتم الاستيراد الا بعد الحصول على موافقة حكومية مسبقة ، ودفع رسوم جمركية بنسب متفاوتة مع درجة أهمية السلعة ، وفرض رسم اضافي على قيمة فتح الاعتماد المستندي الخاص بالاستيراد ، وفرض ضريبة استهلاك عند بيع السلع للمستهلك ، أو تحصيل نسبة من قيمة استيراد السلعة بالعملة الاجنبية وايداعها لدى البنك المركزى لفترة .

ويمكن تلخيص هذه البدائل في مجموعتين هما اتباع الوسائل النقدية أو اساليب الحظر ولكل مزاياه وعيوبه .

فبالنسبة للبدائل الاولى وهو اتباع الوسائل النقدية يمكن أن يتم ترشيد الاستيراد بأن يعاد النظر في تقسيم مجموعات السلع الى سلع أساسية تشمل المواد الغذائية والمواد الخام ومستلزمات الانتاج ، و سلع نصف أساسية وتشمل السلع نصف المصنعة أو تامة الصنع وأهمها السلع الرأسمالية ، وأخيرا السلع الكمالية وهي التي لم تشملها المجموعتان السابقتان بدلا من التقسيم الحالي الى سلع غذائية و سلع وسيطة ورأسمالية و سلع كمالية .

ويصرح للشركات والأفراد باستيراد السلع الأساسية مباشرة عن طريق البنوك التجارية ودفع قيمتها بالجنيه المصرى ودون الحصول على موافقة مسبقة أى أن يطبق عليها نظام التراخيص المفتوحة مع تفصيل قصر استيراد المواد التموينية عن طريق هيئة السلع التموينية وشركات القطاع العام .

وبعد صمان توافر السلع الأساسية يجب النظر الى ترشيد المجموعتين الثانية والثالثة وهى السلع نصف الأساسية والسلع الكمالية ويقترح لترشيد استيراد السلع نصف الأساسية الاكتفاء بدفع الرسوم الجمركية على استيرادها طبقاً للأهمية النسبية لهذه السلع أما بالنسبة للسلع الكمالية فيتم فرض رسوم جمركية مرتفعة وكذا فرض ضريبة استهلاك عند بيعها للمستهلك فى الداخل باعتبارها سلعاً كمالية .

وفى حالة عدم كفاية العملات الأجنبية يمكن اتباع أسلوب لجان الترشيح للسلع نصف الأساسية والكمالية ، ويرتبط بالوسائل النقدية النظر الى نظام الصرف الأجنبى بأن يربط سعر صرف الجنيه المصرى بسلة من العملات الرئيسية وفصل طلب العملات الأجنبية عن المعروض منها عن طريق ترشيح الحجم الكلى للاستيراد وإلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وأن تؤول كل العملات الأجنبية من مصادرها المختلفة الى الدولة والجهاز المصرفى ككل ، وأن ينشأ مجمعين للنقد الأجنبى فقط أولاهما لدى البنك المركزى ويخصص لتمويل الواردات الأساسية وثانيهما لدى البنوك التجارية ويخصص لتمويل الواردات نصف الأساسية والكمالية على أن تلتزم الدولة بسعر محدد بالنسبة لمجموع البنك المركزى لعدم رفع أسعار السلع الأساسية . مع السماح بتحريك سعر الصرف فى المجمع الثانى على فترات ليعكس حقيقة قوى العرض والطلب فى السوق .

ومن مزايا هذا الاقتراح عدم التطرف والتدرج فى التطبيق وعدم اللجوء الى أسلوب الحظر التام وتوفير السلع الأساسية لكل أفراد الشعب فى الداخل بأسعار مقبولة ، ومن الممكن اللجوء الى أسلوب حظر الاستيراد لبعض السلع الكمالية كخط دفاع ثان بدلا من البدء به . والفرقة بين مصادر العملات الأجنبية طبقاً لطبيعتها وعدم

إهمال قوى العرض والطلب في تحديد سعر صرف الجنيه المصرى  
فى مجمع البنوك التجارية .

أما عن البديل الثانى وهو اتباع أسلوب الحظر فيمقتضاه تقسم  
السلع التى يسمح للقطاع الخاص باستيرادها الى مجموعتين فقط  
تتكون الاولى من بعض السلع الغذائية الضرورية وبعض السلع  
الوسيطة العامة ( وهى السلع الواردة بالمجموعتين أ ، ب الجارى  
استخدامهما حالياً ) وتشمل المجموعة الثانية السلع الأخرى عدا  
المذكورة فى المجموعة الاولى .

ويتم استيراد سلع المجموعتين عن طريق البنوك وبسعر موحد  
معلن ، بحيث لا يزيد ما يتم استيراده من سلع المجموعة الاولى عن  
مبلغ معين ( يعادل ) ١٠٠٠ مليون جنيه مثلاً ) ويترك استيرادها دون  
تفصيل ولكل من يرغب .

أما سلع المجموعة الثانية فتحول طلبات استيرادها الى لجان  
ترشيح الاستيراد ولا تسمح اللجان الا باستيراد الكميات فى حدود  
الموارد المتوافرة لدى البنوك .

وفى ظل هذا الاقتراح يلغى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة  
تدريجياً . وكذا يلغى تداول العملات الأجنبية خارج الجهاز المصرفى  
مع الإبقاء على نظام مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى ، ويمكن  
ترشيح السلع المستوردة عن طريقه باستخدام الاساليب الكمية كما  
ويمكن استخدام الاساليب النقدية فى حالات أخرى .

ومن مزايا هذا الاقتراح منع تعدد سعر الصرف الى حد كبير ،  
والتعامل بالجنيه المصرى عند الاستيراد ، واستمرار السماح  
بتحويل العملات الأجنبية كودائع والسماح باستيراد السلع  
الرئيسية .

ويوقف نجاح هذا الاقتراح الثانى على نقطة المسئولين لما يحدث  
من تغيرات اقتصادية وعلى قدرتهم على التنسيق بين احتياجات  
الانتاج المحلى وخططه واحتياجات الاستهلاك والاستيراد ، ويمكن  
الالتجاء الى الاساليب النقدية فى حدود معينة بعد دراسة مزايا  
وظروف كل سلة باعتبارها اساليب مكملة للاساليب الكمية .

## رابعاً : الدعم :

تزايدت قيمة الدعم بمعدلات سريعة حتى بلغت تقديراته ٢٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٢/٨١ ولا يتضمن هذا الرقم الدعم المستقر والضمني ، وترجع زيادة اعتمادات الدعم المباشر المشار اليه الى زيادة السكان وارتفاع مستويات معيشة السواد الاعظم من السكان وحرص الدولة على المحافظة على مستويات الاسعار المنخفضة كهدف سياسى واجتماعى وارتفاع الاسعار العالمية الذى انعكس على قيمة الدعم النقدية .

ويؤثر الدعم على كافة المتغيرات الاقتصادية ومن أهمها الموازنة العامة للدولة ، وميزان المدفوعات حيث يستورد الجزء الأكبر من السلع والخدمات المدعومة كما ادى تثبيت أسعار السلع والخدمات المدعومة الى حدوث خلل في هيكل الاسعار للسلع والخدمات المختلفة وعلاقتها النسبية بعضها ببعض ، فضلاً عن التفرقة بين المدن الكبيرة وغيرها من المناطق السكانية الاخرى .

وهناك بدائل ثلاثة مطروحة لمعالجة قضية الدعم ، يتلخص الأولى في الإبقاء على الدعم لعدد محدود من السلع التي تمثل الضروريات لجماهير الشعب محدودة الدخل وعلى ان يلغى الدعم عن باقى السلع تدريجياً وعلى فترة خمس سنوات .  
ويتمثل البديل الثاني في إلغاء الدعم كلية من كل السلع والخدمات تدريجياً على فترة زمنية طويلة ( عشر سنوات ) على أن يسراعى معدلات خفض الدعم الأهمية النسبية للسلعة من حيث ضرورتها الاستهلاكية .

أما البديل الثالث فهو يجمع بين البديل الأول والثاني من حيث عدم المساس بالدعم للسلع الأساسية الواردة في البديل الأول في السنتين الأولى مع تخفيض الدعم في السلع والخدمات الاخرى ، وعلى ان تدرج هذه السلع الأساسية بعد مرور السنتين حتى تغلص من الدعم تماماً في فترة العشر سنوات القادمة .

وسوف يترتب على الأخذ بأحد هذه البدائل زيادة في موارد الدولة من جانب والارتفاع التدريج في الاسعار من جانب آخر ومن ثم لابد وأن يصاحب ذلك اتخاذ اجراءات لمعالجة الآثار السلبية لذلك على اصحاب الدخل الثابتة ، وتمثل في الزيادة التدريجية في الاجور

والمرتبات والمعاشات ، كما ويمكن تعويض المشتغلين بالزراعة عن طريق رفع أسعار الحاصلات الزراعية ، أو الإخذ بنظام الكوبونات حيث تصنف الكوبونات لكل سلعة يتم على أساسها تخفيض سعر السلعة بالنسبة لحامل الكوبون بمقدار الفرق بين السعر الحر والدعم ولحامله الحق في الشراء من أى موقع لشراء نوعيات السلع المخصصة لها الدعم . وأهم عيوب هذا النظام الحاجة الى جهاز ادارى ضخم ، وأمكان بيع بعض الفئات لما لديها من كوبونات بأسعار قليلة وبالتالي سنخلق سوقا سوداء للكوبونات .

وهكذا يتضح ان الاجراء الاول الخاص بالزيادة المتدرجة في الاجور والمرتبات والمعاشات وأسعار الحاصلات الزراعية أيسر في التنفيذ فضلا عن انه سيعيد الى نظام السوق والجهاز السعري لفاعليته الاقتصادية ، وعلى ان يتم ذلك في اطار سياسة اقتصادية متكاملة تشمل عناصرها على سياسات ضريبية وسياسات سعرية وسياسات انتاجية خاصة في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية مع العمل على زيادة الإيرادات العامة .

#### خامسا - العمالة الفنية :

فقد ثبت ان غالبية العمالة الفنية هم من المشتغلين وذوى الخبرة في مصانع القطاع العام والخاص وليس من الخريجين الجدد ولذلك وجب تشجيع الشركات التي تقوم بتدريب العمال ، سواء بتفصيل الشركات التي بها مراكز تدريب للعمالة الفنية في القطاعات والمشاريع الكبرى ، وبتوجيه بعض المعونات والبرامج التعليمية التي تقدمها الدول الصديقة لمراكز التدريب المهني الى مراكز تدريب الشركات وكذا تحويل الآلات المستهلكة في مصانع القطاع العام الى آلات تدريبية .

ويحسن توجيه الشباب الى التعليم والتدريب الفني ألا يسمح للطلبة بإعادة الثانوية العامة والتوسع في إنشاء معاهد تدريب فنية مشتركة مع الدول الاجنبية والتركيز على تخريج عمالة فنية مدربة من القوات المسلحة خلال فترة التجنيد الإلزامي وإعطاء أولوية القبول بالجامعات لخريجي المدارس الفنية وأخيرا إعطاء مرتب مناسب لخريجي المدارس الفنية للتغلب على عقدة الحصول على الشهادة الجامعية والأولوية في شغل الوظائف الشاغرة في الحكومة والقطاع العام .

## ● من ورقة حزب التجمع الوطنى :

### ضرورة المواجهة الشاملة للآزمة

يبرز الطرح السابق للوضع الاقتصادى الراهن فى مصر عمق المسألة وتشابك أسبابها وارتباطها الوثيق بالتوجيهات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية التى سادت خلال السنوات التى تلت حرب ١٩٧٣ وخاصة منذ عام ١٩٧٥ . كما اوضحت طبيعة الاخطار التى يمكن ان تترتب على استمرار هذه التوجيهات فى المستقبل .

ويبدو واضحا من التحليل السابق ضرورة المواجهة الشاملة لاسباب الازمة وضرورة البعد عن الحلول الجزئية او الوقفية . **فالحلول الوقفية** هي علاج . **والتوجهات الجزئية** تتفائل تشابك الظواهر الاقتصادية وارتباطها بالعديد من قضايا المجتمع الاخرى سواء كانت قضايا السياسية او الاجتماعية ودون نظرة شاملة فان الاحتدال الاكبر هو ان تتناقض الحلول الجزئية للمشاكل مع بعضها البعض وان يعطل مفعول بعضها البعض الآخر . فمشكلة الدعم مثلا ، والتى كانت موضع النقاش المستمر خلال السنوات الماضية ولم تزل تؤرق صانعى السياسة الاقتصادية حتى الآن ، لا يمكن النظر اليها الا فى اطار نظرة اشمل لقضايا الانتاج وتوزيع الدخل ونظم الاجور والاسعار والضرائب والانفاق العام ومصادر تمويله والاستيراد . . الخ كما ان الاختيار النهائى لاي حل خاص بهذه المشكلة لابد ان يتاثر باختيارنا السياسى وانحيازنا امامه لصالح الطبقات الشعبية والفئات الاجتماعية الاقل دخلا او لصالح الفئات الطفيلية واصحاب الدخل المتزايدة بلا جهود .

وفى رأى التجمع ان الطريق الوحيد امام بلادنا للخروج من مازقتها التاريخى هو طريق التنمية الشاملة التى تضع الاقتصاد المصرى على طريق النمو السريع المتوازن مما يتطلب استراتيجية وطنية للتنمية المستقلة والاخذ بأسلوب التخطيط القومى الشامل الذى يقوم على سياسات متعددة لاولويات الاستثمار واستخدام موارد النقد الاجنبى وترشيد الاستهلاك ووضع سياسة شاملة للدخل والاسعار وتحقيق العمالة الشاملة مع رفع انتاجية العمل باضطراد . ويفترض ذلك اولويات اجتماعية معينة تتمثل فى الانحياز لصالح



الطبقات الشعبية وبخاصة العمال والفلاحين والشرائع القالبه من موظفي الحكومة والقطاع العام . كما يرى التجمع ان مثل هذه التنمية لا يمكن ان تتحقق في ظروف بلد متخلف محدود الموارد مثل مصر الا تحت قيادة الدولة التي يكون عليها ان تتدخل باسم المجتمع كله وبأوسع قدر من المشاركة الشعبية الديموقراطية من اجل ان تضمن تعبئة كافة الموارد القومية المتاحة وتوجيهها لتحقيق أهداف المجتمع كله . ولهذا يصبح وجود القطاع العام ودوره القيادي أمرا حاسما في انجاز هذه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . وفي رأى الحزب ان مثل هذه التنمية لا يمكن أن تتحقق الا استنادا الى عدة أسس جوهرية .

### الاساس الاول :

الاعتماد قبل كل شيء على النفس وتعبئة كل الموارد الذاتية والقومية سواء المادية أو البشرية واستثمار كل طاقات الشعب الحضارية ، فلا أحد يبني بلد الآخرين ، وكل مساعدة خارجية ايا كان مصدرها - وبغير محاولة لجعلها أهميتها - لا يمكن الا ان تكون اضافة الى الجهد الوطنى الذاتى ، وعلى أية حال لا تفيد الا في ظل سياسة جادة .

### الاساس الثانى :

الآخذ بأسلوب التخطيط العلمى الشامل الذى يمكن المجتمع بالفعل من تعبئة كل موارده وتحديد أوجه استخدامها على نحو رشيد

### الاساس الثالث :

الدور القيادى للقطاع العام . فلم يعد يكفى وجود قطاع عام يكون أداة تنفيذ خطة التنمية بحيث لا يقوم بتخطيط حقيقى بدون هذا القطاع العام ، وانما يجب التأكيد على الدور القيادى للقطاع العام فى تحقيق التنمية الجادة والشاملة ، وفى تعزيز المكتسبات الاجتماعية التقدمية وفى حماية الرأسمالية الوطنية من السيطرة الأجنبية . ولهذا فلا بد من سيطرته على وسائل الانتاج الرئيسية وقطاعات الاقتصاد القومى المؤثرة وقممه المهيمنة .

### الاساس الرابع :

الحفاظ على الدور الأساسى الذى ينبغى أن يضطلع به قطاع

الراسمالية الوطنية وتشجيعه على الاستثمار سواء في مجالات الإنتاج الراسمة التي تتناسب مع قدراته المالية وكفاءته الفنية أو في مجالات التجارة والتوزيع وبخاصة تجارة التجزئة وذلك في إطار الخطة القومية للتنمية وعلى أساس الالتزام بالتشريعات التي تكفل حقوق العمال وضرائب الدولة . أن تشجيع القطاع الخاص على الادخار والاستثمار لا يتحقق بالعودة الى اساليب الاقتصاد الحر ، وانما يكون بالدراسة العملية لطاقاته واقتراح المشروعات التي يمكن أن يتولاها بنجاح وتشجيعه بكل طاقات الدولة على الاستثمار فيها .  
**الأساس الخامس :**

حتمية الاعتماد على قيام وازدهار قطاع تعاوني بوصفه قاعدة للتنمية وتطوير الإنتاج الصغير وبخاصة الزراعة الصغيرة والصناعات الحرفية .

#### **الأساس السادس :**

الحرس الدائم على الاستقلال الاقتصادي والبقاء بعيدا عن كل أشكال الاستغلال والتبعية التي يفرغها الاستعمار الجديد مباشرة أو عن طريق الشركات متعددة الجنسية التي توصل امتصاص عرق الشعوب وفساد التنمية تحت شعار تزويد الاقتصاد بمزيد من الاستثمار أو التكنولوجيا ومن هنا حتمية الوقوف بحزم ضد مختلف النزعات التي ترمي الى إعادة سيطرة رأس المال الخاص على مقدراتنا الاقتصادية .

ان كلمة « الانفتاح » ليس لها مدلول اقتصادي محدد ، حيث لا يوجد اقتصاد منفلق كلية وقد كان المقصود بها أصلا أمرين :  
المساح مجال أكبر للقطاع الخاص المصري وحفزها على الاستثمار في الإنتاج من ناحية ومحاولة جذب رأس المال العربي والأجنبي لزيادة الطاقة الإنتاجية والحصول على تكنولوجيا متقدمة من ناحية . وهذا المعنى قريب مما يؤديه تعبير « الانفتاح الانتاجي » ، وإذا أريد لهذه السياسة أن تكون في خدمة التنمية الشاملة لكان عليها أن تلتزم أولا بأسلوب التنمية المخططة . ومعنى ذلك أن تتولى الخطة الشاملة للتنمية تحديد المشروعات الجديدة التي تتطلب عونا ماليا من الخارج وهي المشروعات الصناعية الجديدة التي تتطلب أموالا ضخمة وخبرة تكنولوجية عالية لا تتوفر محليا والمشروعات التي يكون من شأنها

تنمية الصادرات والاقلال من الواردات بصورة جذرية والمشروعات السياحية الكبرى . ولا بد من تفضيل القروض الخارجية على الاستثمارات الأجنبية ، كما أنه يتعين ألا يقبل رأس المال الاجنبي الا في حالة المشاركة مع الدولة . وعندئذ فان الأولوية يجب أن تكون لرأس المال العربي سواء كان عاما أو خاصا للدخول في المشروعات المشتركة .

ان التعاون المشترك مع الدول العربية في مشروعات مشتركة ، في مجال الصناعة أو الزراعة أو السياحة أو الهياكل الأساسية ، هو الطريق الأمثل لتحقيق تنمية زراعية صناعية جادة في كافة أرجاء الوطن العربي .

### الأساس السابع :

المشاركة الشعبية المتزايدة والفعالة في التخطيط للتنمية والتنمية لها وتنفيذ برامجها ومشروعاتها واقتسام عائدها . ان دور الدولة والقطاع العام لا يمكن أن يكون ذريعة لسيطرة بيروقراطية تتحكم في مصائر الناس حتى ولو استهدفت اسماؤهم .

يدرك الحزب ان تحقيق برنامجه الاقتصادي رهن بتغيرات اساسية في الساحة السياسية تتطلب لحدوثها تضالا ديموقراطيا لاقناع اوسع الجماهير ببرنامجه الحزب بما يسمح بقيام تغيرات في توازنات القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع .

والى ان يتم ذلك فان حزبنا انطلاقا من مسئوليته الوطنية وحرصه على وقف التدهور المستمر في الموقف الاقتصادي وتمهيدا لانطلاقة جديدة في طريق تنمية حقيقية يجد ضروريا ان يطرح مجموعة من المقترحات التي يأمل أن يتم اتفاق حولها بين اوسع القوى الوطنية بما فيها الرأسمالية الوطنية المنتجة . اذ تسمى هذه المقترحات بصورة اساسية الى ترشيد الادارة الاقتصادية في الاطار الحالي مع الحرص على الدفاع عن مصالح جماهير شعبنا العريضة ومنع التدهور المستمر في مستوى حياتها والعمل على تحقيق مكتسبات جديدة لصالحها .

ان هذه الضرورات جميعا لا تعنى في المنطق الملص سوى تركيز الجهود وتوجيه النضال لمحاصرة الكيان الطفيل داخل الاقتصاد

المصرى والاتجاه لتصفيته بالكامل والدفع بكل الطاقات المحلية والتي تناح من الوطن العربى أو من الخارج نحو توسيع القاعدة الانتاجية بأطراد وتحسين نمط توزيع عائد التنمية بما يكفل التغاف الجماهير حول السياسات المقدمة .

### خطة عاجلة لترشيد الأداء الاقتصادى

اتساقا مع منطلق المواجهة الشاملة والمتكاملة حتى فى الأجل القصير لابد من منطلق واحد يحكم كل الاجراءات التى يمكن اقتراحها ونقطة البدء فى ذلك كله هو الاقرار بمسئولية الدولة عن ادارة الاقتصاد القومى وتوجيه التنمية . فهذا أمر مسلم به فى جميع الدول بغض النظر عن الايديولوجية الاجتماعية التى تتبناها . وهو كذلك لايتطلب بالضرورة المدول عن سياسة تشجيع القطاع الخاص أو الترحيب بالاستثمارات المربية والاجنبية أو مايسمى بالانفتاح الانتاجى .

وفى تقديرنا أن أوضاع الاقتصاد المصرى الراهنة لاتمكن من اعداد خطة خمسية جديدة . فمثل هذه الخطة تفترض أولا استكمال الدراسات وادارة الحوار من أجل رسم استراتيجىة طويلة المدى تدخل بها مصر القرن الحادى والعشرين . كما تفترض ثانيا دراسات تفصيلية على مستوى مختلف القطاعات والأختيسار بين مشروعات مدروسة واعدادا فنيا لبدائل عدة أو مرادفات كلها صالحة فنيا حتى تتمكن السلطة السياسية من اختيار أفضلها . وكل هذا يستغرق وقتا لايمكن اختصاره ، الا على حساب دقة الخطة وواقعيتها وسلامة معاييرها ولذلك فانه نتوقع أن تعد الدولة خطة ثلاثية للخروج من الاختناقات الحالية وتهيئة الاقتصاد للتخطيط الخمسى .

وفىما يلى أهم العناصر التى نرى ، أن نسراعى فى اعداد الخطة الثلاثية .

**التركيز على احدات تنمية سريعة فى قدرات مصر الانتاجية فى القطاع السلعى خاصة فى مجال الزراعة والصناعة التحويلية**

لقد اتصفت الفترة السابقة بالتركيز على استهداف توازن بين الموارد والنفقات النقدية عن طريق الاعتماد المتزايد على بيع مصر

لواردها الطبيعية سواء في ذلك النفط أو قوة العسل أو الموقع الجغرافي ممثلا في قناة السويس والسياحة . وقد تم استخدام جزء هام من حصيلة هذه الموارد بالإضافة الى القروض والتدفقات الخارجية لتحقيق زيادة غير مبررة في الاستهلاك خاصة بالنسبة للطبقات المترفة تحت شعار « الرخاء » ولم يعد هذا النموذج قابلا للاستمرار في المستقبل . ان الامكانية المحدودة لزيادة تصدير « الموارد الطبيعية » والزيادة الكبيرة المتوقعة في السكان تعني ان السبيل الوحيد المتاح أمام مصر هو ان تحدث نموا صناعيا وزراعيا سريعا وان توسع من العمالة المنتجة فيها . وكما يدعو تقرير للبنك الدولي عن تعبئة الموارد واحتمالات النمو في مصر في الثمانينات فان نموذج النمو في مصر لابد وان يتحول من نموذج مبنى على « الموارد الطبيعية » و « الموارد الاجنبية » الى نموذج يعتمد على الانتاج المحلي من السلع الزراعية والصناعية . ان مثل هذا الانتقال يتطلب :

١ - إعادة النظر في توزيع الاستثمارات بين القطاعات بحيث تحظى الزراعة والصناعة التحويلية بنصيب اكبر في الاستثمارات الكلية المتاحة .

٢ - حماية السوق المحلية من منافسة الصناعات المثيلة ووقف اغراق السوق بالسلع التي يتم انتاجها أو انتاج بدائل لها بواسطة الصناعة المحلية سواء العامة أو الخاصة .

٣ - تنفيذ سياسة نشطة للتدريب الاحصالي للوفاء باحتياجات الصناعة والزراعة من الايدي العاملة المدربة - مع الحد من هجرة الكفاءات النادرة ورسم سياسة مرنة للهجرة والاجور تحمي الاقتصاد المصري من اضرار ندرة بعض الكفاءات أو المهارات وتكفل للمصانع المصرية في الدول العربية الاجر المجزى والضمانات الاجتماعية المتعارف عليها دوليا في اطار التزام مصر القومي ازاء شقيقتها .

٤ - تنفيذ سياسة فعالة لزيادة كفاءة القطاع العام وتحسين الانتاجية فيه واتاحة الفرصة له للتنافس على قدم المساواة مع وحدات القطاع الخاص وشركات الاستثمار ومعالجة المشاكل المالية والإدارية التي تعوق انطلاقه وتجديد وتحديث قدراته الفنية والانتاجية .

٥ - حفز القطاع الخاص الوطني على توجيه استثماراته وتشامله لزيادة الانتاج والانتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية .

ولا بد لتحقيق ذلك من الحد من الحرية المطلقة التي اتاحت للانشطة ذات الطبيعة الطفيلية والغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عمله من ناحية وتوفير مستلزمات الانتاج للقطاع السلمي الخاص وأعداد دراسات جدوى لمشروعات تدخل في اطار خطة التنمية تخصص للقطاع الخاص بمفرده أو بالاشتراك مع الدولة من ناحية أخرى .

٦ - مكافحة التضخم من أجل تخفيض التكاليف التي تحد من امكانية التصدير للخارج ومن امكانية نجاح التصنيع المحل للحلول محل الواردات .

**ثانياً - بذل أقصى الجهود لتعبئة كل الموارد الوطنية المادية والبشرية واستثمارها في خدمة التنمية . واتخذ بالتالي من الاتجاه للفوضى الاجنبية :**

ويتطلب ذلك :

١ - تخصيص نسبة من حصيلة الموارد التي تحصل عليها مصر من بيع مواردها الطبيعية ( خاصة النفط وقناة السويس ) ، وفرض ضرائب على العاملين المصريين في الخارج ، لتمويل الاستثمارات وتنمية الحصيلة الناتجة عن هذا التخصيص لتمويل الاستهلاك الخاص أو العام أو الانفاق الجاري . وضبط مستويات الاستهلاك ومعدلات تزايديه بما يتماشى مع قدرات المجتمع الانتاجية وموارده الكلية - دون افتئات على متطلبات التنمية القومية على المدى الطويل ، مع تصحيح الاختلال في الاستهلاك بين الفئات الاجتماعية المختلفة بما يوفر الحد الأدنى الضروري لميشة الطبقات الشعبية والمحافظة على صحتها ومقدرتها على العمل والانتاج ويحافظ على الحد الضروري من السلام الاجتماعي ، وذلك بدون مساس بالحقوق المكتسبة للعامةين .

٢ - تطوير الادارة والكفاءة الفنية ورفع الانتاجية في وحدات القطاع العام وتطوير نظم الاجور والاسعار بما يسمح بتحقيق فائض كاف في وحدات هذا القطاع لتكون مصدراً لتمويل الاستثمارات وزيادة القدرة الانتاجية فيه .

٣ - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الانتاجي ، وتشجيع المصريين في الخارج على استخدام تحويلاتهم في تمويل الاستثمارات

الانتاجية في مصر خلال المساعدة في اعداد دراسات جدوى لمشروعات انتاجية تدخل في اطار خطة التنمية تخصص للقطاع الخاص بمفرده أو بالاشتراك مع القطاع العام .

٤ - العمل على زيادة الاجر الحقيقي بجرعات مناسبة في خط مواز للزيادات في الانتاجية واصلاح هيكل الاجور ليعكس التفاوت في الاجور الندرة النسبية في المهارات اللازمة للتنمية وتحقيق مساواة للاجور في القطاعين العام والخاص مع أخذ الميزات العينية والمادية التي يحصل عليها العامل في الاعتبار والعمل على تضيق الفجوة بين الاجر الحقيقي الذي يحصل عليه العامل في الداخل وأجر نظيره في الخارج خاصة بالنسبة للمهارات النادرة .

٥ - التوسع في التدريب الاحلالي بالتعاون مع البلاد العربية التي يتم الهجرة اليها وتمويل مشترك يهدف الوفاء باحتياجات كل من مصر والبلاد العربية من الخبرات والمهارات اللازمة للتنمية .

٦ - اعادة السيطرة على الواردات والحد من زيادتها والغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

٧ - اعادة النظر في نظام الودائع بالعملة الاجنبية بحيث لا يسمح بها الا اذا وردت من الخارج عن طريق تحويل مصري وتنظيم الامور بحيث يمنع التنقل من حسابات الودائع بالعملة المحلية الى حسابات الودائع بالعملة الاجنبية وضمان استغلال الاخيرة داخل مصر في استثمارات منتجة .

٨ - تطبيق قانون النقد الاجنبي بحيث يقتصر الاحتفاظ بالنقد الاجنبي على الحسابات المفتوحة لدى المصارف المعتمدة مع تدعيم سلطة البنك المركزي في الهيمنة على النشاط المصرفي في البلاد بكافة وحداته بلا استثناء .

٩ - رسم سياسة واضحة لمصر تستهدف :

- حماية المشروعات الانتاجية الوطنية العامة والخاصة .

- زيادة قدرة الاقتصاد المصري على الاستثمار المنتج من انتاج

المزيد من الغذاء والسلع الوسيطة .

- توليد موارد حقيقية للخزانة العامة .

- تنوع التركيب السلمي والتوزيع الجغرافي بما يؤدي لزيادة الصادرات .
- زيادة الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة .
- وتستخدم الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الاهداف بما في ذلك :
- التدخل المباشر عن طريق تراخيص الاستيراد والحصر .
- تنظيم عمليات الوكالات التجارية بحيث يكون لشركات القطاع العام الدور الرئيسي في الاستيراد والتصدير بحيث تخضع عمليات القطاع الخاص لرقابة وزارة التجارة .
- ربط الاعفاء الجمركي على واردات مشروعات الاستثمار الاجنبي بانجازها الفعلي في مجال التصدير .

### ثالثا - السعي للحد من الفروق الداخلية والوفاء بالعاجات الاساسية لجمهور الشعب ولثافته العاملة :

أدت سياسة الانفتاح وما صاحبها من توجه الخدمى والتجارى الطفيف الى الانغماس فى تكوين ثروات ضخمة لفئات محدودة من السكان وزيادة حدة الفروق الطبقة بين الفئات والطبقات الاجتماعية بحيث أصبحت  $\frac{1}{3}$  مصر تتميز بازدواجية واضحة فبينما تعاني الجماهير الهريضة من شظف العيش وتئن من الارتفاع المستمر للأسعار ومن الضغوط المستمرة لانماط الاستهلاك الجديدة التى تفرض على المجتمع من خلال نشاط التوكيلات التجارية للشركات الدولية الباحثة باستمرار عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها ، تتمتع قلة بترف استهلاكى لم تشهد مصر له مثيلا من قبل . بما أدى الى خلل اجتماعى واضح يهدد بالفعل السلام الاجتماعى فى مصر .

وقد أدى هذا الازدواج وما صاحبه من انتشار ظواهر الفساد والافساد والرشوة وغيرها الى تحطم وتمزيق العديد من القيم والعلاقات خاصة تلك التى ترتبط بالنزاهة والامانة والجدية والعمل الدؤوب المنتج والسعى للالتقان والتقدم والنمو فى مجال الانتاج والعمل .

ان اتبخذ سياسة فعالة لاعادة توزيع الدخل والحد من الفوارق فى الدخل ومنع الاستهلاك الترفي لم تعد ضرورة من ضرورات العدل



الاجتماعى وحسب بل أصبحت ضرورة ملحة أيضا لتنمية الانتاج والوفاء بالاحتياجات الاساسية للجماهير . ويقترح من أجل ذلك :

١ - أن تتم الخطوات الاولى للتوزيع العادل فى مرحلة توليد الدخل ذاته أو لايد من خلق فرص للعمال المنتج للعمال المتعطلين ولاختصاص البطالة المستترة ، واكساب العاملين الذين يقل الطلب على مهارتهم مهارات جديدة خلال جهد منظم ومتسع للتدريب .  
وثانيا ، بتقييد النشاط الطفيل والحد من الفرص المتاحة للانزواء العاجل على حساب الجماهير .

٢ - اعادة بناء نظام للاولويات الاجتماعية ومن ثم اعادة النظر فى نمط استخدام الموارد بحيث تكون الاولوية لانتاج السلع والخدمات التى تشبع الحاجات الاساسية للجماهير وتخدم القاعدة المريضة من المنتجين . على أن يتم تمويل هذه الخدمات من الضرائب المباشرة التصاعدية على أصحاب الدخل العليا .

٣ - اصلاح هيكل الاجور خاصة فى القطاع العام والحكومى ووضع سياسة للاجور على المستوى القومى تحقق التقريب بين الاجر الذى يحصل عليه العاملون فى هذين القطاعين مع أجر العمل المائل فى القطاع الخاص مع أخذ الميزات المعينة والمادية الاخرى التى يحصل عليها العاملون فى كل قطاع بعين الاعتبار . والحرص على زيادة الاجر الحقيقى للعاملين مع زيادة الانتاج والانتاجية .

٤ - اعادة النظر فى النظام الضريبى بحيث يزداد الاعتماد على ضرائب الدخل الشخصية والضرائب على الاستهلاك خاصة على الاستهلاك الترفى . ويشير بيانات البنك الدولى الى أن حصة الضرائب المباشرة على الدخل الشخصية فى مصر لا تتجاوز ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى بينما تصل حصة مثل هذه الضرائب فى المتوسط نحو ١٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى الاقطار المائلة لمر من حيث متوسط الدخل . أما دخول الاعمال فيجب أن تصبح الضرائب عليها تصاعدية وأن تبسط اجراءات الربط والتحصيل وتشدد مكافحة التهرب الذى يعاقب عليه القانون الأمريكى بالاشغال الشاقة . ويتبقى بعد ذلك أنه فى مصر - كما هو الحال فى معظم البلدان النامية يظل الانفاق الاستهلاكى المناسبة التى تنال بها الدولة حتى الدخل المتهربة . كما أن الضريبة التصاعدية على الاستهلاك وسيلة هامة لترشيد الاستهلاك ويقترح فى هذا الاطار

فرض ضريبة على الاتفاق تنبسط من الاتجاه الى الاستهلاك السلع والخدمات غير الضرورية ، واحداث زيادة كبيرة في المعدلات الحقيقية للضرائب التصاعدية على الدخل الشخصي ، وتغطية كل أنواع الدخول المعفاة حاليا من الضرائب او التي لم تفرض عليها ضرائب أصلا مثل أرباح الاستغلال الزراعي والدخول من الودائع بالنقد الاجنبي ودخول العاملين بالخارج وغيرها . هذا بالإضافة الى رفع الضرائب على الارباح الرأسمالية وخاصة ضريبة التصرفات العقارية وما يماثلها وتساعد الضريبة على الاطيان حسب حجم المساحة وزيادة الضرائب الجمركية على السلع الكمالية المستوردة . ويجب أن يكون استخدام الضريبة في تشجيع الاستثمار قائما على تخفيض السعر وليس الاعفاء المطلق ويمكن كذلك اعفاء ذلك الجزء من الدخل الشخصي الذي ينفق استثماريا .

٥ - إعادة النظر في تسعير خدمات المرافق العامة لتغطي أسعارها المتوسطة التكلفة الحقيقية لاداء الخدمة مع استخدام نظام للتمييز السعري كلما كان ذلك ممكنا بحيث يدفع أصحاب الدخول الاعلى (والاستخدام الاعلى بالتالي) سعرا أعلى ويدفع أصحاب الدخول المنخفضة ( صغار المستهلكين ) سعرا أقل .

٦ - استخدام نظام الدعم استخدما رشيدا بحيث يساعد على حصول الفئات ذات الدخل المحدود أو الثابت على حد أدنى لائق للمعيشة وبحيث يصل الدعم الى مستحقيه دون غيره وبالقدر الكافي وبحيث يساعد في إعادة توزيع الدخل بتحويله أساسا عن طريق ضرائب تفرض على القادرين . مع ما يتضمنه ذلك من إلغاء للدعم الذي تحصل عليه الفئات ذات الدخل الاعلى نتيجة للتسعير غير الاقتصادي للعديد من السلع الكمالية المنتجة محليا كالسيارات والثلاجات والسخانات والتليفزيونات وغيرها من السلع المعمرة . وأن يقتصر الدعم على أسعار السلع في مرحلة التوزيع النهائي مع تحديد حصة لكل فرد من عدد من السلع الأساسية التي تربط على البطاقة التموينية أو استخدام نظام الكوبونات وبحيث تحدد الكميات التي تربط على البطاقة وتلك التي يعطى عنها كوبونات بناء على دراسة علمية عن أنماط الاستهلاك ومعايير الاحتياجات الأساسية بحيث تضمن هذه الكميات اشباع الحاجات الأساسية بتكلفة متناسبة ودخول الفئات الاجتماعية التي تحصل على السلع المدعومة .

٧ - معاونة الفئات الشعبية في تدبير احتياجاتها السكنية عن طريق قيام الدولة ببناء المساكن الشعبية وتأجيرها للفئات محدودة الدخل . وقيام شركات انقطاع العام بتوفير المساكن لعمالها بالقرب من أماكن عملهم بإيجارات منخفضة ، والزام شركات انقطاع الخاص التي يزيد عدد العاملين فيها عن حد معين بتوفير المساكن لعمالها بإيجارات معقولة ضمن مناطق عملهم .

وأيضا - الحد من التضخم وفرض سياسة حازمة للحد من الارتفاع في التكاليف والأسعار :

يجب التمييز بين ما يمكن احرازه في الاجل القصير ( ٣ سنوات مثلا ) وما لا يمكن احرازه الا في الاجل الطويل ( ٧ سنوات أو أكثر ) من نجاح في مجال مواجهة التضخم ، ففي الاجل القصير ينبغي العمل على كبح جماح التضخم والسيطرة على معدلات ارتفاع الأسعار ومحاصرة بعض الآثار السلبية .

ويجب أن تصاغ السياسات الرامية الى محاصرة التضخم في ضوء مبادئ أساسيين :

- ألا يقع عبء هذه السياسات على الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل وهي التي تثن حاليا من وطأة التضخم ، كما قد يحدث بالضغط على الاجور وتقييد الاستهلاك الضروري مثلا .

- ألا تتعارض اجراءات محاصرة التضخم مع مقتضيات التنمية ، كما قد يحدث مثلا باتباع سياسة انكماشية لا تقيد فقط من الطلب الاستهلاكي وانما تقيد أيضا من الاستثمار .

السياسات المقترحة لكبح جماح التضخم :

١ - في جانب الطلب :

( أ ) العمل فسورا على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وامتصاص جزء كبير من القوة الشرائية لدى الأغنياء عن طريق الضرائب .

( ب ) تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وبصفة خاصة تخفيض الواردات بشكل ملموس (صرايح والسمي لزيادة الصادرات في مختلف أسواق العالم .

( ج ) وضع سياسة ائتمانية تمكن البنك المركزي من ضبط حجم السيولة النقدية وتوجيه الائتمان نحو الانتاج وليس الاستهلاك

## ٢ - العمل على زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات :

ويمكن ان يتأتى ذلك فى الاجل القصير من خلال الاجراءات التالية :

### ( ا ) استخدام الطاقات العاطلة فى القطاعات الانتاجية .

( ب ) اعادة توجيه الاستثمارات لاغراض الانتاج السلمى بعيدا عن الانشطة الخدمية والتوزيعية ، خاصة تلك التى لا تبررها الاحتياجات الفعلية للقطاعات السلمية ، مع التركيز على استكمال المشروعات التى بدى فيها .

( ج ) زيادة الانتاجية بالقضاء على ما يعترض الادارة من معوقات فى هذا الصدد ، مع توفير الحوافز المادية والمعنوية للعاملين ، بما فى ذلك تهئية ظروف «عيشية افضل من خلال اضطلاع الوحدات الانتاجية الكبيرة فى القطاعين العام والخاص ببجهد اكبر فى توفير خدمات السكن والانتقال للعاملين بها . وكذلك العناية ببرنامج « طوارئ » للتدريب واعادة التدريب وتنظيم الهجرة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالكفاءات والمهارات التى اصبح الاقتصاد المصرى يعاني من عدم توفرها وتسربها للخارج .

( د ) حماية الانتاج الزراعى باتخاذ اجراءات حازمة لوقف استئصال الاراضى الزراعية لغير اغراض الزراعة ومنع تجريف التربة .

## ٣ - السياسات الاخرى التى تؤثر فى انتشغهم

### ( ا ) سياسات النقد الاجنبى والتجارة الخارجية :

القضاء على الفوضى التى سادت اسواق النقد الاجنبى وتجارة الاستيراد والسيطرة على موارد الدولة من لنقد الاجنبى وتقييد الاستيراد غير الضرورى .

### ( ب ) السياسات النقدية والائتمانية :

من الضروري ضمان التناسق بين التدفقات النقدية والتدفقات

العينية للاقتصاد القومي ، وهذا يتطلب اعطساء التخطيط دوره الحقيقي وتنشيط أجهزته ، وكذلك احكام سيطرة البنك المركزي على نشاط البنوك خاصة البنوك الاجنبية بما يكفل توجيهها لخدمة الاقتصاد القومي . بل انه من الواجب مراجعة المعايير التي يرخس على أساسها للبنوك الاجنبية بالعمل في مصر .

كما يتعين على السلطات النقدية أن تفسح ضوابط على منح الائتمان مع التفرقة الواضحة بين الائتمان الممنوح لاغراض انتاجية وذلك الممنوح لاغراض استهلاكية وخدمية .

### ( ج ) السياسة المالية :

ان الامر يقتضي ضبط الانفاق العام وهو ما سبق التعرض له ، وزيادة موارد الدولة بوقف سياسة الاعفاءات الضريبية والامتيازات الجمركية وما اليها والاعتماد على تمدد اسعار الضريبة وتدرجها بحسب طبيعة النشاط ، بما يوفر للدولة موارد حقيقية تفنيها عن الالتجاء للاقتراض من الجهاز المصرفي من جهة ويساعدها على توفير التمويل اللازم لزيادة الانتاج والخدمات الضرورية من جهة أخرى . وكلا الامرين له اهميته في محاصرة ارتفاع الاسعار ركما يتطلب الامر جدية أكبر في تحصيل الضرائب من فئات الدخل المرتفع والتوسع في فرض الضرائب على الانفاق الاستهلاكي الترفي والارباح القورية وأخيرا ، فان السعي لاعادة التوازن بين إيرادات الدولة ومصروفاتها في اتجاه تخفيض عجز الموازنة العامة الى أدنى حد والحرص في أثناء ذلك على عدم النجوى لاسلوب التمويل بالمجز أي الاقتراض من الجهاز المصرفي ، هما من الامور الحاسمة لمحاصرة التضخم والحد منه .

### ( د ) سياسة الاجور :

ان الزيادة في الاجور ، فضلا عن تمكينها لاصحاب الدخل الاجرية من مواجهة أعباء التضخم ، تمثل أحد الحوافز الزيادة الانتاجية ، وهو أمر مرغوب فيه لمحاصرة التضخم كما سبق ذكره ولكن زيادة الاجور ترفع من تكاليف الانتاج وتدفع الى زيادة الاسعار ، وهو ما يتعارض مع محاصرة التضخم . ولذا فان الاجور تعتبر قضية حساسة تقتضي معالجتها في حذر وواقعية في الوقت ذاته وفي رأينا انه يمكن الحد من تأثير الاجور على زيادة التكاليف

وارتفاع الاسعار بالتخفيف من بعض الضغوط التي تعمل على زيادة الاجور مثل عجرة العمالة الفنية والمهارات الادارية والعلمية الى الخارج ، وذلك بتنظيم تدفقات هذه الهجرة من جهة ، وبالاسراع في برامج التدريب واعادة التدريب من جهة ثانية . واتباع الوسائل الخمس التي اقترحناها سابقا سيعمل على تخفيف حدة التضخم ، ويرفع من القيمة الحقيقية للاجور ، مما سيقلل من شدة المطالبات بزيادات في الاجور النقدية . وهذا لا يعنى عدم السماح للاجور بالزيادة ، اذ ان ذلك قد يكون امرا ضروريا لزيادة الانتاجية والمواصلة بين مستوى الاسعار ومستوى الاجور ، ولكن من الاهمية بمكان ان يتم تمويل الزيادة في الاجور من موارد حقيقية . وهذا ما تتزايد احتمالاته مع انقضاء على الطاقات العاطلة وزيادة فائض القطاع العام ، ومع القضاء على الاتفاق غير الضروري ، ومع زيادة الضرائب على فئات الدخل المرتفعة واحكام عملية تحصيلها .

خلاصة : اعادة بناء جهاز التخطيط القومي وتطوير ادواته واساليبه بما يتماشى مع التغيرات التي جرت في الاقتصاد والمجتمع وتلك التي يراود احداثها .

## ● من ورقة حزب العمل

### هدف الإصلاح الاقتصادى ودعائمه :

ان الهدف الذى يتبناه الإصلاح الاقتصادى المنشود يتركز فى  
رأينا فى العمل على تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى لمصر  
بحيث يصبح الاقتصاد المصرى مستقلا قادرا على النمو ذاتيا ، يعتمد  
أساسا على الانتاج الوطنى ، ودعمه وتنميته .

وهذه الاستراتيجية الاقتصادية ذات أربعة أبعاد : بعد انساني ،  
وبعد اجتماعى ، وبعد وطنى ، وبعد عربى ، وتقسم على الدعائم  
التالية :

#### أولا - الاعتماد على النفس أولا :

أن اعتماد مصر على قوتها الذاتية ومواردها القومية يجب أن  
يكون أساسا للاستراتيجية الاقتصادية الجديدة على اعتبار أن  
الاعتماد على الذات شرط ضرورى لتحقيق الاستقلال الاقتصادى .

ولا معنى ذلك بطبيعة الحال « الاكتفاء الذاتى » ، فإن أغنى دول  
العالم موارد ، وأوسعها رقعة وأكثرها تقدما لا تستطيع أن تحقق  
هذا الاكتفاء .

كما لا نقصد من ذلك الامتناع بتاتا عن الاقتراض الخارجى إذ  
أن عدم كفاية المدخرات الوطنيه لتكوين رؤوس الاموال لزيادة  
معدل النمو الاقتصادى يجعل احتياجنا لرأس المال الاجنبى ضرورة  
حتمية فضلا عن فتح السبيل للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة  
والخبرة الاجنبية فى التنمية ضمانا لاستقلالنا وإبعادا لتبعيصة  
اقتصادنا - ولو الى حد - على غيرنا وذلك بالعمل تدريجيا للارتقاء  
بالاقتصاد المصرى الى اقتصاد يعتمد على الذات .

فطريق التنمية فى الدول المختلفة الساعية للنمو لا بد أن يكون  
مستقلا والا فان التنمية سرعان ما تتعثر ، ويفقد البلد استقلاله  
الاقتصادى .

بل أن مساندة الغير لنا فى التنمية والتغيير - فى صورة قروض  
أو تسهيلات أو استثمارات انما يتوقف على ما تقدمه من دليل على

استحقاقنا لهذه المشاركة من جهد واضح باعتمادنا على النفس .. ومن هنا جاء قول بعض المنظمات الدولية للدول النامية ( ساعدوا أنفسكم أولا على أن الاعتماد على النفس لا يعتمد على الانتجاع الى سياسة التقشف الشديد كما كان الحال في العشرينات والثلاثينيات اذ ان الشعوب النامية عامة - لم تعد تحتل ذلك في هذا العصر بعد أن أصبحت صور الحياة التي تعيش فيها شعوب الدول المتقدمة تنقل اليها عبر الاذاعات وعلى شاشات التلفزيون وفي افلام السينما كما أن الشعب المصري - بخاصة - لم يعد قادرا على احتمال المزيد مما احتمله طوال سنوات أربعة حروب خاضها منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٧٣ عن معاناة وحرمان لا سيما بعد أن منى بالرخاء الوفير واغترقت الاسواق بمختلف السلع الكمالية ، واصبح يرى رأى العين ما فيه بعض الفئات من المواطنين من بحبوحة في الاتفاق المظهري ومن بذخ في الاستمتاع بالحياة .

ومع ذلك فان الشعب يتقبل التضحية من أجل حياة أفضل شريطة أن يتحمل الجميع أعباء هذه التضحية وعلى الاخص الفئات القادرة واصحاب المراكز القيادية . وأن يتمتع الشعب بالحرية والديمقراطية التي تمكنه من فرض رقابته الفعالة على شؤون الاقتصاد والحكم . وأن تتولى اموره حكومة تأتي نتيجة انتخابات نزيهة تحوز ثقته في قدرتها على قيادة العمل الوطني ، وأن تقيم مجتمع الطهارة والعدالة . فليكن « الاعتماد على النفس » هو صيحتنا الوطنية من أجل التنمية والتعبير ولنؤمن بأن مصر لن تبنيها سوى سواعد أبنائها وعقولها .

### ثانيا - الحد من الاقتراض الخارجي وتوحيده :

ان الاقتراض الخارجي بلغ درجة تمثل نوعا من الخطورة اذ بلغ قيمته من القروض طويلة الاجل ١٨ بليوناً من الدولارات حتى ٢٠ يونيو الماضي طبقا لتقديرات وزارة الاقتصاد ... وهذا الرقم لا يتضمن المنح أو القروض للتسليح أو القروض المتوسطة والقصيرة الاجل .. وذلك بعد أن كانت ١٦ بليون دولار في عام ١٩٧٠ .

حقا أنه يمكن تطوير هذه القروض بما يخدم خطة التنمية الموضوعية ولكنها يمكن أن تعرض البلد لانواع من الضغوط يجب



أن نفخلف منها حتى لو كانت غير مشروطة في الظاهر . ولذا فانه من الغريب حقا أن بعض المسئولين كان يتفاخر باننا ن سحب كل يوم ما يوازي سبعة ملايين من الدولارات ويمنى لو استطعنا أن نستوعب عشرة ملايين يوميا من القروض المتاحة لنا !!

والواقع أن الاستغناء عن احتياجنا لرأس المال الاجنبي بأشكاله المختلفة أمر غير متوقع في المستقبل القريب ولكن ما يجب أن نحرص عليه هو :

١ - أسلوب تصفية الديون الضخمة المتراكمة علينا بطريقة لا تؤثر على استمرار تصنيفنا الاقتصادية والاجتماعية علما بأن قيمة ما دفعته مصر في عام ١٩٧٩/١٩٨٠ من فوائد وأقساط قد بلغ ٢٤٧٧ مليون جنيه مصرى كما جاء فى تقرير البنك المركزى السابع المقدم لمجلس الشعب ص ٣ - وهو يمثل ١٨,٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى وأكثر من ٤٠ ٪ من اجمالى حصيله صادراتنا المنظورة وغير المنظورة .

٢ - العمل على تقليل حاجتنا للاقتراض الخارجى مستقبلا عن طريق الاعتماد على الذات وعدم تجساور حد الامان للمديرية فى جميع الاحوال ونقا للظروف الاقتصادية .

٣ - التركيز على توجيه القروض نحو المشروعات التى تعطى عائدا مرتفعا عن طريق خلق طاقات انتاجية جديدة ولا توجه الى الحصول على سلع استهلاكية حتى تشترك فى تنمية اقتصادنا من ناحية وتمكيننا من سدائها وفوائدها من عائدها من ناحية أخرى .

٤ - تحديد تاريخ بدء دفع أقساط القروض وفوائدها بما يتفق مع بدء الانتاج للمشروعات التى تمولها ، وأن يمتد السداد على فترة تسمح بالقيام به دون مشقة .

وهذه المهام يجب أن يهدها الى ادارة فنية متخصصة لدراسة اوضاع القروض ، ومتابعتها وتقديم المشورة فى شأنها - على ضوء الوضع العام للاقتراض الخارجى والاحوال الاقتصادية الجارية - حتما وتوجيها ومصدرا وشروطا .

### ثالثا - تصويب مفهوم الانفتاح الاقتصادى :

كان من المفترض أن تؤدي سياسة الانفتاح الاقتصادى الى تحرير الاقتصاد القومى من القيود المفروضة عليه والتي تعرقل انطلاقه وانتاعسه بايجاد الحلول لما يصادفه من صعوبات ان شرقا او غربا ولا يجوز اعتبار سياسة الانفتاح الاقتصادى مرادفة لسياسة الاقتصاد الحر المطلق من كل قيود لان هذا النوع من الاقتصاد لم يعد موجودا فى عالمنا المعاصر ، فالولايات المتحدة ، الامريكية - قبة العالم الرأسمالى الذى يؤمن بالحرية الاقتصادية - تضع أحيانا القيود والضوابط لحماية الاقتصاد القومى ضد ما يهدده من مخاطر . . . نفترض الحكومة الامريكية بعض الاجراءات المقيدة للمعاملات الاقتصادية بقصد مكافحة التضخم النقدي ونضع القيود على استيراد بعض السلع التى تشكل خطرا على انتاج السلع المماثلة لها فى الداخل كما حدث بالنسبة للاحذية الابطالية ولسيارات الياپانية . وتطبق حاليا الكثير من الضوابط على استخدام البترول كوسيلة لمواجهة أزمة الطاقة .

فلا يعقل وهذا هو الوضع فى أمريكا ذات ائراء العريض والاقتصاد القومى . أن تعتمد الدول المتخلفة اقتصاديا والساعية للنمو والتى تعاني من المناعب الاقتصادية فى أعقاب حروب متتالية خاطتها مصر الى فتح الابواب على مصراعيها وذلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بلا ضوابط أو حدود .

كما أن الإخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى نحو الدولة الغربية التى كان تعامل مصر الاقتصادى معها محدودا لا يعنى الانفلاق دون الدول الاشتراكية التى كانت ترتبط مصر معها باتفاقيات التجارة والدفع . . خاصة اذا أدخلنا فى الاعتبار ان الكثير من المصانع المصرية مستوردة من الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية مما يتطلب الحصول منها على قطع الفيار اللازمة لتسييرها .

ولا يجوز أن نخلط فى هذا الصدد ؛ السياسة والاقتصاد . . بحيث نربط عجلة الاقتصاد القومى بالانجازات السياسية للدولة . . بحيث فلا تلزم حتى بين الامرين . . . فها نحن أولا نرى ان المملكة المغربية تتعاقد على صفقة ضخمة من الفوسفات مع الاتحاد السوفيتى فى حين انها تتعاون سياسيا مع الولايات المتحدة الامريكية

ونجد أن الجزائر ذات العلاقات الطيبة والسياسية بالاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية تباع غازها لأمريكا ٥٥ كما نلاحظ أن الدولتين العظيمتين تتعاملان اقتصادياً رغم ما بينهما من تنافس سياسي معروف .

وإذا ما حاولنا تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها الدولة في مصر منذ عام ١٩٧٤ نجد أنها لم تحقق سوى انفتاحاً تجارياً في اتجاه واحد من الخارج إلى الداخل حمل الينا السلع الاستهلاكية الكمالية دون أن يحقق انفتاحاً تكنولوجياً يستفاد به في تطوير ما هو قائم من المشروعات أو انفتاحاً إنتاجياً من أي نوع كان في المجال الصناعي أو الزراعي أو انفتاحاً تجارياً للمنتجات الوطنية صوب أسواق جديدة في الخارج .

وقد يكون الانفتاح الاستهلاكي مرغوباً فيه أول الأمر بعد فترة الحرمان الاستهلاكي الطويلة الأمد بسبب أعباء الحروب المتتالية ولكن أن يستمر هذا الانفتاح الاستهلاكي على طول الخط وأن يتسع مدته بحيث يفتن في اغراء الأسواق بالعديد من السلع الاستهلاكية الكمالية التي تولد طلباً جديداً عليها لم يكن موجوداً من قبل ، وأن يسد المسالك على أنواع الانفتاح الأخرى الأكثر أهمية ولا يعد نفعاً للبلاد ، فإنه يصبح مضرًا باقتصادها القومي ومعوقاً لانتعاشها وإزدهارها بحيث يحتاج إلى إعادة نظر لوضع الضوابط المحسوبة لمساره السليم .

كما اعتمدت السياسة للانفتاح الاقتصادي على أساليب أحدث الكثير من المفارقات الفضارة وأثارت عاصفة من الانتقادات كالاستيراد دون تحويل عملة ، والمناطق الحرة ، والسماح بفتح بنوك أجنبية تتعامل بالنقد الأجنبي مما سنتناوله تباعاً .

وقد أدى الانفتاح الاستهلاكي غير المنضبط في مصر إلى أحداث الكثير من المضار التي يمكن أن نجملها فيما يلي :

١ - خلق أنماط استهلاكية غير ملائمة ، فقد ولدت اغراءات المعروضات من السلع الاستهلاكية المستوردة أنماطاً جديدة من الاستهلاك الكمالي ولتفاخرى لدى المواطنين .

٢ - تشجيع الانحراف للحصول على المفريات الاستهلاكية

٣ - إثارة الاحتاد بين طبقات المجتمع بل أصبح هنالك نوع جديد من السلع الاستهلاكية اصطلح على تسميتها بالسلع الاستفزازية وهي السلع التي تعدوا بأسعارها المرتفعة فوق مستوى دخول الغالبية العظمى من أفراد الشعب ، والتي تلاحقهم في واجهات المحلات العادية والمجمعات الاستهلاكية المخصصة أصلا لبيع السلع الضرورية والاحياء التي تعد اقرب الى المناطق الشعبية مما تعتبر بمثابة عمليات استفزازية مقصودة لاثارة الحقد في نفوس غير القادرين على اقتنائها .

٤ - الاضرار بالصناعة الوطنية : كما أدى الانفتاح الاستهلاكي غير المنضبط الى اغراق السوق بسلع أجنبية تنافس السلع المأبلة المصنوعة وطنيا مما أدى الى الاضرار بالصناعة المحلية رغم جودتها كالسجائر والكروية والاقمشة .. وارتفع نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى المخزون السلمي المحلى فى كثير من الاصناف حتى أصبح امرا يهدد امكانية استمرار صناعتها ، او يؤدى الى جمودها وعدم استطاعتها مسايرة ركب التقدم فى الانتاج وبالتالي يشكل خطرا على العمالة فيها .

ولا يعنى هذا الكلام أننا نطالب بحماية الصناعة الوطنية او القطاع العام الصناعى على حساب جودة السلعة أو على حساب المستهلك .. ولكن لابد أن تتكافأ الفرص المنافسة وأن تتخذ السبيل للارتقاء بالصناعة المصرية من حيث الارتقاء بالجودة والذوق وخفض التكلفة وبالتالي السعر الذى تباع به حتى نحافظ على صناعتنا دون ان نهبط بالمستوى الانتاجى أو تلحق الضرر بالمستهلك الوطنى .

٥ - امتصاص الموارد من عملية التنمية : وأخيرا فان هذا الانفتاح الاستهلاكي الواقع يسلب عملية التنمية الاقتصادية من جانب كبير من موارد الصادات الاجنبية التى كان يمكن أن توجه اليها فنعمل على تنشيطها .

وهكذا يتضح أنه لابد من وضع ضوابط للانفتاح الاستهلاكي بأن نحدد حصص مدروسة لما يسمح باستيراده كاجراء مرحلى حتى يمكن تدعيم قدرات الصناعة المحلية بما يسمح بتغطية الطلب المحلى وأن يوقف استيراد السلع المسماة بالاستفزازية وأن يقتصر ما يعرض منها على أماكن معينة بحيث لا تعرض فى المحال التى تهدف الى توفير السلع الأساسية للطبقات الفقيرة .

## وابعا - توحيد المجتمع الاقتصادى :

إذا كان من المتصور أن يكون فى المجتمع أكثر من قطاع : قطاع عام ، وقطاع خاص ، وقطاع مختلط ، وقطاع تعاونى ٠٠ بل وقطاع انفتاحى نشأ نتيجة انتزاج سياسة الانفتاح وفقا لقانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى ٠٠ فإنه لا بد وأن يتم توحيد « المجتمع الاقتصادى » من خلال معاملة موحدة وتوجيه واحد فى إطار الاستراتيجية الجديدة . بمعنى أنه لايجوز التفرقة فى المعاملة بين القطاعين الخاص والانفتاحى بتقرير مزايا للقطاع الانفتاحى تضمنها قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على أمل أنها سوف تجتذب رؤوس الأموال الأجنبية لمصر بحيث تقيم مشروعات تسد بعض احتياجات البلاد وتزيد من مواردها من العملات الأجنبية ، وتأتى معها بمستويات متقدمة من التكنولوجيا ( أى الفنون الانتاجية ) ٠٠ إذ أن ماحدث هو :

١ - أن ٦٦٪ من اجمالى رؤوس الأموال فى المشروعات الخاضعة لهذا القانون مملوكة للمصريين .

٢ - أن قيمة وارداتنا فى تزايد مستمر ولم تفلح صادراتنا - إذا ما استبعدنا البترول - الا فى تغطية ٢٠٪ منها فى عام ٨٠/ ١٩٨١ .

ومن هنا فإنه لا محل لتقرير معاملة مفضلة للقطاع الانفتاحى مما أدى الى انقسام المجتمع الاقتصادى فى مصر الى شريحتين تختلفان كل الاختلاف فى أجور ومرتبات العاملين فيهما ، وفى الإعفاءات الممنوحة عليها جمركيا ، وفى معاملتها ضريبيا ، وفى الرقابة على سير أعمالها ، وتحديد أسعار منتجاتها ، وفى تطبيق بعض التشريعات الداخلية عليها ، وفى طريقة تصرفها فى النقد الأجنبى .

بل ينبغى أن يوضع قانون موحد للاستثمار يحافظ على المزايا الممنوحة حاليا للشركات القائمة دون مساس بها ، مع توحيد المزايا وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادى بغض النظر عن مالكة أو نوعية رأس المال ، ويراعى زيادة المزايا بحسب الاسهام فى النشاط الانتاجى الذى يحتاجه الاقتصاد القومى .

### خامساً - زيادة الانتاج هو مفتاح حل المشكلة :

ان الحل الحقيقي لكافة مشاكلنا الاقتصادية انما يكمن في زيادة الانتاج وارتفاع بمستواه سواء في المجال الزراعي أو الصناعي .  
فزيادة الانتاج وما تحققه من زيادة في المعروض من السلع وارتفاع مستوى الدخل - ستقضي على الحاجة الى مواصلة سياسة الدعم التي ترمي الى تمكين المواطنين من الحصول على السلع بأسعار تتناسب مع دخولهم .

كما أن العناية بالانتاج - كما ونوعاً - من شأنه أن يسد القدر الأكبر من متطلبات الشعب من الغذاء والكساء والدواء فيتحقق بذلك السيطرة على الأسعار .

وسوف يمكننا هذا النهوض بإنتاجنا من تقليل وارداتنا وزيادة صادراتنا فيعالج الخلل الموجود في ميزان المدفوعات المثل للعلاقات الاقتصادية مع الخارج .

ويبدو أن هذه الحقيقة البسيطة غائبة عن والعنا حتى أن تصير المجموعة الاقتصادية ، من بين أعضاء الحكومة - الذي درجنا عليه في الفترة الأخيرة لاقضم وزيرى الزراعة والصناعة !! وهما الوزيران على المحورين الأساسيين للاقتصاد القومي .

وإذا كانت تشكل في إطار مجلس الوزراء - لجنة وزارية للشئون الاقتصادية والمالية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء المختص بهذه الشئون - فإنه ينبغي أن تضم كل الوزراء الذين تتولى وزاراتهم أو تشرف على أنشطة اقتصادية أو مالية كوزراء السياحة ، والتموين والتجارة الداخلية ، والتجارة الخارجية والبترو ل ، والنقل والمواصلات والرى ، والقوى العاملة بالإضافة الى وزراء الزراعة والصناعة والمالية والتعاون الاقتصادى والتخطيط . على أن تعرض ما تنتهى إليه على مجلس الوزراء لاقراءه اذ ان مسئولية الحكومة جماعية . ولا محل لوجود منصب وزارى باسم وزير الاقتصاد ( ويقتصر اختصاصه على التجارة الخارجية ) اذ أن الاقتصاد يشمل جميع تلك الأنشطة مجتمعة ويتولى تنسيقها نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية .

بهذا المفهوم الشامل للاقتصاد القومي يصبح مسارنا الاقتصادى وتفاؤلنا لأمرنا الاقتصادية .

وتشمل الزيادة فى الانتاج السلى : الزيادة فى الانتاج الزراعى ، والزيادة فى الانتاج الصناعى .

## ● من دولة حزب الاحرار

### القطاع العام .. وانتقاده من الالام

القطاع العام في مصر يمثل الصمود الفقري للاقتصاد القومي في كافة مجالات الانتاج والخدمات فهو يسيطر على الصناعة بنسبة ٨٠٪ وعلى التجارة الخارجية بنسبة ٨٥٪ كما أنه يسيطر على تجارة الجملة في الداخل ويقوم بما يقرب من ٢٠٪ من نشاط تجارة التجزئة سواء عن طريق شركات القطاع العام أو عن طريق المجمعات الاستهلاكية الحكومية .

ومن الناحية الاجتماعية فإنه يضمن عمالة كاملة للعاملين في كافة المجالات كما أنه يضم مليوناً ونصف مليون من العاملين أي ما يقرب من ١٥٪ من القوة في مصر وحوالي ٢٥٪ من العاملين في المدن أي في الحضر .. وتمثل الاجور فيه ما يقرب من ٢٠٪ من حجم الاجور في مصر .. ومتوسط دخل العامل فيه يصل الى ٨٠٠ جنيه سنوياً أي أنه يحقق مستوى اجور لا بأس به اذا قورن بالقطاع الخاص في الحضر .. وهو يسيطر - ايضاً - على جزء كبير من قطاع الخدمات ويقوم بدور اساسي في مجال الزراعة والصناعات الزراعية وخاصة في مجال استصلاح الاراضي وبناء المجتمعات الجديدة في الريف . وقد استثمرت فيه الدولة على مدى الثلاثين عاماً الماضية ما يقرب من ٢٠ الف مليون جنيه من اموال الشحوب موارد الدولة .. ويحقق فائضاً سنوياً للدولة يبلغ ٨٥٠ مليون جنيه بنسبة ٤٥٪ من رأس المال المستثمر .. وهذا الفائض يعاد استثماره في مجالات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .. أي أنه يحقق ما يقرب من نصف الانتاج والنخل القومي للبلاد .

وقد أثار الرئيس حسني مبارك/موضوع دعم القطاع العام وتميزه أمام مجلسي الشعب والشورى طالباً ابداء الرأي فيه واجراء الحوار بين المواطنين من ذوي الخبرة في هذا المجال .. وكذلك من الأحزاب المختلفة لاستطلاع وجهات النظر وتقصي الحقيقة لمعرفة أهم وسائل اصلاح هذا القطاع الكبير ودعمه وتميزه .

في هذا المجال فإن حزب الاحرار من واقع برنامجه الحزبي ، ومن

واقع تجربته السياسية ، وتحقيقا لمصلحة الوطن والمواطنين ، يدلي  
برأيه بكل وضوح وبكل صراحة ولا يهدف الا الى الاصلاح ما استطاع  
الى ذلك سبيلا ..

— أولا : بدأت ثورة يوليسو فى التخطيط للتنمية الصناعية  
والزراعية والاجتماعية عقب قيامها بأشهر قليلة ، فانشأت لذلك  
مجلسين :

١ - مجلس الانتاج .

٢ - مجلس الخدمات .

وكان اعضاء مجلس ادارة هاتين الهيئتين هم اعضاء مجلس قيادة  
الثورة انفسهم ، بالإضافة الى بعض ذوى الخبرة والتخصصات فى  
هذين المجالين : « الانتاج والخدمات » وهذا يؤكد اهتمام الثورة  
بهذين المجالين .. وبدأ تنفيذ بعض المشروعات الانتاجية والخدمية  
مثل مصنع الحديد والصلب وبعض المصانع الأخرى كالخزف  
والصيني والالمنيات .. الى آخره .. وكذلك بدأ مشروعات الوحدات  
المجمعة للتنمية الاجتماعية فى الريف .

فى أوائل سنة ١٩٥٧ بعد ان تبلورت الفكرة وتضجعت فى اذهان  
قيادة الثورة انشئت المؤسسة الاقتصادية كأول هيئة عامة اقتصادية  
تقوم بالتخطيط والتمويل ومتابعة مشروعات القطاع العام عل نطاق  
أوسع من نطاق مجلس الانتاج والخدمات . وبدأت المؤسسة  
الاقتصادية نشاطها بشراء بعض الشركات الانجليزية والفرنسية  
والبيلجيكية التى وضعت تحت الحراسة بعد العدوان الثلاثى بقرض  
تمصيرها والبدء فى تجربة مشروعات القطاع العام لدعم القطاع  
الوطنى الاقتصادى وزيادة الاستثمارات بمعدلات ضخمة بهدف  
زيادة الدخل القومى وتوزيعه توزيعا عادلا تطبيقا لمبدأ من مبادئ  
الثورة الستة وهو العدالة الاجتماعية .. حيث ان القطاع الخاص  
منذ قيام ثورة ١٩٥٢ وقبلها كان لا يستثمر الا مبالغ ضئيلة لا يمكن  
أن تواجه الابدى العاملة المتزايدة التى تبحث عن العمل لرفع مستوى  
معيشتها حيث كان الرأسماليون قبل الثورة فى أوائل سنواتها  
يحتفظون بجزء كبير من ارباحهم فى الخارج ولا يستثمرون الا قدرا  
ضئيلا من ارباحهم ومدخراتهم وكان للمؤسسة الاقتصادية مجلس



إدارة يضم خبرات كبيرة من المفكرين والعاملين في مجال المال والأعمال يرأسهم حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة ، ولها مدير عام ينظم شئونها كان المهندس صدقي سليمان في ذلك الوقت ، تعاونه مجموعة ضخمة من اساتذة الجامعات والباحثين .. وكانت المؤسسة تقبض على رؤوس اموال شركات عديدة في شتى المجالات الاقتصادية وبشكل متكامل يتمشى مع التكامل الاقتصادي في الاستثمار ، فكانت تضم بنوكا وشركات تأمين وشركات تجارة وشركات نقل وشركات صناعة وشركات زراعة .. الى اخره .. وكانت وظيفة المؤسسة في ذلك الوقت هي :

( ا ) التخطيط والتنسيق والمتابعة للشركات التابعة لها وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية الواردة في خطة الدولة سواء الجديد منها أو توسعات الشركات القائمة .

( ب ) كانت تقوم بضمان الشركات التابعة لها للحصول على التمويل اللازم لها لدى البنوك المحلية والاجنبية و هيئات التمويل الدولية .

( ج ) كانت تعتمد موازنات الوحدات الاقتصادية التابعة لها وحسابها الختامي .. وكذلك ميزانياتها التقديرية لنشاطها في المستقبل .

بالإضافة الى ذلك كانت تعتمد قرارات مجالس إدارات الشركات التابعة لها خلال مدة محددة ( ٧ أيام ) فإذا اعترضت أعيد القرار الى الشركة ، وإذا أقره مجلس إدارة هذه الشركة مرة أخرى أصبح نهائيا يسارى المفعول .. أى انه كان لها حق الاعتراض المؤقت فقط على قرارات الشركات التابعة لها .. وفيما عدا ذلك فكانت الشركات تدار بواسطة مجالس إدارتها بدون أى تدخل من المؤسسة الاقتصادية سواء في مجالات التنفيذ أو في مجالات العاملين بها من ناحية الجزاءات أو الترقييات أو الندب أو الإعارة أو السفر أو العلاوات .. الى اخره . أى أن الشركات كان لها حرية كاملة في إدارة نشاطها ومتابعته طبقا للسياسة التي يضعها مجلس إدارتها ، فكانت تقوم بدور الشركة القابضة أى التي تمتلك أسهم الشركات التابعة لها بكل ما تحمل هذه الكلمة من معان مما ترتب عليه انطلاقا واسع النطاق لشركات المؤسسة الاقتصادية .

( د ) لم تكن المؤسسة الاقتصادية تابعة لأي وزير من الوزراء ، بل كان بعض الوزراء المختصين كالمالية والاقتصاد أعضاء في مجالس إدارتها ٠٠ أي أن مجلس إدارة - المؤسسة الاقتصادية كان السلطة الانتهازية للشركات التابعة للمؤسسة وبذلك لم يتطرق الروتين الحكومي نتيجة لسيطرة الوزراء والوكلاء على شركات القطاع العام كما هو حادث الآن .

( هـ ) انشأت الثورة مؤسستين أخريين بعد توسع القطاع العام هما : مؤسستي مصر والنصر على نمط المؤسسة الاقتصادية ، أي أن كلا منهما كانت تقبض على شركات متنوعة الأنشطة الاقتصادية مثل المؤسسة الاقتصادية وبالتالي كان نشاط هذه الشركات التابعة نشاطاً متكاملاً ولم يكن نوعياً أو جغرافياً .

- ثانياً : في سنة ١٩٦١ اقنع بعض الوزراء الزعيم الراحل جمال عبد الناصر بضرورة التحول من نظام المؤسسات العامة ذات الأنشطة المتكاملة الى نظام المؤسسات ذات الأنشطة النوعية لمواجهة التوسع في استثمارات القطاع العام وبحيث تتبع كل مجموعة مؤسسات الى أحد الوزراء المختصين ٠٠ وحدث حوار حول المؤسسات النوعية والمؤسسات المتكاملة الأنشطة بين ذوى الرأي تحت إشراف السيد زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية الذي كان يشرف على الاقتصاد في ذلك الوقت ٠٠ وانتصر الرأي الذي ينادى بالمؤسسات النوعية ، وتم حل المؤسسات الاقتصادية ، ومصر ، والنصر لتحل محلها ٣٥ مؤسسة اقتصادية نوعية في مجالات الإنتاج الصناعي بمختلف أنشطته وكذلك في مجال الزراعة والخدمات ٠٠ وبلغ عدد الوحدات الاقتصادية التابعة لهذه المؤسسات النوعية حوالي ٤٠ شركة مساهمة تقريباً غالبيتها العظمى مملوكة للدولة ملكية كاملة عن طريق المؤسسات العامة .

ومصدر قانون للمؤسسات العامة ٠٠ غير وظيفتها من شركة قابضة بالمعنى الاقتصادى الى هيئة عامة اقتصادية وبالتالي زاد تدخلها في أعمال الشركات التابعة لها وبدأت التعقيدات الحكومية والروتين تزحف على شركات القطاع العام وتمددت أجهزة الرقابة عليها بحيث أن شاغلي وظائف رؤساء المؤسسات كانوا في أغلبهم من وكلاء الوزارات ومديريها العاملين الذين تعودوا على الأسلوب الحكومي في الإدارة .

- **ثالثا :** استمر هذا الوضع ١٤ عاما حتى قامت الحكومة في سنة ١٩٧٥ بالغاء المؤسسات النوعية ال ٣٥ وانشأت بدلا منها ٣٠ قطاعا لها مجالس عليا وأمانات فنية للتخطيط والتنسيق بين شركات القطاع مع تبعية هذه المجالس تبعية مباشرة الى السادة الوزراء . وكان الهدف من الغاء المؤسسات النوعية هو انقاذ شركات القطاع العام من روتين المؤسسات النوعية - وتعقيدها واعطائها حرية أوسع في الحركة . . ولكن النتيجة كانت عكسية اذ أصبح السادة الوزراء ووكلاء الوزارات يديرون شركات القطاع العام بطريق مباشر ويعتمدون سفر رؤساء مديري الشركات وكذلك أعمال التعمين والنقل والندب والاعارة واعتماد قرارات مجالس ادارات القطاعات ، فدخلت شركات القطاع العام في دوامة البيروقراطية الحكومية الكاملة وتعثر عدد كبير من هذه الشركات وحلقت خسائر كبيرة بسبب انعدام الاجهزة الفنية التي كانت توجد في المؤسسات المختلفة والنوعية لأعمال دراسات الجدوى والفسمان والتمويل والتخطيط والتنسيق بين الشركات الى آخره .

واستمر الحال على هذا المنوال حتى هذه اللحظة بالرغم من ان الحكومة قد وعدت في بيانها أمام مجلس الشعب سنة ١٩٨٠ بتطوير القطاع العام وانشاء الشركات القابضة ولكنها لم تنجز هذا الوعد . . واكتفت بانشاء البنك القومي للاستثمار ثم البنك القومي للتصدير والاستيراد ، وأعطت كلا منهما حق انشاء الشركات القابضة وهو ما لم يحدث حتى الآن . . ومازال البنك القومي للاستثمار جهازا تابعا لوزارة التخطيط أى أنه بنك على ورق أما البنك القومي للتصدير فقد صدر قانونه ولكنه مازال حبرا على ورق . . ونسيت الحكومة كل ما وعدت به من انشاء الشركات القابضة ومازال القطاع العام في انتظار انشاء هذه الشركات القابضة حتى لايسبح في دوامة البيروقراطية والتعقيدات الحكومية:

- **رابعا :** الواقع ان السادة الوزراء يعارضون انشاء الشركات القابضة بطريق غير مباشر أى بالوقوف موقفا سلبيا منها حرصا على سلطاتهم التي لا شك أنها ستتكشف بعد انشاء الشركات القابضة الى حد كبير ، كما أنهم يخشون أن يصبح وزير الاقتصاد والتخطيط هو المهيمن على الجمعيات العمومية للشركات القابضة بمرمتها ومشراف عليها بحسبكم ان بنكي الاستثمار والاستيراد

والتصدير هما اللذان سيقومان بإنشاء الشركات القابضة وهما بطبيعة الحال تابعان لوزير الاقتصاد والتخطيط وهو الذي يرأس جمعياتها العمومية .

ما هو الحل ؟

كما طلب السيد الرئيس دعم القطاع العام وتعزيزه .. فان حزب الاحرار يرى ما يأتى :

أولا : انشاء خمس أو ست شركات قابضة متكاملة الانشطة الاقتصادية أى على نسق المؤسسة الاقتصادية التى انشئت فى سنة ١٩٥٧ بحيث تكون السلطة النهائية للشركات التابعة لها وتقوم بوظيفة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة أو للتوسعات التى تطلبها الشركات الحالية كما تقوم بضمانها لدى البنوك والمؤسسات المالية الدولية للحصول على القروض اللازمة لها بالإضافة الى تصحيح هيكلها التمويلية واعتماد موازاناتها وحساباتها الختامية وميزانياتها التقديرية وكذلك بالاشتراك مع القطاع الخاص المصرى والعربى والاجنبى وتصبح الشركات التابعة لها ذات حرية مطلقة فى ادارة شئونها وتحقيق أهدافها ، ليعتمد بذلك عن تعقيدات وزارتى المالية والتخطيط اللتين كانتا تقومان باعتماد الاستثمارات الخاصة بالشركات أو تخفيضها أو حذنها مما كان يترتب عليه وجود طاقات عاطلة فى شركات القطاع العام ومشروعات غير مستكملة تؤدى حتما الى التضخم وارتفاع الاسعار .

ثانيا : أن ينشأ مجلس أعلى للقطاع العام يضم رؤساء الشركات القابضة والوزراء المنين بالصناعة والزراعة والمالية والاقتصاد والتخطيط والنقل والمواصلات .. الى آخره .. وذلك لاعتماد خطة استثمارات القطاع العام ومتابعة تنفيذ هذه الخطة ويرأس هذا المجلس أقدم نواب رئيس الوزراء لتحمل المسئولية الدستورية أمام مجلس الشعب .

ذلك هو رأى الاحرار لانقاذ القطاع العام من دوامة البيروقراطية الحكومية وتعقيداتها وتصحيح هيكله التمويلية واعطائه حرية الحركة والنشاط ليقوم بدوره الرئيسى فى مجالات التنمية المختلفة طبقا لاهداف الخطة التى تطرحها الحكومة ويقرها مجلس الشعب .

## الاستيراد وموارد الدولة والصناعة الوطنية

لاشك أن الاستيراد يمثل جزءا كبيرا من معاملات مصر التجارية مع العالم الخارجي وهو يؤثر بالتالي على عجز ميزان المدفوعات ، وعلى سعر الجنيه المصري ، وأسعار السلع والخدمات بالسوق المصري . كما يؤثر على معدلات نمو الدخل القومي .

ولذا فقد كان الاستيراد ، وأثره على موارد الدولة ، وعلى الصناعة الوطنية من الموضوعات الرئيسية التي طرحها الرئيس محمد حسني مبارك على مجلسي الشعب والشورى ، وطلب من الأحزاب السياسية أن تدلي برأيها فيها لأنها تمس صميم حياة المواطنين جميعا بلا استثناء .

يبلغ حجم الاستيراد السلمي في مصر ميزانية ١٩٨٢/٨١ حوالي ٧٨٠٠ مليون جنيه مقارنا باستيراد صناعي ٧ آلاف مليون جنيه في ميزانية ٨٠ - ١٩٨١ أي أن الاستيراد زاد حجمه بنسبة ١٠٪ تقريبا عما كان عليه العام الماضي وهو رقم ضخم ويمثل حوالي ٣٤٪ من الدخل القومي للبلاد والذي بلغ ( ١٨٨ ) مليون جنيه في سنة ١٩٨٢/٨١ كما أن الاستيراد السلمي يمثل ٦٧٪ من حجم التجارة الخارجية السلمية .

ويبلغ حجم السلع الاستهلاكية المستوردة ١٩٠٤ ملايين جنيه، والسلع الوسيطة ٢٨٤٤ مليون جنيه ، والسلع الاستثمارية ٢٢٩٧ مليون جنيه ، والسلع الأخرى المستوردة بدون تحويل عملة ٦٥٠ مليون جنيه .

هذا بينما يبلغ حجم الصادرات السلمية في نفس العام ٨١ - ١٩٨٢ مبلغ ٢٨١١ مليون جنيه . أي أن صادراتنا السلمية تبلغ نصف وارداتنا السلمية ، وإذا حذفنا البترول من الصادرات السلمية لبلغ حجم الصادرات الزراعية والصناعية مما حوالى ألف مليون جنيه . أي ما يبلغ ١/٨ وارداتنا تقريبا ، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية ، ويحتاج إلى وقفة وحوار للوصول إلى خطة تمكننا من زيادة صادراتنا السلمية والصناعية بمعدلات مرتفعة لتقليل فجوة العجز بين الصادرات والواردات السلمية .

أخف الى ذلك أن ضغط الواردات ، وخاصة في السطح الاستهلاكية والسلع المستوردة بدون تحويل عملة ، يعتبر أمرا على جانب كبير من الأهمية لمحاولة الوصول الى نسبة توازن بين الصادرات والواردات السلمية في نهاية الخطة الخمسية القادمة . . . والا فان استمرار وجود هذه الفجوة الكبيرة بين الصادرات والواردات السلمية سيؤدي الى المزيد من ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للجنبة المصري .

#### ضغط حجم الواردات :

أولا : محاولة انتاج كثير من السلع المستوردة محليا وخاصة بالنسبة للواردات الزراعية والخامات المعدنية كالجبس والمنجنيزات التي تحتوي أراضي مصر على الكثير منها ، ويمكن استخراجها بسهولة لو فتح الطلب أمام القطاع الخاص للاستثمار فيها .

ثانيا : إلغاء الاستيراد بدون تحويل عملة كلية ، بعد انشاء السوق التجارية النقدية ، والسماح بتصفية اذون الاستيراد التي صدرت . . لان ذلك يساعد على ضغط الواردات الكمية وتعدد حجمها مما يقلل من حجم الاستيراد عامة .

ثالثا : الاقتصاد في استهلاك مستلزمات الانتاج ، ومحاولة ايجاد البدائل المحلية لها .

رابعا : العناية بصيانة واصلاح المعدات الرأسمالية كالآلات والماكينات مما يقلل من استيراد السلع الاستثمارية اللازمة للاحتلال والتجديد .

خامسا : ربط التعريف الجمركية لسياسة الاستيراد لحماية الصناعة المحلية وتعديل فئات التعريف بين حين وآخر لتتشى مع السياسة الاستيرادية بصفة عامة .

ان الاستيراد بلا شك يؤثر تأثيرا مباشرا على الصناعة الوطنية . . اذ أنه قد يؤدي الى المنافسة الضارة بالصناعة الوطنية . . اذا لم نحكم خطة الاستيراد مع الخطة الصناعية ، ومع التعريف الجمركية .

ان منافسة الواردات للصناعة المحلية قد تؤدي الى مخزون سلعي راكد لدى المصانع الوطنية مما يقلل السيولة لديها ويضعفونها الى التوسع في الاقتراض من البنوك ، وهذا يؤدي بدوره الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، وارتفاع السلع بأسعار محلية .

والاستيراد يتم في معظمه عن طريق شركات القطاع العام طبقا لخطة التنمية فالسلع الغذائية مثلا يبلغ حجمها حوالى ١٦٠٠ مليون جنيه هذا العام ٨١ - ٨٢ تقوم باستيرادها الهيئة العامة للسلع التموينية بمناقصات عامة تستحوذ على معظمها شركات التجارة التابعة للقطاع العام ٥٠ أما المصدات الرأسمالية البالغ قدرها ٢٤٠٠ مليون جنيه فيتم استيرادها عن طريق الهيئة العامة للتصنيع ، ولا يتجاوز ما يستورده القطاع الخاص أكثر من ١٥٪ من حجم الواردات ٥٠ أى ما يعادل ألف مليون جنيه سنويا على أقصى تقدير .

ان سياسة الاستيراد ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسة التصدير ، وهما بدورها يرتبطان بخطة التنمية ، بالتمريفة الجمركية ، بالسياسة النقدية للبلاد .

أى أنه لا يمكن معالجة مشاكل الاستيراد بمنأى عن العناصر الاقتصادية المتكاملة معها .

النقل البحرى مثلا يعتبر جزءا لا يتجزأ من سياسة الاستيراد

ويصل النولون البحرى للواردات الى حوالى ٨٠٠ مليون جنيه سنويا أى حوالى ١٠٪ من حجم الواردات السلعية ويسدد في معظمه ٩٠٪ بالعملة الحرة بشركات النقل البحرى الاجنبية ، ولو أن سياسية النقل البحرى ارتبطت بسياسة التجارة الخارجية بحيث يكونان تحت اشراف وزارة واحدة لأمكن بيسر وسهولة نقل بضائعنا المستوردة على سفننا والاستفادة من ميزان المدفوعات البحرى بما لا يقل عن ٥٠٠ مليون جنيه سنويا لتذهب كلها للشركات الاجنبية .

ان مراجعة التمريفة الجمركية وضبط فئاتها بحيث تتمشى مع خطة التنمية ، وتحقيق حماية للصناعة المحلية وتحد من استيراد الكماليات لان ذلك أمر على جانب كبير من الاهمية ويحتاج الى حوار طويل ، حتى تصبح التمريفة الجمركية أداة اقتصادية لترشيد

الاستيراد وحماية الصناعة المحلية بغير تزايد وبدون تقصير ، ونحن لانمى بحماية الصناعة المحلية أن نجعلها تستسلم لهذه الحماية ، ولا تطور نفسها ٠٠ لا الحماية يجب أن تكون فى حدود معقولة ولفترة زمنية معينة ، تسمح للصناعات الوطنية الناشئة ، أن تقف على قدميها وتصبح قادرة على المنافسة العالمية .

ولا يسع حزب الاحرار بعد أن أوضح وجهة نظره بشكل عام فى سياسة الاستيراد وأثره على موارد الدولة النقدية وعلى الصناعة المحلية الا أن يؤكد على ضرورة فتح باب الحوار حول ما يأتى :

أولا : وضع التجارة الخارجية والنقل البحرى تحت اشراف وزارة واحدة لما لهما من تكامل وثيق على موارد البلاد من العملات الحرة ٠٠ ويؤدى الى زيادة حجم الاسطول المصرى بمعدلات سريعة .  
ثانيا : ارتباط سياسة الاستيراد بسياسة التصدير ،  
بالسياسة النقدية للبلاد .

ثالثا : تشجيع استثمار القطاع الخاص فى مجال التعدين ٠٠ حتى يمكن انتاج بدائل لكثير من الخامات المعدنية التى تستورد بمئات الملايين ٠٠ بينما هى موجودة تحت اقدامنا .

تلك هى الخلاصة ، يدل بها حزب الاحرار ، مؤديا دوره الوطنى فى هذا الحوار التاريخى ٠٠



## ثانيا : الموقف الاقتصادى بالأرقام •

١ - زادت نسبة النمو فى الدخل المحل بابتكلفة الشابتة - أى بحذف الارتفاع فى الاسعار - ما بين عامى ٧٣ ، ٨٠ • وكان لقطاع الخدمات والتجارة والمسال ، كما كانت للقطاعات غير التقليدية فى الاقتصاد - سلمية أو خدمية - كالبترول والقناة والسياحة أثر كبير على هذا النمو ، والذي سجلته الأرقام على النحو التالى :

١٩٧٣ :	٤٩ ٪
١٩٧٨ :	١٠٧ ٪
١٩٧٩ :	٨٩ ٪
٨١-٨٠ :	٩١ ٪

مصدر الأرقام : وزارة الاقتصاد • دراسة حول التطور الاقتصادى من خلال الخطة والموازنة ( ديسمبر ١٩٨١ )

## \*\*\*

٢ - وزاد متوسط نصيب الفرد بالجنية من الدخل القومى • • وكان على النحو التالى بالأسعار الجارية :

١٩٧٣ :	٩٢ر٨ جنيها •
١٩٧٤ :	١٠٧ر٩ جنيها •
١٩٧٥ :	١٢٨ر٤ جنيها •
١٩٧٦ :	١٥٦ر٤ جنيها •
١٩٧٧ :	١٩٠ر١ جنيها •
١٩٧٨ :	٢٣٧ر٢ جنيها •
١٩٧٩ :	٢٩٥ جنيها •

المصدر : وزارة التخطيط - الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات •

## \*\*\*

٣ - وزاد حجم الاستثمارات المنفقة خلال السبعينيات على النحو التالي :

( شاملة الارض وبالاسعار الجارية )

نسبة الحكومة  
والقطاع العام معا  
مليون جنيه

٧٠/٦٩	٣٥٦	%٨٩ر١
٧١/٧٠	٣٦١ر٥	%٨٩ر٧
٧٢/٧١	٣٦٩ر٥	%٩٠ر٢
٧٣	٤٦٦ر٧	%٩١ر٥
٧٤	٦٨٥ر١	%٩٠ر١
٧٥	١٢٨٢ر٣	%٨٤
٧٦	١٤٧١ر١	%٧٩ر٤
٧٧	١٨٧٣ر٣	%٨٠ر٢
٧٨	٢٦٨٤ر٨	%٨٢ر٥
٧٩	٣٧٦٣	%٧٦ر٩
المجموع	١٣٣١٣ر٣	

( ثلاثة عشر ألف مليون جنيه و ٣١٣ مليون و ٣٠٠ ألف ) •

\*\*\*

٤ - في نفس الوقت زاد العجز القومي مع العالم الخارجى نتيجة أن استخدامات مصر تقل عن مواردها ٠٠ حيث زاد الاستهلاك والاستثمار وعبء القروض كما هو مبين فى الجدول التالى :



٥. وثائق الترخيص والالتزام مع مركز تطوير في حالات الترخيص  
وليس في إنتاج السلع المعمدة في مركز الترخيص في الحقن الحقن :

المنتج	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
معدات حفر	٦٥٢٢٨	٦١٢٠٨	٦١٩٣٢	٦٢٩٠٦	٦٢٩٠٦	٦٢٩٠٦	٦٢٩٠٦	٦٢٩٠٦	٦٢٩٠٦
وحدات حفر	١٢٥٢٨	١٢٩١٠	١٢٩١٠	١٢٩١٠	١٢٩١٠	١٢٩١٠	١٢٩١٠	١٢٩١٠	١٢٩١٠
البحر الترخيص	٢٨٨٠١	١٠٧٨٢	١٠٧٨٢	١٠٧٨٢	١٠٧٨٢	١٠٧٨٢	١٠٧٨٢	١٠٧٨٢	١٠٧٨٢

المصدر : إحصائيات الهيئة الوطنية للمصرف - دراسة من تطوير مركز الترخيص -

٦- ولقد المعجز مع العالم الخارجي تعالفت مصر على منح قروض لتنشيط البعير وكان يسانها حتى ٣١ مارس ١٩٨١ كما يلي :

القيمة بالمليون دولار أمريكي

النسبة المئوية	قيمة المنح والقروض حتى ٣١/٣/١٩٨١	اسم الدولة/الهيئة
٧٤,٣٪	٦٠٠,٨٠٤	الولايات المتحدة الأمريكية
٦,٨٪	١١٨,٥٦٦	ألمانيا الاتحادية
٦,٦٪	١١٤,٨٥٣	فرنسا
٣,٨٪	٦٥,٦١٢	اليابان
٠,٦٪	١٠,٣٢٩	كولندا
٠,٥٪	٧٦	بريطانيا
٦,٥٪	١١٢,٨٥٥	البنك الدولي
٤,٧٪	٨٣,٣١١	هيئة التنمية الدولية
٣,٥٪	٦١,٩٩٥	جهات أخرى
١,٠٠٪	١٧,٣٣٢	الإجمالي

( منها : ١٣,٥١٥ كقروض )

المصدر : مذكرة في القروض والمعونات والاستثمار - وزير الاقتصاد - مؤتمر صحفي  
المعهد القومي للإدارة العليا - ١٩٨١

٧ - ولم تساهم رموس الاموال الاجنبية القادمة طبقا لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ في سد الفجوة بشكل ملحوظ .  
 فبلغ ما تم تحويله من استثمارات اجنبية للصن في مصر طبقا لقانون الاستثمار رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ كالتالى :

عام ١٩٧٤ : ( ٥ ) ملايين دولار  
 عام ١٩٧٥ : ( ١٨ ) مليون دولار  
 عام ١٩٧٦ : ( ٤٨ ) مليون دولار  
 عام ١٩٧٧ : ( ٨٠ ) مليون دولار  
 عام ١٩٧٨ : ( ١٤٦ ) مليون دولار  
 عام ١٩٧٩ : ( ١٧٩ ) مليون دولار

المصدر : تنمية الموارد المحلية وتوقعات النمو في الثمانينات  
 - تقرير البنك الدولى - ديسمبر ١٩٨٠

كذلك بلغ نصيب العملات الاجنبية فيما تم تنفيذه من مشروعات خاضعة لقانون الاستثمار حتى ٣٠ يونيو ١٩٨١ : ٥٦٥٧ مليون جنيه بنسبة ٤٢٤٪ من الاستثمارات المصرية المنفذة خلال السبعينات ( ٧٠ - ٧٩ ) .

المصدر : احصاءات هيئة الاستثمار ، وجلة الاستثمار : وزارة التخطيط على النحو الوارد فى جدول سابق .

### \*\*\*

٨ - كذلك لم تساهم المناطق الحرة فى سد الثغرة وبلغ تطور قيمة المائدات على الاقتصاد القومى من المناطق الحرة خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ( بالآلاف جنيه )

١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
٥٦٥	٤٥٣٠	٩٣٦٨	٢٠٦٧١	٢٥١٣٨

المصدر : تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات - وزارة التخطيط .

٩ - في نفس الوقت زاد التضخم ولم تتطور الاجور بنفس النسبة  
كما هو موضح في الجدولين التاليين بالنسبة المئوية :

٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
١٩٧٧	١٩٧٧	٢١٥٥	٣٨٧٧
المصدر : وزارة التخطيط			

٧٧	٧٨	٧٩
٨٧٪	٧٣٪	٤٨٪
نسبة زيادة الاجور في الصناعة		

المصدر : وثائق مؤتمر أسوان للمائتين والبنك الدولي - ١٩٨٠

## المراجع :

- ١ - وثائق خطة التنمية منذ عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨١.
- ٢ - وثائق الموازنة العامة للدولة والموازنة النقدية (٧٧ - ٨١)
- ٣ - تقرير البنك الدولي « التنمية في العالم » - أغسطس ١٩٨١
- ٤ - تقرير البنك الدولي حول التطورات الاقتصادية في مصر واحتياجات التمويل الخارجى - ديسمبر ١٩٨٠
- ٥ - تقرير البنك الدولي حول تنمية الموارد المحلية في مصر وتوقعات النمو في الثمانينات - ديسمبر ١٩٨٠
- ٦ - تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات : وزارة التخطيط - ١٩٨٠
- ٧ - القطاع العام فى مجتمع متغير ( كتاب للمؤلف )
- ٨ - أعمال المجموعة الاستشارية التى نظمها البنك الدولى لمصر لمدة أربع سنوات \*
- ٩ - الاحصاءات العامة - الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء \*
- ١٠ - تقرير عن الموقف السكاني فى العالم - صندوق الانشطة السكانية - الامم المتحدة - ١٩٨١
- ١١ - مجموعة تقارير المجالس القومية المتخصصة \*
- ١٢ - التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن عام (٨٠-١٩٨١) ودراسة البنك حول تطور ميزان (المدفوعات ٧٤ - ١٩٨١)
- ١٣ - بعض الدراسات المقدمة للمؤتمر الاقتصادى - القاهرة - ( ١٣ - ١٥ ) فبراير
- ١٤ - بيان وزير الاقتصاد السابق د . سليمان نور الدين أمام جماعة خريجي المعهد القومى للإدارة العليا - صيف ١٩٨١
- ١٥ - الاستثمار الاجنبى فى مصر حتى نهاية يونيو ١٩٨١ - هيئة الاستثمار \*



- ١٦ - روز اليوسف - مجموعة مقالات للمؤلف حول الموقف  
الاقتصادي .
- ١٧ - مستقبل البترول العربى - كتاب للمؤلف ( ١٩٧٤ )
- ١٨ - أعداد مختلفة من مجلة الاهرام الاقتصادى .
- ١٩ - د . حمدي زهران - بحث مقدم لمؤتمر ادارة القطاع العام -  
القاهرة ( ١٩٨٠ )
- ٢٠ - مجلس الشورى - تقرير القطاع العام - أبريل ( ١٩٨١ )
- ٢١ - ميزانيات بنوك القطاع العام ( ٨٠ - ٨١ )
- ٢٢ - يحيى المصرى - دراسة حول النقد الاجنبى .
- ٢٣ - د . هبة حندوسة - دراسة مقدمة لمؤتمر الاقتصاديين  
( مارس ١٩٨٠ ) .



## محتويات الكتاب

مقدمة : هذا الكتاب

الفصل الأول : مقدمات ضرورية :

صفحة

- ١ - انسان الثمانينات في مصر . . . . . ٩
- ٢ - بعد مائة عام يتوقف السباق . . . . . ١٣
- ٣ - الاقتصاد والرأى العام . . . . . ١٦
- ٤ - المتناقضات . . . . . ١٩
- ٥ - مصر وعالم الثمانينات . . . . . ٢١
- ٦ - الرجوع الى البدايات . . . . . ٢٤

الفصل الثانى : عدم التوازن - تلك هى المشكلة :

- ١ - حقبة جديدة ومشاكل قديمة . . . . . ٢٩
- ٢ - الخلل الرئيسى . . . . . ٣١
- ٣ - انتاج يتراجع . . . . . ٣٥
- ٤ - واستهلاك يتزايد . . . . . ٤٠
- ٥ - خريطة جديدة للدخل . . . . . ٤٣
- ٦ - عام .. وخاص . . . . . ٤٩

الفصل الثالث : طرق النجاة :

- ١ - الاربعة الكبار . . . . . ٥٦
- ٢ - ثفرة أقل . . . . . ٦٠
- ٣ - المستقبل . . . . . ٦٢

## الفصل الرابع : قضايا عاجلة :

- ١ - لعبة الجنيه . . . . . ٧٠
- ٢ - خطر التضخم . . . . . ٨٣

## الفصل الخامس : للثمانينات .. افكار واوراق :

- ١ - الدعم والبتروول والاسعار العالمية . . . . . ٩٢
- ٢ - القطاع العام وطريقة عادلة للتقييم . . . . . ٩٧
- ٣ - الاعتماد على الذات . . . . . ١٠٥
- ٤ - نرتد الى الداخل أم نندفع الى المجهول ؟ . . . . . ١١٠
- ٥ - اوراق عمل حول : مشكلة الإسكان - الاستيراد . . . . . ١١٨
- الاستهلاك - الاسراف . . . . . ١١٨

## وثائق واحصاءات :

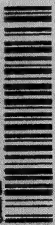
- من وثائق المؤتمر الاقتصادى ( فبراير ١٩٨٢ ) : ١٢٧
- ( اوراق البنك المركزى ، المجالس القومية المتخصصة،
- الاحزاب السياسية : الوطنى والعمل والتجمع
- والاحرار ) . . . . . ١٣١
- مؤشرات الموقف الاقتصادى فى بداية الثمانينات ١٤٢

مراجع الكتاب



2

Библиотека Александрино



0522358